التحضر الرث والتطور الرث

دكتور
شحاته صيام

مصر العربية للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى
١٩٩٧

الناشر : مصر العربية للنشر والتوزيع

السلسلة : الفكر السياسى الاجتماعى

الكتاب : التحضر الرث والتطور الرث

المؤلف : د. شحاتة صيام

الطبعة الأولى : ١٩٩٧

طبع من هذا الكتاب ثلاثة آلاف نسخة

التحضر الرث والتطور الرث

إهداء

إلى المعلم والمفكر وصاحب المدرسة

إلى

الأستاذ الدكتور

السيد محمد الحسيني

البداية



مقدمة نظرية ومنهجية :

إذا كانت ظاهرة التحضر تعد من أهم الظواهر التى ميزت القرن العشرين فى بداياته وأواسطه ، فإن التحضر المفرط أو السريع أو الأزمة الحضرية هى التى ميزت العقود الأخيرة من القرن ذاته . إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها العالم الثالث جعله يشهد انفجاراً حضرياً ، تعاظم أثره فى بزوغ الإشكاليات الحضرية التى تعد العشوائيات أهم قسماتها الأساسية . إن الانفجار الحضرى بما يعنى من تضخم المدن نتيجة استفحال الخروج الريفى ، والزيادة الطبيعية فى السكان ، لم يخلف سوى قيام التجمعات السكانية على أطراف المدن، تلك التى خلقت ما يسمى بالجيوب الحضرية ذات الطابع الريفى ، أو ما نطلق عليه بالتجمعات الاستيطانية العشوائية .

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه قد أتى على العشوائيات حين من الدهر لم تكن شيئا مذكورا . ففى العقود الخمسة الماضية بدأت العشوائيات تأخذ مكاناً بارزاً ومؤرقاً بفعل الأزمات التى فجرتها . إن اشتداد عود أزمة الإسكان وثورة الديموجرافيا أدخل المجتمعات الإنسانية فيما يسمى بالأزمة الحضرية.

وتعد مشكلة تزايد العشوائيات من الإشكاليات التى تعانى منها معظم مدن العالم ، إلى الحد الذى حدا البعض إلى الذهاب بأن العالم برمته يضم شبكة كبيرة من العشوائيات تلف أطراف المدن . وإذا كان البعض ينظر إلى المدينة على أنها أحد أنساق البناء الاجتماعى الذى يتسم

بالاستقرار والتجانس ، فإن المناطق العشوائية تكون على النقيض من ذلك ، حيث تعج بالكثير من الإشكاليات التى تنتج عن اللاتجانس البنائى الذى يسودها .

إن عملية اللاتجانس البنائى التى تسود المدن فى العالم بشكل عام ، والعالم الثالث بشكل خاص ، تعد نتيجة طبيعية للطفح العشوائى ، ذلك الذى يمثل أهم تداعيات الأزمة الحضرية أو ما يسمى التضخم الحضرى أو التناقض الحضرى، أوهو نتيجة للتحضر السريع أو المفرط .

إن مشكلة التحضر السريع فى مجتمعات العالم الثالث تعد واحدة من أخطر وأعقد المشكلات التى تواجهها ، فهى ليست مجرد مشكلة اقتصادية يمكن مواجهتها بتدبير مزيد من الاستثمارات أو تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ، ناهيك عن أنها ليست مجرد مشكلة هندسية فنية يمكن حلها بتصميمات معمارية أفضل وتكنولوجيا أكثر تقدما ، وإنما هى فى الواقع مشكلة بالغة التعقيد تتداخل فيها كوكبة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفنية ، وحتى المكانية ، تلك التى تعكس طبيعة النمط الاجتماعى والاقتصادى بما يتضمنه من قوى وتفاعلات .

وأحرى بنا أن نسجل هنا ، أن الأدبيات النظرية التى اهتمت بمسائل النمو الحضرى فى مجتمعات العالم الثالث ، والتى تقدم تفسيرات هامة لأزمة التحضر فيه ، ترى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتشهد هذه المجتمعات نمواً حضرياً لم يسبق له مثيل بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى المدن ، واستمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية .

إن هذه العوامل هى التى ساهمت فى سيادة ما يسمى بالتضخم الحضرى الذى تجاوز إمكانيات المدن ، الأمر الذى أدى إلى نمو المستوطنات العشوائية ، ومن ثم ممارسة وسيادة المناشط الطفيلية والهامشية .

وإذا كان العالم المتقدم قد شهد وتائر متعاظمة من النمو أثرت على ارتفاع السكان من خلال ثورة صناعية أعقبها ثورة حضرية ، فإن العالم الثالث عكس ذلك تماما ، فالذى حدث هو ثورة حضرية دون ثورة تنموية صناعية، الأمر الذى أدى إلى تضخم العواصم ووجود عدم التوازن وتفشى اللاتجانس فيه ، ويكفى أن نعرف فى ضوء ذلك أن أصبح لدى العالم الثالث (المخلف) نحو ٤٠٪ من سكان لا يتوافر لهم الظروف الحياتية الملائمة نتيجة اللجوء إلى الأطراف حيث الظروف المعيشية غير المناسبة . وبالنظر إلى هذه المناطق التى تمثل الظهير للعباءات الحضرية أو الجيوب الحضرية ، نجد أنها تتسم بالفقر والعوز وسوء الأحوال السكنية والصحية والفيزيقية والخدمية ، ناهيك عن التزاحم والتكريس والتفكك الاجتماعى والجريمة وتزايد معدلات البطالة .

إن الأزمة الحضرية التى يشهدها العالم الثالث ، يجعلنا نرى أنه كما يشهد تطوراً رثا ، فإنه يشهد نمواً حضريا رثا ، ويجدر بنا أن نشير هنا أن الإفراط فى معدلات التحضر الذى يشهده معظم بلدان العالم الثالث تتضافر فيه الأبعاد الداخلية والخارجية ، التى ولدت التفكك والعزلة والاغتراب والتهميش . إن التحضر فى العالم الثالث يمثل أحد مخلفات النظام الرأسمالى ، وما يخلقه من صور ترتبط بخصائص الأنانية والاستغلال التى تلتصق بشكل وثيق بطبيعة النظام الرأسمالى .

إن المطل على وقائع التحضر فى العالم الثالث وفق تطوره التاريخى يشهد أن أكثر من مائتى مليون شخص يعيشون فى الأطراف الفقيرة التى يجمعها حزام المدن الكبرى فى العالم الثالث ، أو قل خلف واجهات العباءات الحضرية .

وعلى الرغم من أن ثمة تشخيصاً يدفع بمجموعة من العوامل التى أفضت إلى تكريس وانفجار العشوائيات ، فإنها فى جملتها تتمحور فى : التحايل على قوانين الأراضى ، ووضع اليد والبناء على الأرض الزراعية، والطفح السكانى الناتج عن الخروج الريفى ، والزيادة الطبيعية، إلا أننا هنا ندفع بمجموعة أخرى من العوامل وهى :

أولاً : تخلف أنماط الإنتاج وتعددها وتمفصلها ، ووأد عمليات التنمية والتحديث ، ووجود نمط رث من التطور ، ناهيك عن عدم إشباع احتياجات السكان.

ثانياً : التحولات المجتمعية التى انتابت الهيكل الاقتصادى الاجتماعى ، والتحول من سياسات التخطيط والركون إلى سياسات السوق .

ثالثاً : الخضوع إلى مشورات بيوت المال العالمية التى بمقتضاها أن انسحبت الدولة من كل المناشط الإنتاجية والخدمية ، وترك الحبل على غاربه للنشاط الخاص .

رابعاً : تدشين نمط إنتاج رأسمالى على غرار النهج الرأسمالى السائد فى البلدان المتقدمة ، برغم أن الظروف الموضوعية والمادية تقف عقبة كؤوداً أمام ذلك .

خامساً : أنه نتيجة للسير قدما فى اتجاه عمليات التثبيت والتكيف الهيكلى – الخصخصة – الذى فعلت فعلتها وأججت نار التضخم الذى أثر سلبا على دخول الفئات المتوسطة والفقيرة ، فإن هذه الفئات نتيجة لعدم مجاراتها للأرقام الفلكية للسكن ، لم تجد بداً إلا الارتماء فى أحضان المناطق الطرفية التى نبتت نبتا عشوائياً.

إنه فى ضوء التشخيص السابق يمكن القول أنه فى الفترة القصير الماضية للعقد الأخير ، حدثت ثورة فى التحضر ، ولكن فى الاتجاه المضاد، أو قل حدث شذوذاً حضرياً . أن الأزمة الحضرية التى شهدتها مجتمعاتنا يجعلنا نرتكن بشكل أساسى على النموذج الأيكولوجى الذى ترتكز على الهامشية كمدخل فى تحليل المناطق وتمييزها بين ما هو طرفى، وما هو مركزى . إن هذا المدخل يجعلنا نرى بصورة أو بأخرى أن ما تشعر به المدن من أزمات ، هو نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية والسياسات الكالحة التى تم تصديرها إلى العالم الثالث من أجل استنزاف المناطق الداخلية فيه .

إن هذه الرؤية تجعلنا نستند إلى رؤية طبقية ولكن وفق مفهوم ماكرو Macro . إننا نرى أن الدول المتقدمة بمثابة طبقة مسيطرة ومهيمنة ، بينما الدول المتخلفة هى بمثابة الطبقة الخاضعة والتى أدت أثناء تطورها التاريخى أدواراً تنموية ، كانت وجهين لعملة واحدة ، التقدم فى جانب والتخلف فى جانب آخر .

إنه بمقتضى هذه العلاقة ، وفى أتون الأزمات الاقتصادية العالمية ، فقد سعت الدول الرأسمالية إلى تصدير هذه الأزمات ، إلى الجزء

الضعيف فى حلقة المنظومة العالمية . إن الأزمة الاقتصادية العالمية تماثل الأزمة الحضرية ، إذ تأخذ شكلها فى البلدان المتقدمة صناعياً وحضريا ، فى الوقت الذى تظهر فيه المشكلات القومية مثل البطالة والتزايد السكانى ونقص الخدمات وسياسات التقشف ، على أنها مشكلات خاصة بالمدن التى كانت تاريخيا مطلباً أساسيا للتقدم الرأسمالى . إن إجراءات التقشف التى تتخذه هذه البلدان أثرت بصورة أساسية على الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، ومن ثم فى تصاعد التناقض والأزمة الحضرية . إن تصدير النماذج التنموية إلى العالم الثالث ، وفق مفهوم العولمة ، ووفق تعليمات بيوت المال العالمية ، خلع الدولة نهائيا عن كونها راعية للخدمات ، وجعل منها وحسب حارسا على الأمن داخليا وخارجيا .

وحرى بنا أن نشير ، أنه بجانب التصورات النظرية السابقة ، فإننا نستند إلى تحليل خاص للدولة ، ذلك الذى ينبع من الانحيازات الطبقية التى تتعلق بإعادة إنتاج طبقات بعينها ، فى مقابل إدارة ظهرها إلى طبقات أخرى . إنه فى ضوء التحولات الاقتصادية والتقشف الحضرى ، فإن دور الدولة يتضح من خلال أدوارها وتوجهاتها وانحيازاتها ، ومدى إفادتها فى إطار تقديم الخدمات الاجتماعية . إن الدولة وفق ذلك ، فهى لا تخدم كل الطبقات ، لذا فإن استقلال الدولة يعد ضربا من الخيال ويخفى معالم تحزباتها .

إن ما سبق إذا كان يعكس انحيازات الدولة ، فهو بالأحرى يعكس الأزمة الموجهة نحو تضييق الخناق للوجود الفيزيقى لطبقات معينة . إن

سياسات الدولة في هذا الإطار ما هي إلا محاباة للمناطق المتجانسة "نسبياً"، وفي الوقت عينه مجافاة المناطق غير المتجانسة ، إن هذا التحول في طبيعة الدولة من دولة راعية للخدمات وصمام أمن اجتماعي واقتصادي وسياسي لجميع الطبقات ، إلى دولة راعية لطبقة معينة ، أو بمعنى سوسيولوجي أنها الحارسة والضامنة أو الكفيل لطبقة السراه .

وإذا كان المجتمع المصري قد عرف نموذج الدولة القائد في فترة الستينات ، الذي من خلاله قادت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت على عاتقها إحداث التوازن الطبقي والاجتماعي ، فإنها في السبعينيات وحتى الآن أحدثت انقلاباً سريعا على كل هذه الخطوات ، ومشت في الطريق المعاكس ، حيث أفل دور الدولة ، وانحازت بقوة تجاه طبقة بعينها ، أو قل أنها أعادت إنتاج الرأسمالية ، لكي تغترب فيها.

لقد تم التحول من دولة فوق الطبقات إلى مجرد أداة بيد البرجوازية ، خاصة بعد أن أعادت إنتاجها في السبعينيات . إن الدولة وفق ذلك لم تستطع أن تستقل عن المجتمع المدني ، أو قل أنها أضحت بمثابة دولة الحد الأدنى . إن خضوع الدولة للمجتمع المدني لم يجعلها قط تتوق إلى الاستقلال ، كما لم تكن مجرد جهاز عضوي ، بل أضحت دولة متخاصمة مع ذاتها ، إذ حطمت كل آمال أغلبية الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع .

إن الدولة لم تعد فوق كل شئ ، أو فوق الطبقات الاجتماعية ، وبذا تكون قد تركت إلى الأبد مكانها ترضية لطبيعة الضغط الداخلي

والخارجى. إن ابتعاد الدولة عن وظائفها التقليدية تكون قد ابتعد عنها أيضا استقلالها ، لقد باتت الدولة من الآن جسما طفيليا نظراً لحرمانها من جانبها الوظيفى . إنها أصبحت زائدة طفيلية تستخدم بشكل مفرط آلتها القانونية لتركيع كل شئ لرأس المال ، وبذا تكون قد غدت الأداة الطيعة للطبقة المسيطرة اقتصاديا التى تعمل على إدارة شئونها بشكل يسمح بتفوقها اقتصاديا وسياسياً .

وعلى هدى ما سبق ، فإنه فى ضوء الأزمة الحضرية وفرط التحضر، وسياسات الدولة داخلياً وخارجياً ، فإن البحث الراهن يسعى إلى وصف لطبيعة إحدى المناطق العشوائية من خلال مناهج وأدوات الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، وذلك للوقوف على ما يكتنف هذا المجتمع من مشكلات مادية وثقافية وسياسية وحياتية فى ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى خبرها المجتمع المصرى .

ولما كانت معظم الدراسات المتعلقة بالتحضر تتسم بأنها دراسات عامة ووصفية فى طبيعتها ، أو أحادية فى اهتمامها ، وتتخذ من الأنثروبولوجيا وبعض مداخل السوسيولوجيا أداة للوصف ، لذا نجد أن كل النظريات المتصلة بالتحضر كانت عامة وفضفاضة وغير شاملة ، خاصة فى مجافاتها لطبيعة دور الدولة وسياساتها وانحيازاتها داخليا وخارجيا .

إن أغلب التصورات النظرية للتحضر وفق هذا القصور ، نجدها تتسم بالميكانيكية فى إيجاد العلاقة بين المركز الحضرى ونشوء الأطراف أو العشوائيات ، تلك العلاقة التى أثبتت فيها أنها كانت نوعا من الامتداد

نتيجة التضخم الحضرى الناتج عن الخروج الريفى الحضرى والزيادة الطبيعية ، والتركيز الشديد فى منطقة دون أخرى نتيجة تميز هذه المنطقة بكثير من خواص الجذب الحضرى ، إن هذه الرؤية وإن كان يغيب عنها النظر وفقا للأدوار والطبيعة الطبقية ، إلا أنها دون أن تدرى فى تقسيمها وتوضيحها للمزايا عكست بشكل مستتر الطبيعة الانقسامية والتباينية للمناطق ، ذلك الأمر الذى يجعلنا نستند إلى الموجهات النظرية الحديثة التى تتعلق بتحليل الظواهر الحضرية فى ضوء سياسات الدولة والطبقات الاجتماعية .

وفى ضوء التوجه النظرى الذى أشرنا إليه توا ، فإن الهدف المحورى لهذا البحث ، إنما يتحدد بالأساس فى فهم الطبيعة الأيكولوجية والمورفولوجية لمجتمع نشأ على أطراف الحضر ، وأخذ طابعاً عشوائيا فى التكوين والطبيعة ، ناهيك عن تبعيته فى كل شئ وتخلفه . إن الاهتمام بهذا الشذوذ الحضرى ، وما اكتنف من إشكاليات هو الذى يشكل الهم الرئيسى للبحث الراهن ، ذلك الذى طرح نفسه بقوة ، حينما غابت الدولة وأدوارها عن هذه الظاهرة العشوائية ، ولا جدال أن التهميش لكثير من الأطراف من قبل الدولة ، أو نتيجة غض الدولة طرفها عن الحد من تنامى هذه المناطق -لاعتبارات فقرها - ، هو الذى حدا بكثير منها إلى زيادة وجودها وتورمها على أطراف وهوامش المدن .

إن التحليل هنا ينصب على كيف أن عملية التحول الحضرى لكثير من الأطراف لا ينصب بصورة أساسية على كيفية امتداد المناطق الريفية المتاخمة للأحياء الحضرى ، وإنما ينصب بالأساس على كيف ساهمت

سياسات الدولة فى توليد العشوائيات وتضخمها ، خاصة حينما أدارت ظهرها عن الاهتمام بالواقع الحياتى للطبقات الفقيرة فى مجتمع ينشد الرأسمالية بغير مقومات .

هذا وقد خرج البحث الراهن فى خمسة فصول رئيسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ، الأول جاء ليناقش أدبيات التحضر وفيه نحاول أن نوضح التراث النظرى المتعلق بنشأة المدنية ، فضلا عن تبيان الأسس النظرية التى تنطلق منها الممارسة السوسيولوجية المهتمة المتحضر والعشوائية.

ويأتى الفصل الثانى ليوضح صورة التحضر فى العالم الثالث سواء من حيث أزمته ، أو ما يتصف به من تناقض ، وذلك لإقامة الفرق الحادث بين صورته وما هو ماثل فى الواقع الأوربى ، وكيف أن الأخير - أقصد أوربا - ساهم فى الأبعاد الداخلية للتحضر فى الأول - أقصد العالم الثالث - ولكن بشكل سالب أو باعتباره تحضراً رثاً .

وفى الفصل الثالث حاولنا أن نركز على واقع الأحياء العشوائية وما يتعلق بها من رؤى نظرية ساهمت فى كشف النقاب عن كنهها ، فضلا عن وقوفنا على طبيعة السكن العشوائى فى مصر سواء من حيث الحجم أو التوزيع .

أما الفصل الرابع والخامس ، فقد ركزنا فيهما على الدراسة الميدانية التى قمنا بها . ففى الفصل الرابع حاولنا أن نوضح صورة مجتمع البحث، من حيث الطبيعة والبناء ، إذ من خلاله سعينا إلى وصف

الأنساق الرئيسية لمجتمع الدراسة ناهيك عن الوقوف على الإشكاليات التى تقف معاندة من تحقيق تجانسه.

وفى الفصل الأخير نقدم وصفا لطبيعة مجتمع البحث بقصد الوقوف على حجم الشذوذ الحضرى ، ومدى اتصافه - ذلك المجتمع - باللاتجانس سواء من الناحية البيئية أو الديموجرافية أو الاجتماعية أو الأيكولوجية .

وقبل أن أختم هذه المقدمة يدفعنى الجميل أن أرده على هذه الصفحات إلى أصحابه ، إننى أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى الزميل العزيز السيد / أحمد فاروق والسيدة/ أمانى إبراهيم المدرسين المساعدين بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم ، لمساعدتهما الصادقة فى إنجاز هذا العمل ، إذ كان لهما الدور الكبير فى إتمام الدراسة الميدانية ، وتفعيل آليات البحث العلمى فى الواقع الأمبريقى .

وبُعيّد إنجازى لهذا العمل انتزع منا القدر أستاذ عزيز وعالم جليل له بصماته الجلية فى علم الاجتماع الحضرى . لقد سلب منا القوىُ وبقى لنا الضعيف ، فحياته وموته يطرحان علينا العديد من المسائل الحياتية اللاهثة، التى تثبت أن الحياة ما هى إلا معركة طويلة لا لزوم لها ، وأن كل ما نجادل من أجل متع ومناصب ما هى إلا أشياء هشة وعفنة لا تسوى أن نفقد أرواحنا من أجلها . لقد ضاع الزجل والعالم حزنا وكمداً من فعل الإنسان للإنسان . لقد راح لكى يخلى الساحة للجميع . وإذا كان السيد الحسينى قد رحل عن دنيانا ، فإنه لم يرحل عن فكرنا . لقد تعلمنا

على يديه ونفعنا بما علمنــا ، وخلـق مدرسـة تنتشـر فـى بقـاع الأكاديميـة المصرية . أسكنه الله جناته، وأبقى له ونفعه بما علمنا .

شحاتة صيام

مصر الجديدة – أغسطس ١٩٩٧

الفصل الأول

أدبيات التحضر : المفهوم والنظرية

تمهـيد :

حظيت المدينة منذ القدم باهتمام بالغ من قبل المفكرين والعلماء ، فـإذا كانت هذه الاهتمامات تنحصر فى إفراد علم خاص بهـا ، حيث الاهتمـام بظـروف ونشـأة المدينـة وتطورهـا وتحديـد خصائصهـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسية والثقافيـة، إلا أن ذلـك قد تغـير تمامـا ، حيـث انصبت هذه الاهتمام على ما يسمى بالأزمة الحضرية .

وبقول آخر ، لقد شهدت المدينة فى السنوات القليلة الماضية ثورة فـى الاهتمامـات فمـا أن أوشـكت حقبـة السـتينات مـن القـرن المـاضى علـى الانتهاء ، ومع بداية عقد السبعينات حتـى طـرأ تحـول هـام فـى الاهتمـام بالمدينة ، فلم يعد هذا الاهتمام مقصوراً على مشـاهدة ورصـد التحـولات والتتبعات الأيكولوجيـة فحسـب ، بـل اتسـع ليشـمل التباينـات الاجتماعيـة والاحتجاج الاجتماعى الحضرى ، فضلا عن الاهتمام بما يسمى بالأزمـة أو الازدواجية الحضرية .

إن الاهتمام بالمدينة لم يعد هو هو ، بل قل أنـه لـم يعد أسير الرؤيـة التقليديـة ، ظـاهرة التجمـع والاسـتيطان . لقد تعـددت المدينـة مـن قبـل المهتمين بها تلك النظرة الضيقة والعتيقة ، لما أخذتـه مـن أشـكال جديـدة تتصـل مباشـرة بظـروف التنظيـم الاجتمـاعى والاقتصـادى ، فضـلا عـن الاهتمام بقواعد التغير الاجتماعى والعلاقات الإنتاجية والاستهلاكية وقـوة العمـل وبنـاء القـوة والمشـكلات الحضريـة خاصـة المتصلـة بـالتحضر السريع.

وإذا كنا هنا بصدد الاهتمام بما يسمى بالازدواجية الحضرية أو التحضر السريع المتعلق بالمدينة وتطورها والسكن العشوائى ، فإنه يتحتم علينا فى عرضنا ، أن نفرق بين التراث المتعلق بالمدينة وتطورها والآخر المتعلق بالتحضر والتحضر السريع وما يخلقه من ظواهر حضرية مرضية ، بحسبان أن ذلك يعد نقطة البدء فى تقديم أى تفسير معقول للعشوائية والسكن العشوائى أو ما نسميه بالتحضر الرث .

أولاً : المداخل النظرية الخاصة بنشأة المدينة والحضر

يحظى مفهوم التحضر بارتباط وشيج فى أفكار الكثيرين من المهتمين بنشأة المدن وظهورها وتركز السكان فيها ، وسيادة المناشط غير الزراعية ، وغيرها من المظاهر والمؤشرات التى أضحت كلاسيكية فى وصف نمط معيشى بمنطقة محددة . ويبدو أن هذا التطور يحظى بصدق نظرى ، وواقعية فى التطبيق ، غير أنه لم يعد ملائما لكثير من الأنماط الحضرية التى تسود مناطق غير قليلة فى العالم ، إن ذلك يعود إلى قصور فى التصور، أكثر مما يعود إلى خطأ فى التناول الواقعى لدراسة ظاهرة الحضرية بشكل عام .

وينبغى أن نشير فى هذا الإطار إلى أن ثمة تصنيفات متعددة للتحضر، وأن هذه التصنيفات تتباين من دولة إلى أخرى . إن هذه التصنيفات تخضع إلى عدة اعتبارات إدارية وسياسية وتاريخية وثقافية

وديموجرافية ، ويمكن الإشارة هنا إلى أهم هذه التصنيفات تلك التى قد حددتها الأمم المتحدة ، وهى التى تضم ثلاثة عناصر أساسية هى :

أولاً : التنظيمات المدنية وعدد الأشخاص ونسبة السكان العاملين فى غير الزراعة .

ثانياً : التصنيف الإدارى واعتبار المركز الإدارى الذى يخدم عددا من القرى، منطقة حضرية والباقية ريفية

ثالثاً : اعتبار حجم التجمعات البشرية وتصنيفها إلى حضرية بغض النظر عن العوامل الأخرى .

وينبغى أن نشير هنا إلى أن ثمة اتفاقاً بين العلماء ، على وجود ثلاثة اتجاهات واسعة فى تفسير عملية نمو المدن ، الأول ديموجرافى ، والثانى اقتصادى ، أما الآخر فهو اجتماعى . ومن المهم أيضا أن نشير فى هذا الإطار إلى أن هذه الاتجاهات الكبرى تضم فى داخلها مجموعة من المفهومات ، أو قل النظريات الصغرى ، تلك التى تهتم بعامل أو أكثر فى تفسير عمليات التحضر وتغفل بقية العناصر الأخرى .

وحرى بنا أن نوضح هنا أن العلماء المهتمين بدراسة المدينة ، قد استندوا فى تفسير نشأة وتطور المدينة إلى ما يسمى بالثنائيات ، تلك التى نجدها فى أعمال "دوركايم" الذى فرق بين مجتمع التضامن العضوى ومجتمع التضامن الآلى ، وعند "هنرى مين" الذى فرق بين مجتمع المقارنة التقليدى ومجتمع التعاقد ، ولدى "تونيز" الذى فرق بين المجتمع المحلى والمجتمع العام ، وعند "روبرت ردفيلد" و لويس ويرث" اللذان فرقا بين المجتمع الشعبى أو التقليدى والمجتمع الحضرى ، وعند

"تشارلز كولى" الذى أقام تفرقة واضحة بين الجماعة الأولية والجماعة الثانوية [1] .

وإذا كان ما سبق يمثل أهم النماذج النظرية فى دراسة المدن وتحليل تركيبها الاجتماعى ووظائفها وخصائصها الأسرية والسياسية والتربوية والدينية والاقتصادية ، وكذا الوقوف على مشكلاتها ، إلا أنه ينبغى الإشارة فى إطار هذه النماذج النظرية ، أنها تضم ثلاثة اتجاهات أساسية تسعى إلى تحليل الظواهر الاجتماعية فى المدن ، فضلا عن أنها تحاول إقامة تفرقة بين الريف والمدينة ، وهذه النماذج هى :

١- **نمط المجتمع المثالى** **Ideal Type**

٢- **السمة المعقدة** **Trait Complex**

٣- **المتصل الريفى الحضرى** **The Rural-urban Continuem**

وبالنظر إلى الاتجاه الأول نجد أنه جاء لخدمة أغراض البحث ، فهو منذ البداية يعرف بأنه فئة مجردة ذات أصل إمبريقى ويخدم وجهة نظر محددة، والنمط المثالى وفق هذا الاتجاه يمثله "هنرى مين" الذى ميز بين المجتمع التقليدى والمجتمع الحضرى . ويعتبر "تونيز" أيضا من أهم

---

(١) حول ذلك يمكن الرجوع إلى :

- السيد عبد العاطى ، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، من ص ٣٥-٧٥ . وأيضا :
- شحاته صيام ، علم الاجتماع والتحضر ، دار النصر للطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٦٣ ، من ص ٩-١٠ .

ـمثلى هذا الاتجاه، إذ يميز بين نمط المجتمع التقليدى القائم على الصداقة والجوار ، والنمط المقابل له الذى تقوم فيه العلاقات على الإدارة والسياسة والأسواق والتجارة . ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن ثنائية "تونيز" تتبع ثنائيات أخرى مثل التى نراها لدى كولى وبوكر وبوبر .

ولقد ميز أيضا "دوركايم" بين المجتمع الذى يقوم على المشاركة فى الشعور ، والآخر الذى يقوم على أساس وظائف إضافية وهو المجتمع الحضرى . ويعتبر "روبرت ريد فيلد" من أهم من تبنى هذا الاتجاه عندما فرق بين جماعات الفولك Folk الشعبية والمجتمعات الحضرية ، فالأولى لديه تعرف بما يسمى بالتجانس ، والأخرى مخالفة لذلك أو قل أنها قطبها المعاكس [١] .

وبالنظر إلى أعمال "ويرث وريدفيلد" نجد أنهما يريان أنه غاية الاعتماد على خصائص المدينة فى إقامة التفرقة بين الفروق الريفية والحضرية ، إذ تكون الحضرية لديه هى أسلوب للحياة ، ومحكاً رئيسيا فى القياس . وإذا كان "ويرث" فى أعماله يستند إلى ما تتمتع به المدينة

---

(١) للمزيد حول أعمال كل من دوركايم وريد فيلد وروبرت فى إقامة التفرقة بين القرية والمدينة ، راجع :

محمود عودة ، الفروق الريفية الحضرية : دراسة فى علم الاجتماعى الريفى ، فى محمد الجوهرى وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، الطبعة السادسة، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٦٠-٦٢ .

من أسلوب فى الحياة فى إقامة تفرقة بين القرية والمدينة ، فإن "ريد فيلد" يرى أن المدينة تتميز عن القرية بعدة خصائص هى :

١- الحجم الكبير فى أعداد السكان وشدة الكثافة .

٢- اتساع مساحة العلمانية .

٣- شيوع اللاتجانس وتكريس العلاقات الجماعية القانونية غير التقليدية.

٤- سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية واقتران الحياة السائدة بالدينامية.

وثانى هذه الاتجاهات ، هو مركب السمات ، الذى يرتبط ارتباطا وشيجاً بالاتجاه الأول ، إلا أنه يستخدم صفات تجريبية فى إقامة التفرقة بين القرية والمدينة ، حيث يحاول ربط هذه الصفات ارتباطا سببيا ، ويفترض أن هناك متغيراً واحداً هو المسئول عن هذا التعريف ، ومن ثم فإن هذا المتغير هو المسئول عن وجود المتغيرات الأخرى .

ويعتبر "سوروكين وزيميرمان" من أهم ممثلى هذا الاتجاه ، إذ نجد لديهما أن المتغير الأساسى الذى تدور حوله بقية المتغيرات الأخرى ، هو المهنة تلك التى تميز بين الجماعات الريفية والحضرية ، من حيث الكيفية . وفى مقابل ذلك فهناك علماء آخرون يميزون تمييزاً كمياً ، إذ يتخذون من الحجم السكانى متغيرا فارقا لإقامة التباينات بين الريف والحضر . وحرى بنا أن نوضح فى هذا الإطار ، أنه إذا كانت المهنة والحجم السكانى يعدان معياراً كميا وكيفيا فى إقامة التفرقة بين الريف والحضر ، فإن هناك أيضا مجموعة من المعايير الأخرى التى يستند

إليها فى ذلك ، وهذه المعايير هى: القوة أو السلطة ، والفروق البيئية، وحجم المجتمع ، وتجانس السكان أو تباينهم ، والخصائص النفسية والاجتماعية ، واللغة والمعتقدات وأنماط السلوك ، والفروق فى شدة الحراك الاجتماعى ، والفروق فى اتجاه عمليات الهجرة، وأشكال التباين الاجتماعى ، وأنساق التعاون والتفاعل الاجتماعى[1].

وإذا كنا تحدثنا فيما سبق عن أهم الاتجاهات فى إقامة التفرقة بين الحضر والريف ، فإنه يتبقى لنا فى هذا الإطار ، الاتجاه الثالث والأخير، ألا وهو المتصل الريفى والحضرى ، الذى نجده يضع مجموعة من السمات التى تتدرج من الريف إلى الحضر بطريقة يمكن معها وضع أو ترتيب الجماعات الإنسانية على ذات المتصل . فإذا ما عرف الريف والحضر بواسطة صفات أو متغيرات كمية ، فإنه يمكن افتراض متصل بطريقة أوتوماتيكية .

ووفق ما سبق يمكن القول أن المتصل الريفى الحضرى يعد تطويرا للاتجاهين السابقين ، وبدلا من الأنماط القاطعة التى يتقول بها الاتجاه الأول ، فإن فكرة المتصل الريفى تفترض أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر من الريف إلى الحضر ، كما أنه يستخدم ذات الصفات التجريبية التى يعتمد عليها مركب السمات فى وصفه لتدرج المجتمعات[*].

---

(١) محمود عودة : الفروق الريفية .... ، المرجع نفسه ، من ص ٦٠-٦١ .

(*) ينبغى الإشارة هنا إلى أن هناك اتجاها آخراً يميز بين الريف والحضر على أساس الحجم وعدد السكان وطابع التنظيم الاجتماعى ، إذ يرى "تزديل" : أن الحضرية ما هى إلا عملية تركز سكانى ، راجع فى ذلك :

=

ثانياً : الرؤى النظرية للتحضر والعشوائية

أوضحنا قبل قليل أن الاتجاهات النظرية المتصلة بدراسة الحضر ، قد انحصرت اهتماماتها بنشأة المدن وظهورها وتركز السكان فيها ، والتفرقة بين الريف والحضر . إن ذلك يعنى بشكل أو بآخر ، بُعد هذه الاتجاهات النظرية عن التطورات التى طرأت على المدن خاصة فيما يتعلق بالازدواجية الحضرية، أو التحضر السريع ، أو حتى العشوائية . أو بقول آخر ، أن ثمة مداخلاً ونظرياتٌ متعددة اهتمت بدراسة المدينة ، تلك التى اهتمت بمسألة نشأة وتغير وظهور المدينة وتطورها ، فى مقابل عدم اهتمامها بالتطورات الحديثة التى لحقت بالمدن الآن .

ويجدر بنا إلى أن نشير إلى أن هذه النظريات خضعت لمسميات متباينة، فضلا عن تطبيقها ، فأمام الاتجاهات المتباينة لدراسة المدينة ، فإننا يمكن أن نصنفها إلى أربعة اتجاهات نظرية هى : المدينة كمتغير أساسى ، التكنولوجيا ، والقيم الثقافية ، القوة أو السلطة . إن هذه

=

- عبد الإله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٨٢ .
- نهى حامد فهمى ، دراسات فى التحضر ، مطبعة الكيلانى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٦-٤١ .

المتغيرات من وجهة نظر هذه الاتجاهات – تعد مدخلا مناسبا لتفسر الظواهر المتعددة التى يفرزها البناء الاجتماعى والأيدولوجى للمدينة ، فضلا عن تفسيرها لعملية التحضر فى مقابل التزييف [1] . وإذا كان ذلك كذلك ، فإنها فى المقابل تغض الطرف عن الظواهر اللاحقة لعمليات التحضر الناتجة إما عن زيادة عمليات الخروج الريفى أو عن الزيادة الطبيعية .

وإذا كانت النظريات التى سبق أن أشرنا إليها ، تعد من النظريات الكبرى فى إطار علم الاجتماعى الحضرى ، فإنه هناك مجموعة من النظريات الصغرى التى اهتمت بدراسة أحد جوانب التحضر التى لمست سواء من قريب أو بعيد بعملية العشوائية أو الهامشية . فعلى سبيل المثال هناك ما يسمى بـ "نظرية الدوائر متحدة المركز" ، تلك التى تستند على فكرة أساسية مؤداها ، أن أى بناء داخلى للمدينة يمكن أن ينشأ حول دوائر تتحد فى النهاية حول مركزها ، حيث نجد أن كل دائرة تحتوى على العديد من ألوان النشاط ، وأن هذه المناشط تتمحور حول توزيع

– محمود عودة ، الفروق الريفية الحضرية .... مرجع سابق ، ص ص ٦٢-٦٣ .

(١) جدعون جوبرج ، علم الاجتماعى الحضرى المقارن ، ترجمة السيد الحسينى ، فى محمد الجوهرى وآخرين ، دراسات فى علم الاجتماعى الريفى والحضرى، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٣-٤٠ .

السكان والخدمات فى المركز الرئيسى . وترى هذه النظرية أيضا أن المناطق الداخلية فى المدينة تسمى المناطق الطبيعية ويسودها الظواهر الاجتماعية ، والثقافية الصحية ، وأن هناك ما يسمى بالمناطق المتخلفة ، وهى المناطق التى تخرج عن زمام المدينة ، وتعد مأوى طبيعى للجريمة والرذيلة والفساد والتفكك العائلى (١) .

وتنطلق هذه النظرية من افتراض أساسى مؤداه ، أن أسعار الأراضى وسهولة المواصلات ، تبلغ أقصاها فى قلب المدينة التجارى ، ثم تنخفض تدريجيا بالبعد عن النقطة المركزية ، ويأخذ النمو شكل حلقات أو دوائر تتسع مع نمو المدينة ، ويؤدى النمو إلى انتقال الوظائف من الحلقات الداخلية إلى التى تليها فى الخارج ، وفى ضوء ذلك فإنه يمكن نحدد خمس حلقات مرتبة حول المركز ، على النحو التالى :

١- الحلقة الأولى :

هى حى الأعمال المركزية ، حيث قلب المدينة النابض اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وهو البؤرة التى تلتقى عندها طرق المواصلات من

---

(١) إسحق القطب ، اتجاهات التحضر فى الوطن العربى ، فى : صبحى عبد الحكيم "مشرفاً" التحضر فى الوطن العربى ، معهد البحوث العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٥ .

وهناك جمع من الكتاب استندوا فى عرض هذه النظرية فى كتاباتهم ، للمزيد أنظر :

- كوستيللو ، التحضر فى الشرق الأوسط ، ترجمة غريب سيد أحمد وعبد الهادى والى، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٣٧٦.
- عبد الإله أبو عياش ، أزمة المدينة العربية .... مرجع سابق ، ص ص ١٣١-١٣٢.

كافة أجزاء المدينة التى يسهل الوصول إليها ، وهى تضم المسارح ودور السينما والأوبرا والتليفزيون وسوق الأوراق المالية ... إلخ .

٢- الحلقة الثانية :

وهى المنطقة المتحولة التى تخلط فيها استخدامات الأرض وتسودها أحوال سكنية متدهورة ، وتضم الجماعات الفقيرة والمهاجرين ، وتتميز بثقافة سكانية عالية ، ينخفض فيها الدخل الفردى ، ويتسم بوجود بعض الصناعات الخفيفة ، وهى مناطق يكثر فيها الأمراض الاجتماعية .

٣- الحلقة الثالثة .

وتضم سكن العمال والمهاجرين من ذوى الدخول المحدودة والتى يهاجر إليها السكان رغبة فى التخلص من النفقات العالية ، ويفضل أن تكون قرب مناطق عملهم .

٤- الحلقة الرابعة :

وتشكل أرقى المناطق ، وفيها يظهر المسكن المتميز الذى يضم أبناء الأسرة الغنية وأصحاب الدخول المرتفعة .

٥- أما الحلقة الأخيرة

فهى المنطقة الهامشية التى تقع على أطراف المدينة ، أو التى تبنى بطريقة عشوائية غير مخططة ، وفيها يقطن السكان ذوى الدخول

المنخفضة والفقيرة وغالبا ما تضم بعض الضواحى والمدن التابعة للمدن المركزية .

ومن الواجب علينا فى عرض هذه الرؤية ، أن نقول أنه على الرغم من اهتمام هذه النظرية بالقطاعات المكانية المرتبطة بالدخول ، أو بالطبقات الاجتماعية ، إلا أنها تهتم أيضا بالظواهر السلوكية فى مجال التفاعل الاقتصادى والاجتماعى على أسس أيكولوجية .

إن اهتمام هذه النظرية بنمو الحضر ، جاء بشكل واقعى مرتبطاً بالامتداد الفيزيقى والتباينات السكانية . إن هذه الحلقات التى أفردتها هذه النظرية تمثل رؤية متتابعة من الامتداد الحضرى الذى يعنى بشكل أو بآخر ، أنه نتيجة لأزمة التنظيم والتفكك [1] ، تلك التى تظهر بصورة واضحة فى بلدان العالم الثالث . وإذا كنا أوضحنا قبل قليل أهم إسهام هذه الرؤية ، فإنه من الواجب علينا توضيح أهم نقاط ضعفها والتى تتمثل فى ربط هذه الأبعاد بعضها ببعض ، بحيث أن أى تغيير فى إحداها يؤثر بدوره فى الأخرى .

ويجدر أن نشير هنا إلى أن اهتمامات العلماء فى التحضر بشكل عام وبالهامشية بشكل خاص ، لم يقف عند هذا الحد ، بل – الواقع – جد

---

(١) محمد حافظ ، التحضر والتصنيع فى المجتمع المصرى : دراسة اجتماعية تاريخية ، مكتبة هشام ، المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٦-٢٨ ، وأيضاً :

– أحمد إسماعيل ، جغرافية المدن ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧٥.

جديد ، ذلك الذى تمثل فى اعتبار المناطق الحضارية هى مناطق طبيعية، وكذلك اعتبار المناطق الهامشية هى أحياء متخلفة . وعلى ذلك فإنه دائما ما يتم تعريف المنطقة الحضارية على أنها مناطق تتميز بخصائص معينة كانعدام التخطيط واللاشخصية ، والقوى ذات الثقافة الفرعية ، فضلا عن تعريف هذه المناطق بأنها الأحياء الهامشية أو المتخلفة التى لا تخضع للتخطيط . إن المدقق فى هذه التعريفات لا يجد فرقا واضحا بينها ، حيث الخلط الواقع بين المناطق الطبيعية (الحضرية)، والمناطق المتخلفة فى التعريف والتحديد ، أو بمعنى آخر ، إن المدقق فى أصول هذه الرؤية النظرية يجد أنها تجمع فى التعريف بين ما يسمى بالمناطق الحضرية الطبيعية، والمتخلفة ، ومجتمع الجوار، والمجتمع المحلى ، أو بين المدن ومشكلاتها ، وبين المراكز الحضرية الصغيرة [1] .

إنه وفقا للانتقادات التى وجهت لنظرية الدوائر المركزية "فقد عرفت الأدبيات النظرية المتصلة بالتحضر نموذجا نظرياً آخر عرف بما يسمى بـ "نظرية القطاعات" التى من خلالها حاولوا تحديد النمط الأيكولوجى للمدينة . إن هذه الرؤية تستند على إدخال مجموعة من التعديلات على الرؤية النظرية السابقة – أى نظرية الدوائر المركزية – كان أبرزها أن

---

(١) السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماعى الحضرى ، دار المعارف الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٤٠ ، وأيضاً :

– محمد سيد حافظ ، التحضر والتصنيع .... ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

انتشار المنــاطق السكنية بأنواعها المختلفة يحددها دخل الأفراد ، وأن التركيب الداخلــى للمدن يقوم علــى أسـاس الطـرق التـى تـأتى مـن قلـب المدينة إلى خارجها ، ويؤدى إلى التباين فى منطقة الوصول إلـى فـرق فـى أسـعار الأراضـى ويؤثر ذلك بـدوره فـى اسـتخدامات الأرض فــى القطاعـات المختلفـة ، وإزاء ذلك ، فقد قسمت هـذه النظريـــة المنــاطق السكنية فى المدينة إلى قطاعات ثلاث هى :

١- قطاع الإيجارات المنخفضة ، والتى يسكنها العمـال ذوي الدخـول المنخفضة .

٢- قطـاع الإيجــارات المتوسـطة ، والتــى يسـكنها الجماعــات ذات الدخول المتوسطة .

٣- قطاع الإيجارات العالية والتى يسكنها الأغنياء .

وترى هذه الرؤية النظرية أيضـا ، أن هنـاك منـاطق تعـج بالنشـاطات التجارية فى قلب المدينة ، كما تذهب فى إطار ذلك بأن أسرع القطاعـات فـى النمـو هـو القطـاع الـذى يسكن فيـه الأسـر الغنيـة ، وان امتـداد هـذا القطاع يكون دائما صوب الأراضى ذات المعدلات المرتفعة ، وأن حركة نمـو المسـاكن مـا أن تبـدأ فـى التحـرك حتـى يتـم تحريـك بقيـة الوظـائف الأخرى فى شكل قطاعات أيضا ، حيث تنمو فـى اتجـاه نمـاذج محافظـة علـى محاورهـا الأصليـة . إن هـذه النظريـة وفقـا لرؤيتهـا تقـف موقفـا معارضا من نظرية الدوائر المركزيـة ، حيث يـرى أن النمـو الحضـرى ينمـو بـأقصى سـرعة بشـكل طولـى ، وليس علـى شـكل دوائـر كاملـة

الاستدارة ، حيث يكون فى صورة قطاعات تبتعد عن هذه الدوائر [١] . إن هذا النموذج يسلم بأن النمو الحضرى يتم فى امتداد وليس فى دوائر ، لذا نجد أنه ينظر إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المتخلفة أو الهامشية كقاطعات تأتى من المركز ، وأن أنماط الأرض المتشابهة تكون بالقرب من المركز وتمتد إلى الخارج [٢] .

وإذا كانت الرؤية النظرية للدوائر المركزية قد واجهت مجموعة من سهام النقد ، فإن نظرية القطاعات هى الأخرى لم تسلم من ذلك ، لقد واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات كما أبرزها عدم كفاءة تفسيرها للبناء الأيكولوجى لكل المدن سواء فى العالم المتقدم أو المتخلف، فضلا عن استنادها إلى القيم الإيجارية فى تحديد الطبيعة الاجتماعية للسكن فى داخل المدن ، فإذا كانت التحديدات التى أوردتها هذه النظرية تنطبق على بلدان فى أوربا ، فإنها فى الوقت عينه لا تنطبق على كثير من بلدان العالم الثالث ، خاصة إذا ما عرفنا أن سكنى

---

(١) نهى حامد فهمى ، دراسات فى التحضر .... ، مرجع سابق ، من ص ٦٨-٦٩ ، وأيضاً :

- أحمد إسماعيل ، جغرافية المدن ، مرجع سابق ص ٦٩ . وحول هذه الرؤية النظرية يمكن الرجوع إلى :

Hoyt H., The structure and Growth of Residential Nighborhood in American cities, Government printing office , 1939 .

(٢) محمد سيد حافظ ، التصنيع والتحضر ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

المناطق المركزية فى العالم الثالث ترتبط بالدخول المرتفعة أو بالطبقات العليا .

والواقع أن الاهتمام بالتحضر من خلال النظريات الصغرى لم يقف عند هذا الحد ، بل هناك اهتمام بإرجاع أسباب الحضرية ، أو الانتقال من الترييف إلى الحضر ، نتيجة لإحدى العوامل . فعلى سبيل المثال هناك من يرى أن التصنيع يعد هو المتغير الرئيسى فى عمليات التحضر ، فبسبب التصنيع تتحول الخصائص الحضرية إلى المدن الصناعية من المدن السابقة على التصنيع ، التى يتضح فيها وجود تنظيم اجتماعى تقليدى ، بينما يسود الأولى وجود التنظيمات الاجتماعية الحديثة. ومن المهم أن نضيف هنا أيضا أن هذا الاتجاه يميز بين سكنى العامة والصفوة فى المدن السابقة على التصنيع سواء من الناحية الأيكولوجية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، وفى هذا الصدد ، يحاول هذا الاتجاه أن يضع فصلا فيزيقيا ومكانيا فى المدينة الصناعية ، فالطبقات الدنيا تعيش فى أطراف المدينة وخاصة المزارعون الذين يقيمون بالقرب من الأراضى الزراعية ، كما أن المدينة تساهم فى صياغة العزل الاجتماعى وضعف الحراك المكانى ، وإعلاء العزلة المهنية . فإذا كان الفلاحون يهتمون بالإقامة على أطراف المدينة ، فإن وسط المدينة تعتبر مكانا لإقامة الصفوة ، حيث تعتبر أكثر الأماكن ارتفاعا وأكثرها أمنا وملائمة للمحافظة على الاتصال بين الأسر من نفس نوع الطبقة ، وبيد أن هذه الرؤية ترى أن أطراف المدينة كانت من نصيب الطبقات الدنيا ، فهى ترى أيضا أن هذه الأماكن الطرفية لا

تخضع للتخطيط، بل أيضا تتميز بكثافة سكانها وسيادة الشوارع الضيقة والمتعرجة وغير النظيفة [1] .

وإذا كنا قد عرجنا فيما سبق على اهتمامات علماء التحضر بالمناطق الطرفية والفرق بينها وبين المدن ، فإنه يتبقى لنا فى هذا الإطار واحدة من النظريات الصغيرة التى تهتم بالمناطق الهامشية ، تلك التى تعرف باسم "نظرية النويات المتعددة" التى ترى أن استخدام الأرض فى المدن تنمو حول بعض النويات المتجزاة ، وترتبط هذه النويات بنشأة المدن ، بينما يؤدى نمو المدن إما إلى ظهور نويات أخرى . كمحلات منفصلة يفصل بينهما الريف أو إلى انفصال أحد الأحياء كنواة جديدة للنمو العمرانى .

---

(١) أسعد الكريمى ، النمو الحضرى اسريع والتغيرات السوسيولوجية المرتبطة به ، دراسة ميدانية على مدينة أسيوط ، " رسالة دكتوراه غير (منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٨-٢٩ .

من المهم أن نشير هنا إلى أن هذه الفكرة ترتبط أساسا بفكرة جوبرج الذى صاغها عام ١٩٦٥ فى كتابه المعنون مدن ما قبل البنى الاجتماعية الرأسمالية الصناعية ، والتى فيها يرى أن توزيع المناطق فى هذه البلدان يتم بشكل نموذجى ، إذ يميل الصفوة إلى الإقامة فى المراكز أو قريبا منه مع اتجاه توزيع الطبقة الدنيا وجماعات المنبوذين نحو الأطراف راجع فى ذلك :

Sjoberg G. cities in developing and in industrial society : A cross - cultural analysis, in : P.M. Houser and L.F. Schnor (eds.), the study of urbanization , wiley and Sun., New York, 1965, pp. 213-263 .

إن المدقق فى أفكار "نظرية النويات المتعددة" يجد أن المدن تتباين فى عدد نوياتها نظرا لتباين التطور التاريخى من منطقة إلى أخرى ، لذا نجدها تؤكد على تعدد النويات المؤثرة فى النمو . إن نظرية النويات المتعددة جاءت لتعديل الرؤية الأيكولوجية وتقديم رؤية بديلة ، ومؤداها أنه من الضرورى أن تحقق الأنشطة المختلفة المواقع المناسبة لها داخل البناء الأيكولوجى للمدينة . فإذا كانت هناك اتجاهات من قبل أنشطة معينة نحو نويات محددة ، فهذا يأتى لتلبية متطلباتها البنائية والوظيفية ، ومن ثم فإن تركيب أى مدينة يحدد اتجاهات المناشط داخلها [1] .

وبالنظر إلى هذه الاتجاهات ، نجد أن الرؤية النظرية التى تستند فى النظر إلى التحضر باعتباره أسلوباً للحياة ، والذى يعد لويس ويرث أبرز ممثليها ، تركز بشكل رئيسى على أن المدينة تعمل بقوة على تفتيت وإضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان ، وأن أساليب الضبط الرسمية تسود فى هذه الأماكن بدلا من أساليب الضبط التقليدية ويضيف ويرث على ذلك ، أنه وفقا لاتساع أحجام المدن ، فإن العلاقات التى تسود المجتمعات الحضرية تتخلص من الشكل التقليدى لها ، إذ تصبح علاقات رسمية لا شخصية ، وأن هذه العلاقات تتسم بالصراع نتيجة لتباين واختلاف المصالح والأهداف ، كما أن المدينة تتسم بسيادة ثقافة حضرية واحدة ، يتجذر فيها أو تختفى الثقافات الفرعية الأخرى[2]

---

(١) نهى حامد فهمى ، دراسات فى التحضر .... ، مرجع سابق ، من ص ٣٨-٥٢ .

(2) Wirth L., "unrbanism as a way of life " in : P. Hatt and A. Reiss (eds.), cities and society, free press, London, 1957 .

إن المدقق فى هذا الطرح النظرى الذى قدمه ويرث يستطيع أن يقف على تمييز عام بين ما يسود فى المدينة ، وما يسود فى الوجه المناقض له ، وأقصد الريف . إن ما طرحه ويرث من أسلوب للحياة فى الحضر ، هو مناقض تماما لما يسود فى الريف (*) .

وإذا كان "ويرث" قد ركز على أسلوب الحياة فى المدينة ، فإن شيفكاى قد طرح رؤية أخرى تتصل بتحليل المناطق ، وهى التى يستند فيها إلى ثلاثة مفاهيم أساسية هى : المكانة الاجتماعية ، والعزلة ، والتحضر ، فبالنظر إلى استنادة إلى هذه المفاهيم نجده يربط بين مفهوم المكانة ومفهوم المهنة والتعليم ، ويربط بين مفهوم التحضر ومفاهيم الخصوبة وقيمة العمل والمسكن ، ثم أخيراً يحاول أن يربط بين مفهوم العزلة وعملية الاستيطان الحضرى بالنظريات الأيكولوجية - الكبرى [1] - ، إنه وفق ذلك يمكن القول أن هذه النظريات لم تستطع أن تصل إلى نموذج عام يمكن تطبيقه على كل الحالات ، لذا نجدها جاءت لتفسير

(*) لاحظ هنا أننا حاولنا تقديم هذه الطروحات النظرية للتحضر مرة أخرى ، خاصة أنها جاءت وفق تصنيف آخر فى الطروحات النظرية الخاصة بنشأة وتفسير المدينة . إننا لم نكن نبغى التكرار ، وإنما فرضه علينا ضرورة عرض الأطر النظرية كلها .

(١) أسعد الكريمى ، النمو الحضرى السريع ..... ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥-٥٩ .
وأيضاً : محمد سيد حافظ ، التحضر والتصنيع .... ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩-٥١ .

النمو العمرانى واتجاهاته فى كل مدينة فقط . إن المدقق فى وجهات نظر النظريـات الصغرى التى عرضنـا لهـا تـوا ، يسـتطيع أن يقـف علـى تعارضـها ومخالفتها ، إذ أن حديثها لا ينطبق تماما علـى كـل حـالات المدن، فما ينطبق على لندن لا ينطبق على ريودى جانيرو أو الجزائر أو حتى القاهرة .

وحرى بنا ونحن نختم هذا الفصل ، أن نقول بأن هناك مجموعـة مـن الاجتهادات النظرية الأخرى التـى تدخـل فـى إطـار النظريـات التنظيميـة التـى تضـم بيـن دفتيهـا نظريتـى الحضريـة كأسـلوب للحيـاة أو الثقافـة الحضرية ، وتحليل المناطق الحضرية [1] . إن هاتين النظريتين حاولتا من خـلال أطـر مختلفة تفسير نمـط الحيـاة الحضريـة ، والتعـرف علـى صورتى التنظيم الاجتماعى والعمل الاجتماعى التـى تظهـر فـى المـدن ، فضلا عن الوقوف على التغـيرات التـى تحـدث فـى النمـو العشـوائى فـى المدن ، والاختلافات الاجتماعية الحادثة فى البنية الاجتماعية للمجتمعـات الحضرية ، أو ما يسمى بالمسافة الاجتماعية التى تسـهم فـى فهـم التبـاين الاجتماعى فى المدينة .

---

(١) حول هذه النظريات راجع :

Devis.K, The urbanization of the human and population is urbanization in warld prespective Tomas orowel Comp., New York, 1963 .

إن المطلع على هذه الاتجاهات النظرية يجدها قد أخلصت بشكل بالغ فى تفسير الفروق الريفية الحضرية من خلال مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التى تفسر نمط الحياة الحضرية كأسلوب للحياة ، أو حتى لسيادة صور التفاعل الاجتماعى فى المدينة ، فضلا عن تقدير التباين الاجتماعى ، إما من خلال المكانة الاجتماعية ، أو الإحصاءات . إن كل ذلك جعلها لا تضع المناطق الطرفية أو قل الهامشية فى بؤرة اهتمامها ، الأمر الذى جعلنا نخضع الوصف التالى للطروحات النظرية "الحديثة" التى اهتمت بذلك .

جملة القول فى هذا الفصل ، لقد حظيت المدينة كنمط للبناء الإجتماعى وكمركز للتفوق والسيطرة فى مجال علاقاتها بالقطاعات الأخرى داخل أى مجتمع بكثير من الاهتمام ، وذلك من أجل الوصول إلى نظرية عامة تحكم عملية التحضر . إن الاهتمام بالمدينة يأتى من دورها القائم الذى تلعبه فى التغير المجتمعى . إن الدور الريادى الذى لعبته ، وما زالت تلعبه المدينة ، يأتى من التأثيرات المختلفة التى تبعثها إلى كل المناطق المحيطة بها . إن هذا الدور هو الذى أفرز تعدداً فى المداخل النظرية لدراسة المدينة ، فعلى سبيل المثال هناك من لجأ إلى المدخل الديموجرافى ، وآخرون اتخذوا من الإطار المكانى مفهوماً للتحليل ، أو من التطور التاريخى بعداً لدراسة مدن بعينها .

ويجدر أن نشير هنا إلى هذه المداخل استطاعت أن تصل إلى نتائج هامة، ولكن هذه النتائج كانت ترتبط بأماكن معينة ، لذا يصعب علينا أن نعممها على كل الأماكن . إن عدم التعميم يجعل الرؤى النظرية السابق

تقتصر وحسب على أنماط إقليمية معينة ، الأمر الذى أبعدها عن الرؤية الشمولية .

إن المدقق فى كل الكتابات التى تناولت المدينة والتحضر ، يجد أنها قد جاءت وفق ثلاثة محاور ، الأول سعى إلى وصف التحضر على أنه مجتمع للسكان فى مواضع قليلة ، ويتركزون فى المناشط الاقتصادية التى تتباين عن الزراعة ، ويشير المحور الثانى ، إلى النمط الحضرى سواء فى عملية الإنتاج أو الإقامة أو حتى السلوك والتفكير الذى يختلف البته عن الريف . أما المحور الأخير فنجده ينصب بالأساس على وصف عمليات التغير الاجتماعى والمشكلات التى تنجم عنه مثل عدم إشباع الاحتياجات الاجتماعية والازدحام السكانى . والفقر والبطالة والتبعية والتحضر السريع .

إنه وفقا لما سبق يمكن القول أن هذه الكتابات جاءت فى ثلاثة أشكال أيضا ، الأول جاء مهتماً بالشكل التاريخى لأنماط التحضر وما صاحبها من عمليات ، ثم الشكل الثانى ، جاء مهتماً بالحياة الاجتماعية فى المدينة المختلفة عن حياة الريف، أما الشكل الأخير فنجده يتمحور حول السياسة والتخطيط فى الحضر .

وإذا كانت المنظورات السوسيولوجية قاطبة تجمع على أن المدينة نسق اجتماعى يشير إلى تفاعل عميق واعتماد متبادل (داخلى) بين سكانها ، وأن ثمة تنظيم اجتماعى داخلى يسودها ، فإننا نعتبرها نسقاً فرعياً فى المجتمع ، حيث تعتبر جزء من كل شامل ، أو هى بالأحرى نسق فرعى منظم من حيث المكان وتعمل كجهاز مركزى (داخل التدرج

الهرمى للأماكن الحضرية) على تنظيم المناطق المحيطة والبعيدة الأخرى ، وأيضا كمركز لإعادة التوزيع . إن هذا التعريف يعنى أن لها شأن السيطرة على المناطق التابعة وعلى قاطنيها ، وذلك من أجل توزيع وملائمة ، وأحيانا إعادة توزيع الفائض من الإنتاج . إن سيطرة المدينة على المناطق وعلى توزيع وإعادة توزيع الفائض يعنى سيطرتها الإقليمية على المناطق التابعة (١).

وعلى الرغم من أن هذه الرؤى النظرية قد ركزت على مفهوم النسق المكانى الذى يضم بين مكوناته منطقة المركز Core والأطراف Preiphery ، وأن هذه المناطق قديمة دائما ، إلا أنها تطرح مسألة السيادة والسيطرة الخارجية وأثرها على الأنماط المكانية القومية وتطورها . أو بمعنى آخر بيد أن هذه الرؤية تستند على فكرة السيطرة والهيمنة ، فهى لا تعنى من قريب أو بعيد تجاوز الحدود ، إذ تستند فى رؤاها إلى الداخل ، أن سيطرة مركز عالمى على طرف آخر ، تخرج عن نطاق هذه الرؤية ، إذ تختص بها ما يسمى بمدرسة التحضر التابع ، وهذا هو محور الحديث فى الفصل الثانى .

---

(١) حول فكرة التحليل المكانى وقيام المدينة بدورها القيادى أنظر :

Friedmann J., cities in social transformation, Comparative Studies in Society and History, No. 4, 1961, pp. 86-103 .

—————, Two Concepts of urabization, urban Affairs Quarerly, No. 1, 1966, pp. 78-84 .

الفصل الثانى

التحضر فى العالم الثالث : الأزمة والتناقض

وإذا كانت الرؤى النظرية السابقة قد أتت فى ضوء الخبرة التاريخية الأوربية ، وحيث أن لكل مجتمع خصوصيته التاريخية وظروفه ، فيما ينطبق على الواقع الأوربى لا ينطبق على واقع العالم الثالث . إن عدم الوصول إلى نظرية عامة فى التحضر دفع المهتمين بالتحضر إلى إجراء دراسات مقارنة لتحديد مقاييس ومعايير التحضر فى العالم الثالث .

وأحرى بنا أن نسجل هنا ، أنه ليس فقط عدم والوصول إلى نظرية عامة فى التحضر هو ما دفع المهتمين بالتحضر إلى الاضطلاع بدراسات مقارنة ، وإنما كان انتشار ظاهرة الترييف الحضرى فى الكثير من مدن العالم واستقرار الجماعات الريفية فى أطرافه فى شكل جماعات هامشية كان الدافع الرئيسى وراء ذلك .

وبغض النظر عن الدافع الرئيسى وراء ذلك ، إلا أن المهم من وراء هذه الدراسات ، هو إبراز الصورة العامة لمدن العالم الثالث ، تلك التى تجسدت فى سيادة ثلاث طبقات اجتماعية هى : الطبقة العليا الحضرية التى كانت تحذو حذو ربيبتها فى الخارج ، وتأخذ من الطراز الغربى وجهة لها ، ثم الطبقة الوسطى الحضرية التى كانت تعلق بأهداب الطبقة الأولى – أقصد الصفوة الحضرية – وتعمل على تقليدها ما وسعها ذلك ، ثم أخيراً الطبقة الدنيا التى تعمل على الحفاظ على ثقافتها الخاصة بها . لقد عكس هذا التقسيم الاجتماعى الطبيعة الأيكولوجية للمدينة فى العالم الثالث ، ومن ثم عكس أبعاد النمط الثقافى السائد فيها .

وإذا كان ما سبق يمثل الطبقة الأيكولوجية والاجتماعية لمدن أفريقيا والشرق الأوسط ، فإن هناك مناطق عرفت ما يسمى بالتقاطع الثقافى لاستخدام الأرض . لقد سجلت بعض المدن ما يعرف باسم "المدينة الثنائية" ، وهى المدن التى عرفت تمفصلا فى أشكال الثقافة ، فهناك الثقافة العربية الحديثة وأيضا الثقافة التقليدية جنبا إلى جنب ، وكل منهما وشأنه . ولعل أبرز مثال على ذلك ، ما شهدته مدينة "دلهى" التى لم تعرف أيضا طريقة واحدة لاستخدام الأرض ، ذلك التناقض فى استخدام الأرض الذى يعد "ظاهرة فريدة فى المجتمعات الصناعية "

ووفقا للتناقض السابق أو التباين ، فإنه يمكن أن نميز بين نموذجين أساسيين فى داخلها [1]:

أولاً : نموذج يتسم بسيادة تراث حضرى قبل صناعى ، وتشهد به مناطق الشرق الأوسط ، تلك المناطق التى تشهد وجود الجماعات التقليدية والحديثة وتعتبر دلهى أشهر المناطق التى تتسم بذلك .

ثانياً : النموذج الثانى يأتى على أنقاض مدينة استعمارية قديمة ويكرس حياته لممارسة تجربه حضريه من النوع السابق ، وغالبا ما تتأثر الايكولوجيا الحضرية(نقصد هنا تجمع السكان وتوزيعهم وانعزالهم

---

(1) Friedmann J., Wulff R .,The urban Transition A compartive studies of Newly indastrializing societies ,zdward Arnold puplishers M, LTD ,london ,1976 ,PP.55-56

وتجمعهم) فى هذه المدن بالوضع الاقتصادى و الانحدار الاجتماعى والأوضاع العرقية والطائفية .

وإذا كان ما سبق يمثل فحوى الاهتمام بالتحضر فى العالم الثالث قديما فأنه فى هذه الآونة يأتى اهتمام علماء الاجتماع الحضرى بدراسة أوضاع الحضر نتيجة تزايد معدلات التحضر فيه تلك التى دفعت بعض الباحثين إلى القول بأن هذه البلدان شهدت نمواً حضرياً رثا . ومن المهم أن نسجل هنا أن النمو الحضرى المرتفع والسريع الذى تشهده بلدان العالم الثالث لا يعود كما يتصور البعض إلى أبعاد داخليه بالأساس ، إذ أن هناك أبعاداً خارجية أيضا تطل بتأثيراتها على التحضر .إنه كما تؤثر الأبعاد الداخلية فى التحضر فإن الأبعاد الخارجية لها نفس التأثير على النمو الحضرى فى دول المحيط خاصة ذلك البعد الذى يتمثل فى الاستعمار سواء بشكله الكلاسيكى (الاستيطانى) أو الشكل الحديث (الاستعمار عن بعد) .

أولاً : التحضر التابع أو المعتمد:

يعد مصطلح التحضر التابع أو المعتمد من أهم المفاهيم التى تعبر عن واقع بلدان العالم الثالث .إن مفهوم التحضر التابع يعنى فى أبسط معانيه تلك الحالة التى تمر بها معظم بلدان العالم الثالث من حيث تأثير الأبعاد الخارجية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية . ويجدر أن نشير إلى أن مسألة التحضر التابع لاتهم المدن القائمة وتطورها فى العالم الثالث فحسب ، بل تشمل جميع الأنماط

المجتمعية الأخرى .أى أن التبعية تعنى فيما تعنى التأثير كل التأثير على جل جوانب الحياة الاجتماعية .

وفى ضوء ذلك يمكن القول أن التنمية الحضرية فى بلدان العالم الثالث تمول بفعل تحويل الفائض الاجتماعى إليها . ولكن من خلال الطبيعة التاريخية لعلاقة المتقدم بالمتخلف ، فأن هذه الأموال لا يتم ضخها إلى العالم الثالث إلا فى ضوء استغلاله .أن عملية الانتزاع التعسفى للفائض الاجتماعى للبلدان النامية ، ما هى إلا عقبة كأداء فى سبيل النمو الحضرى . لقد تبين أن نسبة كبيرة من الودائع التى يتم حفظها واستخدامها فى بلدان العالم الثالث ، يتم استخدامه فى المدينة العالمية (بلدان العالم الثالث المتقدم) ، فحسب ، ويحرم منه بلدان الريف العالمى (أقصد بلدان العالم الثالث) .

أننا يمكن النظر إلى دراسة أوضاع التحضر فى العالم الثالث فى ضوء مفهومين أساسيين صاغهما هوستيليز Hoselitz الذى فرق فيهما بين ما يسمى بالمدن المنتجة Cenerativat وبين المدن المستهلكة Pawasitic والذى يعنى بالأولى تلك المدن التى تسهم فى النمو الاقتصادى فى المنطقة التى تقع فيها ، وبينما يرى أن المدن الثانية ذات أثر معاكس لذلك .فإذا طبقنا هذا المفهوم على مدن العالم الثالث والعالم الأول ، فإننا نخلص إلى أن المدن فى العالم الثالث ذات قبول غير متجانس وتسعى إلى إنتاج تغيراً ثقافياً، وإيديولوجيا ،وأن المدن فى العالم الأول ذات قبول متجانس وتعمل على عرقلة تجاوز هذه البدن لواقعها . أن ذلك يعنى أن مدن العالم الثالث هى مشكلة بالضرورة ، وأن

عمليـة التحضـر فـى مراحلهـا الأولـــى لا تدعــم الأنمـــاط الثقافيـــة والأيديولوجية القائمة فيه . وإذا كانت المدن غير المتجانسـة فـى العـالم الثالث تعد المحرك الأول والباعث الرئيسى للتغير الاقتصـادى والثقـافى والأيديولوجى ،كما سبق أن أوضحنا قبل قليل ، فأن رغبة منها فـى دفـع هذا التغير وتثويره ، فإنها تحاول فك الارتبـاط مـع العـالم المتجـانس أو المتقدم . ولما كانت الدول المنتجة (ريف العالم المتقـدم)هـى فـى الوقـت ذاته الدول المستهلكة لكل صناعات العالم المتقدم (الريفى) ، فـأن كـل عمليات التغير الذى يوده الريف سوف يذهب أدراج الرياح . إن فهم ذلك بجـلاء لا يمكـن أن يتـم إلا فـى ضـوء فهـم علاقـة المدينـة بـالريف علـى الصعيد العالمى ، أو بقول آخر ، إن ذلك يصعب قبوله نظريا وعمليا إلا فى ضوء العلاقة التاريخيـة بيـن التقـدم والتخلـف ، أو فـى ضـوء تغلغـل وتسلط القوى الرأسمالية على العالم الثالث [1] .

إنه وفقا لما سبق يمكن النظر إلى التحضر فى العالم الثالث فى ضـوء مدرسـة التبعيـة [2] ، إنـه ينبغـى أن نتعـرض إلـى الـدور التقليـدى الـذى تمارسه المدينة فى العالم الثالث تجاه نظيرتها فى العالم المتقدم ، والواقـع

---

(1) Hosilitz B.F., Sociological Aspects of Economic Growth, free press, Glencoe III, 1960, p. 188.

(٢) حول تراث مدرسة التبعية أنظر :

- شحاتة صيام ، الدولة وإعادة إنتاج الفقر ، رامتان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ ، ص ص ١٧ - ٤٨ .

أن ذلك لا يتم إلا فـى ضـوء عمليـة النمـو الاقتصـادى . إن المدينـة باعتبارهـا المكـان الاقتصـادى والثقـافى والسياسـى المنظـم ، ومركـز الابتكارات ، ومهد التغير الديمقراطى ، وقائدة عمليات التحول مـن حالـة اللاتوازن إلى الحالة المتوازن مكانيا ، ومن المجتمـع الحضـرى الضيـق إلى المجتمع الكامل الحديث ، فإنها تشهد تناميا فى هيمنتها وسلطتها على كل ما هو مجاور داخليا ، ولكن ضعيفا فى مقابل كـل مـا هـو داخلـى أن النظرة المتأنية لبلدان العالم الثالث فى ضوء مفهوم الهيمنة يجعلنا نذهب إلى أن هذه البلدان تجردت من كل مقومـات النمـو ولـم تجـد أمامهـا إلـى محاكاة للمجتمعات الكاملة أقصد المتقدمـة . إنهـا فـى هـذه المحاكـاة وفقـا لمبدأ الضعيف مولع بتقليد الغالب ، لم تجد أمامها إلا الشكل الـرث ، لـذا نجد أن التنمية القومية ، ومن ثم التنمية الحضرية كانت مشوهة ، بل قـل أنها كانت رثة .

وعلى الرغم من أن المدينة فى العالم المتجانس تعتمد على المدينة فـى العالم غير المتجانس ، فـى كـل شئون تطورهـا ، إلا أن المدينـة الأولـى تسعى إلى وأد كل مقومـات التقدم ، حتـى تبقـى الأخيرة أسيرة لهـا ولا تستطيع أن تفك الروابط التـى مـن شـأنها أن تخضـع وترهـن عمليـة استقلالها على جميع الأصعدة.

إن ما سبق يجعلنـا نقبـل المقولـة التـى تـرى أن المدينـة (سـواء كـانت محلية أو عالمية) تعد مركزاً للتفوق والسيطرة فى جميع المجالات داخـل أى مجتمع . إن ذلك فى تصورنـا يعـود إلـى الـدور القيـادى الـذى تلعبـه المدينة فى حيـاة المجتمعـات الإنسـانية ، ذلـك الـدور الـذى يتعلـق بـالقوة

والتفوق والسيطرة على جميع الأصعدة . أحرى بنا أن نشير هنا إلى أن الدور القيادى للمدينة ليس دوراً حديث ، بل هو دور تواكب مع قيام المدينة الأولى حتى الآن .

إن المفاهيم السابقة لم تغب البتة عن أذهان الباحثين فى التجضر فى العالم الثالث ، خاصة إذا ما تناولوا العلاقة بين التبعية والتخلف . إن مفهوم التحضر فى ضوء الأفكار السابقة ، يعتبر من أهم المفاهيم التى تصدق على واقع مدن العالم الثالث ، بل أن كثير من الظواهر تكتنف النمو الحضرى فى هذا المدن يمكن تفسيرها فى ضوء مقولات التبعية . وفى ضوء ذلك فإنه لا يمكن تجاهل الأدوار التاريخية التى لعبها الاستعمار فى تشكيل وإعادة إنتاج مدن العالم الثالث ، وأيضا فى صياغة الأوضاع الجغرافية للمراكز الحضرية وبنائها الديموجرافى والاقتصادى والثقافى .

إن مصطلح التحضر التابع يأتى لكى يوضح أوضاع كثير من مدن العالم الثالث ، تلك التى لاقت أنواعا مختلفة من الارتباط بالعالم المتقدم . وبيد أن النمو الحضرى فى العالم الثالث يعد نتيجة طبيعية للعلاقات غير المتكافئة بينه وبين مثيله المتقدم ، فإن المدينة فيه - أقصد فى العالم الثالث - باتت موطنا للتفكك والعزلة والاغتراب ، وغير ذلك من الأشكال التى تفتتت نتيجة عوامل الهجرة من الريف إلى الحضر والزيادة العالية فى السكان . إن التحضر الرث وظهور الحياة المتخلفة والعشوائية، وتغير الأوضاع الاجتماعية فى الحضر فى بلدان العالم الثالث والتناقض ، يعد نتيجة منطقية لموقف العالم الأول من العالم

الثالث. أو بمعنى آخر ، أن التحضر فى العالم الثالث يعد أحد منجزات الرأسمالية وأفضالها ، تلك التى ترتبط بصورة واضحة بالأنانية والاستغلال المرتبطتين بطبيعة النظام الرأسمالى العالمى[1].

ثانياً : التناقض الحضرى فى العالم الثالث : التحولات والتفاوت

ترتبط التحولات الاقتصادية والاجتماعية بشكل وثيق بالتفاوت الجغرافى الكبير فى العالم الثالث ، ذلك التفاوت الذى ارتبط هو الآخر بطبيعة الأساس الاقتصادى والنماذج التنموية التى تنتهجها معظم هذه البلدان . إن المتأمل فى طبيعة مسائل التفاوت الاقتصادى والاجتماعى والنماذج التنموية التى تسودها، يستطيع أن يقف على أن ثمة عاملا خارجياً يسأل عنها ، خاصة فى وقت ما يسمى بالاستعمار القديم ، أو حتى ما نسميه اليوم بالاستعمار عن بعد . وفى هذا الإطار هناك تفاصيل كثيرة لأربعة نماذج لذلك التفاوت ، وما يسود من عدم عدالة ، إن هذه النماذج هى ، **أولاً** : التباين الاقتصادى والاجتماعى بين المناطق الحضرية والريفية ، **ثانياً** : التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين المناطق المختلفة فى الحضر ، **ثالثاً** : المناطق المتغيرة ، رابعاً التباين بين ما يسمى بمناطق المركز ومناطق الأطراف .

---

(١) حول هذه الأفكار راجع :

محمود عودة ، تاريخ علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت .

أ- التفاوت الريفى والحضرى Rural - urban disparities

ثمة تفاوت واضح فى مستويات الحياة بين الريف والحضر ، وحتى مع وجود الاشتراكية التى سعت إلى إنهاء هذه الهوة ، فإن الحادث أكد على هذه الحقيقة . أو بمعنى آخر ، أنه بعد حصول كثير من بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسى ، وذهاب الكثير منها تجاه الاشتراكية ، إلا أن الحد من حجم الفقراء لم يغالبه النجاح ، أو قل أن هذه البلدان لم تستطع أن تقلل من التفاوت فى مستويات الحياة .

فعلى الرغم من قيام الدولة بدور جوهرى وقائد فى الاضطلاع بدور مقدم الخدمة ، إلا أن هذا التفاوت ظل هو هو . إنه قبل ولوج الرأسمالية لمناطق الريف والحضر فى بلدان العالم الثالث ، ظل الأخير - أقصد الحضر - يمارس هيمنة على الأول - أقصد الريف - واستحوذ على جل أنواع الخدمات ، ومقدرات التنمية ، ذلك الذى أوضح بشكل لا تخطئه العين التفاوت الصارخ فى طبيعة كل من الريف والحضر [1] .

وإذا كنا هنا نحاول أن نوضح هذا التباين ، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الفرق بين الدخول فى الحضر عن الريف تقدر بحوالى ٤١٪ فى عام ١٩٥٠، وفى عام ١٩٨١ كان ٤٠٪ فى فنزويلا ، وفى أوائل الستينات بلغ ٤٣٪ فى المكسيك ، وإذا كان هذا التفاوت واضح فى

---

(١) حول هذا التفاوت أنظر :

شحاتة صيام ، العلاقة غير المتكافئة بين القرية والمدينة فى مصر ، القاهرة (مجلة) ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، ١٩٩٢ .

الدخول ، فإنه بالنسبة للخدمات الطبية ، نجد أنه فى أوائل الستينات كان نصيب الفرد من الخدمات الطبية فى معظم بلدان العالم الثالث تتسم بالسوء وبعدم العدالة (*) (1) .

ب- التفاوت الإقليمى Regional disparties

مهما كانت المقاييس فى التفاوت الإقليمى فى العالم الثالث التى قد يكون مبالغا فيها ، مثل مفهوم الخدمات الطبية والتعليمية والمناشط الصناعية والمالية ، أو حتى الدخول ، فإن ما تؤكد عليه هذه المفاهيم هو توضيح الفرق الحادث بين المناطق المتقدمة والأخرى الأقل تقدما .

وبشكل عام ، ففى المناطق المتباينة فى الأقطار الأقل نمواً تكون المناطق المتقدمة أكثر تميزاً من الأخرى المخالفة لها . إن ذلك يجعلنا نرى أن المناطق الحضرية أحسن حالاً من حيث توزيع الدخل والخدمات عن الريف. فعلى الرغم من أن البلدان النامية تتسم بعدم المساواة إذا ما

(*) فى هذه الآونة كان نصيب كل ٢٠٠ ألف أثيوبى يسكنون فى الحضر ، طبيب واحد ، بينما كان لكل ٣٠٠ ألف فى الريف . والواقع أن ذلك لاينطبق على أثيوبيا فحسب ، بل نجد أيضا يشاركها فى هذا السوء الهند وأندونيسيا والنيجر ، والتى كانت نسبها على التوالى : ٤٠ ألف فى الحضر و ٥٠٠ ألف فى الريف ، ١-٦ مليون فى الريف و ١-٢٨٠٠ فى الحضر ، ١-٥٩ ألف فى الريف و ١-٢٠٠٠ فى الحر .

(1) Gilbert A., Gagler Y., cities , poverty and Development : urbanization in the third world, Oxford Univ. press, London, 1982, p. 27 .

قارناها بالدول الأكثر تقدما ، فإن التمييز بين الحضر هنا وهناك ، يكون صعباً ، إذ أن المناطق الحضرية في الدول المتقدمة تكون أحسن حالا من مثيلتها في الدول المتخلفة وما ينطبق على الحضر في هذه المسألة ينطبق بالأحرى على الريف .

وإذا ما اتخذنا ذلك التمييز في وصف الحياة الحضرية ، لنجد أنه أثناء الاستعمار ، أن الحواجز التي كان يقطنها الأوربيون تفوق مثيلتها التي كان يقطنها المحليون أو الوطنيين . ففي معظم مناطق العالم الثالث ، خاصة في فترات التحضر الأولى ، نجد أن معدلات النشاط الحديث وأشكال البناء التحتي، والفاعلين الاجتماعيين تميز بشكل صارخ في المناطق الأكثر دخلا عن الأخرى التي تختلف عنها . إن ذلك يعكس بشكل واضح فكرة السيطرة أو القوة ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن هذا التباين ينعكس بالضرورة على مشكلات التنمية الحضرية في المناطق أو حتى في مسائل التخطيط الحضري الذي أتسم بالنضج في مراكز السيطرة ، في مقابل التخبط والعشوائية في المناطق المتخلفة (1).

جـ- نموذج المناطق المتغيرة

إن ما سبق يجعلنا أمام مدخلان نظريان واسعان يقدمان رؤية كاملة لعملية التحضر والتركيز الحضري الذي يرتبط بظاهرة رفاهية المنطقة والتفاوت في الدخل ، ذلك الذي يرتبط بمنطق السيطرة أو القوة . إن هذه

---

(1) Ibid , p. 28 .

الفكرة طورها فريدمان وفق مفهوم المراكز والهوامش . وإذا كان ذلك يمثل المدخل الأول ، فإن المدخل الآخر يرتكز بالأساس على النموذج الماركسى الجديد ، وفيما يلى سوف نعرض للمدخلين بشكل سريع .

١- نموذج المراكز - الهامش

يعتبر عمل فريدمان الذى قدمه فى عام ١٩٦٦ الثمرة الرئيسية حول هذه الفكرة ، ذلك الذى يعد تطويراً لنموذج النمو الاقتصادى والتغير المتباين . ففى داخل هذه الفكرة يظهر مجهودات ميردال عام ١٩٥٧ وهيرشمان عام ١٩٥٨، حول قوة السوق واستمرار التباين الإقليمى ، والذى فى الوقت عينه يعد تطويراً للنموذج الشائع لرستو ١٩٧٣ ، وبريبش ١٩٥٠ ، واستراتيجيات التخطيط الإقليمى لايارد ١٩٦٠ ، ورودون ١٩٧٣ للإنتاج البسيط ، والنموذج المعيارى للتنمية الإقليمية فى الأقطار الأقل نمواً .

وعلى الرغم من كل النماذج السابقة ، إلا أن فريدمان لم يقبل معظم الافتراضات التى أتت بها كل الأطروحات السابقة ، حيث أنه استند وحسب على فكرة السيطرة والتفاوت فى التنمية الاقتصادية بين المتقدم والمتخلف ، ناهيك عن وقوفه على العمليات التى ظهرت نتيجة للتفاوت الحضرى والتباين الإقليمى فى معظم دول العالم الثالث .

ويجدر أن نشير هنا إلى أن هذا النموذج يتكون من أربع مراحل رئيسية ، تلك التى أثرت بشكل واضح على النظام الإقليمى من جانب

والتركيب السكانى للمناطق المستعمرة التى تكاملت بشكل وثيق مع الدول المتقدمة . وهذه المراحل هى :

المرحلة الأولى :

تقتصر على عدم الانفجار المكانى Region مع بعثرة المناطق الريفية المستعمرة التى يقطن فيها القوى الاستعمارية . لقد أقام المستوطنون فى المناطق التى اشتهرت بالمناشط التعدينية والزراعية فى المراكز الحضرية ، والتى من خلالها استولوا على الإدارة ، واحتكروا خدمات هذه المشروعات. لقد كانت هذه المدن فى أيدى التجارة الأجنبية لكى يستولوا من خلالها على المواد الأولية . إنه باختصار ، لقد كان الشكل الحضرى فى هذه المرحلة مرهون بالاستغلال ، أو قل أن هذه المناطق كانت تحت سيطرة الأجانب ولا تقوى على حماية ذاتها .

المرحلة الثانية :

وهى تسعى إلى خلق نوعا من الأسواق لمواجهة مخرجات التصنيع الذى ارتكز فى هذه البلدان على الاستثمار فى المناطق الطرفية أو الهامشية . لقد سعوا فى هذه المرحلة إلى تزايد معدلات النمو ، الأمر الذى أدى إلى التدفق على المناطق الجديدة والمهجورة ، ومن ثم إلى التحضر السريع من جانب ، وإنشاء التوابع من جانب آخر . إنه فى ظل هذه الإجراءات من جانب الاستعمار ، كانت هذه التوابع الحضرية عاملا هاماً فى إنشاء وظهور المدن الأولى فى الدول المستعمرة .

المرحلة الثالثة :

إنه فى ظل هذه المرحلة ، أى بعد الاتساع فى قيام الأسواق ، واشتداد ساعد الصناعة فى هذه المناطق ، وتدفق الاستثمارات والتراكمات الرأسمالية، وفى ظل تنامى فى الوعى الوطنى ، تأتى معارضة من قبل الوطنيين . لقد عارضت القوى الوطنية سياسات النمو المفروضة من الخارج ، الأمر الذى أجج الصراع من الخارج والداخل ، خاصة وأن السياسة التنموية ركزت على الحواجز وحسب ، وأغفلت عن قصد المناطق الريفية . إن إغفال التنمية فى الريف برغم كونه موردًا أساسيًا للمواد الخام المطلوبة فى الصناعة ، خلق تفاوتا صارخا فى تنمية المناطق ، ذلك الذى انعكس على ما يسمى بالتنمية المتوازنة .

المرحلة الرابعة :

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهى التى يتكامل فيها الاقتصاد المحلى مع الاقتصاد العالمى ، والذى يؤدى فى شكل تكامل الأفراد المحليين مع الأجانب فى شركات أو مؤسسات إنتاجية . إنه فى هذه المرحلة يحدث التوازن فى توزيع حجم الحضر الذى يظهر بدوره مناطق مركزية متنامية تعمل على تثبيت أركان الاعتماد من جانب والخضوع من جانب آخر ، وفق مفهوم السلطة أو القوة [١] .

---

(1) Ibid , p. 31-35 .

٢- النموذج الماركسى الجديد

لم يكن هناك أى تأثير للنظرية الماركسية الكلاسيكية فى عملية تطوير المناطق المتخلفة ، اللهم إلا إشارات واسعة تتصل بعملية الاستعمار واستغلال الإمبريالية للدول المتخلفة . ويرجع الفضل فى هذا الشأن إلى روفمان ١٩٧٤، وكوراجيو ١٩٧٧ ، وويلسون ١٩٧٥ ، وستيكى ١٩٧٥، ودوس سانتوس ١٩٧٩ ، وآخرين ممن كان لهم الفضل كل الفضل فى تطوير النظرية الماركسية والربط بينها وبين عملية تطوير المناطق المتخلفة. لقد تمثلت العناصر الأساسية فى هذه الرؤية فى الاستناد على مفهوم فائض القيمة Surplus value إن هذا المفهوم نستدل من خلاله على أن نمط الإنتاج الرأسمالى يسود بقية الأنماط الأخرى فى العالم الثالث ، ووفقا لقوته فإن أى نمط إنتاجى آخر لا يستطيع أن يقف فى وجهه ، الأمر الذى يؤثر على تطوير المناطق بالسلب . وإذا كان النموذج الماركسى الجديد قد استند على مفهوم فائض القيمة ، فإنه أيضا استند على دور الدولة ، التى تلعب دوراً محوريا فى العالم الثالث فى تقديم الخدمات والاضطلاع بالدور التنموى ، ولكن فى حالة كونها مستقلة .

إن استناد النموذج الماركسى على مفهوم فائض القيمة ودور الدولة جعله يختلف مع نموذج فريدمان فى تطوير المناطق ، حيث أن الأخير تغافل عملية السيطرة على الفائض الاجتماعى فى العملية الإنتاجية من قبل الرأسمالية الأجنبية . لقد ركز فريدمان وحسب على تحول رأس

المال والربح من التوابع إلى المراكز ، وذلك من خلال الجماعات الأجنبية ، ومن خلال وكلاء المصالح الأجنبية فى الدول المستعمرة .

إن المدقق فى هذه الأفكار ، يجد أن التفكير واحداً ، وأن اختلفت المفاهيم، لذا يلزمنا فى هذا الصدد أن نشير إلى أن كلا من فريدمان وأصحاب النموذج الماركسى قد استندا فى تحليلهما على أفكار والرشتاين (١٩٧٤) الذى يرى أن هناك نسقا عالميا واحد للإنتاج والاستهلاك يسعى إلى توحيد النشاط وتوحيد القوى الرئيسية فى العلاقات الاجتماعية [1] .

د- التباين بين المراكز والأطراف

إن توضيح مسألة التباين بين ما يسمى بمناطق المراكز وما يسمى بمناطق الأطراف ، يأتى من خلال رصد عملية التحضر الأولى التى اضطلعت بها نظرية التبعية . ويجدر أن نشير إلى أن هناك خطين متوازيين فى مناقشة هذه المدرسة التى ظهرت أول ما ظهرت فى أمريكا اللاتينية . أن القضايا "النقدية" التى اهتمت بها هذه النظرية تتعلق بقضايا ظرفية ومكانية لمنطقة متداخلة مع نمط الإنتاج الرأسمالى (دوس سانتوس ١٩٧٠) ، ذلك التداخل الذى أثر بصورة بالغة على التركيب الاقتصادى والاجتماعى لهذه المنطقة . أو بمعنى آخر ، إن التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التى أتت فى ظل أوضاع السيطرة على أمريكيا اللاتينية . تأتى نتيجة التفاعل مع المنظومة الاستعمارية ، خاصة

---

(1) Ibid., pp. 35-38 .

بريطانيا وأمريكا اللاتينية ، ويعنى ذلك أيضا، أن التركيب الحضرى هو الآخر لم يفلت من ذلك ، إذ كان وليد عمليات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبى والتكامل مع نمط الإنتاج الرأسمالى .

إن التوسع الرأسمالى وسيطرة التكوينات الرأسمالية على العالم الثالث، أثر بشكل قوى على مقدرات الأمور ، ومن ثم فى صياغة أشكال التحضر ، إن الطروحات التى قدمها أبناء العالم الثالث بدءاً من سانتوس وكاردوسو وفاليتو وفرانك وورلشتاين مروراً ببالما واوتسال وبارنت ، جعل كاستيلز يقدم مفهوم التحضر التابع .

وإذا كان كل هؤلاء قد حاولوا الربط بين السيطرة الرأسمالية والتحضر التابع ، فإن كارهى قد حاول صياغة مفهوم العواصم العالمية، ولكن بعيداً عن ذلك ، إذ يرى أن أشكال المدن ونماذج التحضر فى هذه البلدان تتباين عن بعضها نتيجة اختلاف تكوينها الاقتصادى أو قل نمط إنتاجها . إنه من وجهة نظره أن النمو الحضرى يمكن أن يقف خارج العملية التاريخية للسيطرة والتوسع الرأسمالى ، إذ أن أشكال التحضر لعبت فيها عوامل متعددة مثل إنتاج المواد الخام وطبيعة القوى الاجتماعية المؤثرة ، وشكل وطبيعة الاقتصادية وقوة الجيش والاتصال الأوربى .

وحرى بنا أن نشير إلى أن وقوف كارهى موقفا معانداً من منظرى التبعية لا يعنى أنه شذ عن القاعدة ، إذ أن هناك أيضا فريدمان الذى يرى أن لكل مجتمع خصوصيته ، وأنه وفق لهذه الخصوصية ، فإن هذه المجتمعات تتباين وفقا لما يسمى بالتفاوت الإقليمى .

إن فريدمان يرى أن عملية التنمية الحضرية ترتبط بشكل وشيج بالمناطق الجغرافية ، إذ أن النشاط الاقتصادى وطبيعة تركيب السكان والأسواق والأنساق الاقتصادية تلعب دوراً محوريا فى تفاوت المناطق الحضرية من حيث شكلها وطبيعتها وتركيبها . ففى المناطق التى تميل للصناعة والتجارة والزراعة وبقية المناشط الاقتصادية يكون لها شكلاً حضرياً خاصاً ، فهناك ما يسمى بالمناطق الحضرية الدينامية ، والأخرى الأقل ، أو بمعنى آخر ، هناك مدن صغيرة ، وأخرى كبيرة ، وأن هناك امتداداً طرفيا لكل منها يختلف عن الأخرى .

وفى هذا السياق ، يحاول فريدمان أن يربط أيضا الاقتصاد بالدخل بالأماكن التى يعيش فيها الفاعلين الاجتماعيين ، فهناك مناطق تعج بسكنى الفئات ذات لدخول المرتفعة ، وأخرى تضم المستويات الدنيا . إن سكنى المناطق تتوقف على مستويات الدخول الشخصية وعلى قضية توليد الفائض . فأصحاب الدخول المرتفعة يستطيعون توليد الفائض ، بينما الأخرى لا يستطيعون فعل ذلك ،حيث إمكاناتهم المادية المتواضعة[1].

(1) Ibid, p. 31-34 .

ثالثاً : التحضر السريع والتضخم الحضرى : الأزمة والتداعيات

تمثل قضية التضخم الحضرى إحدى المشكلات التى تضغط بشدة على واقع بلدان العالم الثالث فى هذه الآونة . إن قضية التضخم الحضرى تعبر بوضوح عن وجود أزمة حضرية ، أو قل تناقضا حضريا ،ذلك الذى يمكن أن نستدل عليه من خلال انتشار الأحياء المختلفة وأحياء واضعى اليد ومدن الصفيح والأحياء العشوائية ، ناهيك عن بروز وتنامى ظاهرة الفقر الحضرى[1] .

إن تنامى معدلات التحضر بصورة مذهلة فى العالم الثالث – كما سبق أن أوضحنا – لا يعود إلى العوامل الداخلية فحسب ، بل هناك عوامل خارجية ساهمت فى ذلك ، لقد ساهم النظام الرأسمالى العالمى فى وأد كل محاولة كانت تسعى إلى تحديث بلدان العالم الثالث ، الأمر الذى أبقى هذه البلدان تابعة. ففى الوقت الذى باتت تؤدى دوراً إيجابيا للنظام العالمى ، كانت فى الوقت عينه تؤدى دوراً سلبيا لبناءاتها القومية .

إن حالة التخلف التى تعيشها مجتمعات العالم الثالث تعد نتيجةً أساسية لظرف تاريخى محدد ، وثمرة علاقات معينة كانت قائمة ولا تزال بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، وما نقصده فى هذا الإطار هو الاستعمار سواء بشكله الكلاسيكى أو بشكله الحديث ، الذى أقام بينه وبين البلدان النامية علاقات غير متكافئة وعلاقاتٌ تبعية وهيمنة وسيطرة

---

(١) محمود جاد ، التضخم الحضرى فى البلاد النامية ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥ .

واستغلال على الصعيدين الاقتصادى والسياسى والثقافى (١) . إنـه بسبب النمو غير المتوازن بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة زلزلت أركـان البنية الاقتصادية ، وأوجدت تشوهات واضحة للعيان فى مساره ، الأمـر الذى يجعلنا نصفها بأنها كانت رثة ، ولما كـانت عمليـة التحضـر ترتبـط بقوة بعمليات النمـو الاقتصـادى - وفقـا لمـا أوضحـه فريدمـان - ، فـإن عملية التحضر فى هذه البلدان كانت هى الأخرى عملية رثة .

لقد وقعت أحداث عملية النمو والتحضر فـى العـالم الثـالث فـى خضـم ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة ، إذ كان البطل المحرك لهذه الظروف هو الاستعمار . إن النمو الحضرى وما اكتنفـه مـن إشـكاليات فـى العـالم الثـالث يعـد محصلـة نهائيـة للعلاقـة التاريخيـة التـى توشـجت بيـن العـالم المتقدم والعـالم الثـالث بشـكل عـام . إن الارتبـاط التعسـفى النـاتج عـن عمليات الفرد والاستعمار أوجدت نمطا حضريـا غير صحـى ، لـم يكـن يأتى نتيجة لعمليات التصنيع كما هو فى البلدان المتقدمة .

---

(١) راجع فى ذلك :

- السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة بنائية تاريخية ، دار سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- سمير أمين ، حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية ، قضايا فكرية ، الكتاب الثانى ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .

- Worsley P., The Third world, Weidefiled and Nicolan, London, 1977.

لقد عمل الاستعمار على وأد كل الصناعات في داخل هذه الاقتصاديات التابعة ، ومن ثم دمر أنماط الإنتاج القائمة ، حتى يسهل عليه انقياد هذه المجتمعات وقيامها بدورها التحويلي للمواد الخام والأموال التى تضخ منها نتيجة كونها أسواقاً لمنتجات العالم الأول .

وعلى الرغم من أن الاستعمار لعب دوراً محورياً فى نشاط وقيام المدن فى العالم الثالث ، إلا أن هذه المدن كانت لها طبيعة ووظيفة خاصة ، الأمر الذى يجعلنا نقول أن هذه المدن لم تكن مكتملة مع الداخل - أقصد ظهيرها الريفى - بقدر ما كانت متكاملة مع المتروبولات الرأسمالية . إن ذلك يدفعنا فى هذا الإطار أن نذهب إلى أن التحضر الذى شهدته الدول النامية ، لم يأت إلا فى ظروف سيئة ، وأن القوى الاستعمارية لعبت دوراً واسعا فى تردى هذه الظروف . لقد شهدت هذه البلدان عملية تحضر واسعة ، ولكن فى الوقت عينه ، لم يكن هناك ما يتواكب معها من نمو اقتصادى ، الأمر الذى أوجد ما يسمى بالتضخم الحضرى [1]

واذا كان العالم الثالث حسب تعبير " فرانك " يشهد تطورا رثا ،فانه أيضا يشهد تحضرا رثا أيضا ،سواء فى معدلاته أو فى العوامل التى تشكله . أن التحضر وفق معانيه النظرية المتباينة يشير إلى التحديث أو النمو أو التقدم الاقتصادى .وإذا كان هذا التعريف يشير ويقر حقيقة أوضاع العالم المتقدم ، فان هذا المعنى لا ينطبق على دول العالم الثالث،

---

(١) محمود جاد ، التضخم الحضرى .... ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨-١٠٤ .

حيث يشير التحضر إلى وجود أزمة خاصة تتعلق بمعدلات النمو . أن هذه الأزمة تتمثل فى موجة المد من سكان الريف الذين يغيرون على المدن فيساهموا فى عدم تكاملهم الاجتماعى والاقتصادى . لقد ساعد الخروج الريفى الحضرى على تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تلك التى تنتج عن استبدال العمالة الريفية بمتعطلين حضريين .

وبالنظر إلى معدلات النمو الحضرى فى العالم الثالث . يلاحظ التسارع غير العادى فى معدلاته ؛ ودلالة ذلك زيادة أحجام المدن ، أو قل تضاعفها مرتين أو اكثر ، تلك المزية التى اكتسبت من خلالها المدينة فى العالم الثالث ملمحا خاصا . فعلى سبيل المثال نجد أن مدينة الجزائر قد نمت من ٣٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٠، إلى نحو ألف بعد عقد تقريبا ، انه بهذه الزيادة تكون مدينة الجزائر قد دخلت فى مصفوفة المدن المليونية فى العالم الثالث بوجه عام وفى أفريقية بشكل خاص . وينبغى ألا نغفل ما حدث أيضا للمدن التالية: اكرا ، نيروبى ، طهران ، دلهى ، التى حدث لها نفس ما حدث للجزائر . وحرى بنا أن نشير إلى أن ما حدث للمدن الكبيرة من نمو ، لم يقابله نمو مماثل للمدن الصغيرة تلك التى اتصفت بالسكون والثبات .

لقد طرأ على نسب الزيادة فى سكان العالم تطورات ملحوظة فى السنوات الأخيرة وبمقارنة هذه التطورات للعالم ككل ، نجد أى بلغت نحو ٣,٢٪ ، فى مقابل ٥٪ للعالم الثالث ، وبالنظر إلى مدن العالم الثالث نجد – على سبيل المثال – أن مدينة لوساكا قد بلغ نسبة الزيادة السنوية فى عدد سكانها بين عامى ١٩٦٣ – ١٩٦٨ قد بلغت نحو ١٢٪ ، وأنه

خلال سبع سنوات فقط تضاعف عدد السكان فيها . وفى عام ١٩٨٠ نجد فى أمريكا اللاتينية أن حوالى ١٨ مدينة قد تجاوزت المليون ، وأن هناك أربعة مدن (بيونس أيرس ، سان بولو ، ريو دىجانيرو ، بوجانا) قد تجاوز عدد سكانها ٥ ملايين نسمة ، كما أنه وجد فى مدينة كلكتا ما يزيد عن ٦٠٠ ألف نسمة لا يجدون ما يؤويهم، كما يتوقع أن يزيد عدد السكان فيها إلى الضعف . أن ذلك يعود إلى أن معدلات النمو فى هذه البلدان تزيد عن معدلات النمو الطبيعية ، هذا بالإضافة إلى أن معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر تمثل معدلات مرتفعة[1] .

إن مما سبق يمكن أن نستدل على تزايد سكان الحضر بمعدلات كبيرة، وبزيادات سنوية تفوق أى وقت مضى . إنه وفقا لذلك فهناك من يرى أن السنوات الأولى من القرن المقبل سيعيش كل سكان فى العالم فى مناطق حضرية ، وأن معظم أراضى دول العالم ستصبح مناطق حضرية، وفى هذا الصدد تشير إسقاطات الأمم المتحدة إلى أن غالبية سكان العالم سيصبح حضر بحلول سنة ٢٠٠٥ ، وأن عدد سكان هؤلاء سوف يبلغ ٢,٦ مليون نسمة ، أما فى المناطق الأقل نمواً ، فإن ذلك سوف يتحقق بعد عقد من ذلك ، وتشير هذه الإسقاطات أيضا إلى أن هذه المناطق سوف يبلغ عدد سكان نحو ٤,١ مليون نسمة على مستوى العالم

---

(١) آلان منتجوى ، التحضر فى العالم الثالث ، فى : محمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد ، " ترجمة وتعليق " ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٥٧-٢٥٨ .

في عام ٢٠١٥ ، وبعد عقد آخر سوف يصبح عدد السكان نحو ٤ مليـون إلى ٥,١ مليون نسمة .

إن المتأمل في نتائج الدراسات الإسقاطية السابقة التي قدمتها الأمم المتحدة ، يستطيع أن يقف على نتيجة نهائية ، تلك التي مفادها أن عدد سكان الحضر في الدول النامية يتزايد بمعدلات تفوق سكان الحضر في الدول المتقدمة . والواقع أن هذا الحكم هو حكما جديداً تماما ، إذ انه في عام ١٩٧٠ كان عدد سكان المدن في الدول النامية كان يتماثل مع سكان المدن في الدول المتقدمة ، أما الآن فقد أضحت النسبة اثنين إلى واحد تقريبا ، وسوف تزيد بحلول ٢٠١٥ إلى ثلاثة ، وفي عام ٢٠٢٥ سوف تصبح ٤:١.

إن الزيادة في أعداد الحضر على مستوى العالم في عام ١٩٧٠ ، كانت حكراً فقط على أبناء العالم النامي ، تلك التي بلغت نحو ٨٤٪ ، ويتوقع أن تزداد هذه النسبة بواقع ٨,٩٪ حتى عام ٢٠٢٠ ، أي أن عدد سكان الحضر سوف يزيدون بنحو ٢,٠٦ بليون نسمة .

وبالنظر إلى أعداد السكان على الصعيد العالمي ، نجد أن قارة أسيا تضم ١,٢ بليون من مجموع سكان الحضر في العالم الذين بلغوا نحو ٢,٥٪ ، أي أن نسبتهم نحو ٤٦٪ ، وفي أوربا نجد أنهم بلغوا نحو ٥٣٥ مليون نسمة ، وفي أمريكا اللاتينية ، فهي تضم نحو ٣٥٨ مليون حضري ، وفي أفريقيا فإن حجم السكان الحضريين بلغوا نحو ٨٠٤

مليون ، أما بقية السكان الحضريين من كل ما سبق فكان من نصيب الكاريبى ، أى بنحو ٦٠١ مليون حضرى[١].

وإذا كان ما سبق يعكس تفاوتا حضرى من حيث الحجم على مستوى العالم، فإن قدراً كبيراً من التفاوت ينعكس فى مستويات التحضر فى داخل المناطق ذاتها ، ففى أفريقيا يتراوح هذا التفاوت من ٤٨٪ فى الجنوب ، و٤٥٪ فى الشمال ، و٣٦٪ فى الغرب ، و٣٣٪ فى الوسط و ٢١٪ فى الشرق، إن هذا التفاوت بين المناطق الأفريقية يعبر عن أنماط تاريخية ترتبط بهياكل الحكم والاقتصاد والاستعمار .

وإذا كان ما سبق يمثل حق أفريقيا فى التفاوت الحضرى على مستوى المناطق ، فبالنظر إلى أسيا نجد أن جنوب أسيا ٢٨,٨٪ ، وشرقها ٣٦,٩٪ ، وجنوب شرق أسيا ٣٣,٧٪ [٢].

وعلى هدى ما سبق يمكن القول أن معدلات النمو والزيادة التى – سبق أن أشرنا إليها قبل قليل – تمثل عقبة كأداء أمام محاولات التنمية فى هذه البلدان ، فالواقع أن هذه الحقيقة الدافعة لا تعود إلى معدلات النمو والزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، بقدر ما تعود أيضا إلى حقيقة الفقر ونقص الخدمات الأساسية التى تحتاجها القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) . إن هذه الظاهرة هى التي يطلق عليها فى إطار

---

(١) نفسية صادق ، تغيير المواقع : السكان والتنمية ومستقبل الحضر ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الدنمارك ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤ .

(٢)المرجع نفسه ، ص ٢٥ .

العالم الثالث بالتحضر السريع أو ما يسمى بالتضخم الحضرى ، ذلك الذى يمكن تصويره فى ضوء ثلاث ركائز أساسية هى : السكان ، والاقتصاد ، والنمط الاجتماعى والثقافى السائد [1].

إن التحضر فى الدول النامية لا يعود - مثلما هو حادث فى المجتمعات الأوربية - إلى حركة التصنيع ، إنه يرجع إلى عوامل وظروف متباينة تماما. إن نمو المدن الأساسية فى العالم الثالث كان لخدمة الدول المتقدمة (الاستعمارية) ، بمعنى أنها كانت تعمل لتوجيه الفوائض الاجتماعية التى تتولد داخلها إلى المراكز الاستعمارية ، لذا يمكن القول أنها كانت تعمل كحركة وصل بين الصفوف المحلية فى الداخل ، ومثيلتها فى الخارج . إن عملية التحضر (أى زيادة السكان) فى هذه البلدان يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل هى :

١- زيادة النمو السكانى ، ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الأرض.
٢- الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى نتيجة تدنى الأحوال الاجتماعية الاقتصادية فى الريف .
٣- تفضيل المدن على القرى بالخدمات الأساسية ، لذا نجد أن المدينة تمثل بريقا لأبناء الريف .
٤- تبنى معظم دول العالم الثالث سياسات مركزية فى إقامة المشروعات الصناعية ، ذلك الذى يعنى اعتماد هذه الصناعات على الهياكل الأساسية والخدمات التى يفضل إقامتها فى المدن .

---

(١) محمود الكردى ، التحضر : دراسة اجتماعية ، الكتاب الثانى ، دار المتنبى للنشر والتوزيع ، قطر ، ١٩٨٤ ، ص ٩٨ .

٥- الدور القيادى الذى تمارسه المدينة على الريف فى كل شئ ، الأمر الذى جعل الأولى تعتمد على الثانية فى تلبية احتياجاتها [١].

يعنى مما سبق أن المدينة فى العالم الثالث هى بمثابة البريق لأبناء الحضر ، حيث يعتقدون أن هناك فرصا كبيرة فيها - ولكنها ضعيفة إذا ما قورنت بمثلتها فى العالم المتقدم - سواء فى نمو الصناعات أو فى وجود الخدمات الأساسية ، أو فى التعليم ، أو فى الرعاية الصحية ، أو فى الوظائف الحكومية . إن عوامل الجذب والترف الحضرى - مقارنة بالريف - يعدان من أهم العوامل التى تدفع أبناء الريف إلى الاستيطان فى الحضر ، تلك التى نمثلها بعمليات الغزو . ولكن إذا كانت عمليات الغزو تتم من جيوش لكى تستعمر قلب البلدان ، فإن غزو أبناء الريف للمدينة يتم دائما على المناطق الطرفية لها ، وذلك نظرا لصعوبة الإقامة بقلبها ، ذلك الذى يعود إلى ارتفاع أسعار المساكن والإقامة . إن عمليات الغزو هذه تجعل من أطراف المدينة ، أحياء هامشية ، أو قل أحياء متريفة .

وينبغى أن نشير هنا إلى أن هذه الأحياء ليست هى فقط التى يمكن أن نصفها بالهامشية ، ولكن من يقطنها أيضا يصيبه نفس الوصف ، لأنه

---

(١) السيد الحسينى ، المدينة .... ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ١٠٥ .

غالبا ما يفتقد هؤلاء المهاجرون للمهارات الضرورية التى تجعل منهم أعضاء فى الحياة المنية المنتظمة ، لذا نجدهم لا يساهمون بشكل مباشر فى العلمية الإنتاجية القومية ، ولا تستوعبهم إلا الأعمال الخدمية ، التى هى على هامش العملية الإنتاجية ، أو التى تتخذ طابعاً طفيلياً [١]. إن هذه الجيوش ، عندما تنخرط فى حياة المدينة فى مقابل سكان الحضر الأصليين ، فهى تعد الطبقة التى تعانى من الفقر والإحباط فى المناطق الرثة التى يسكنونها . إن هؤلاء يعدون من أدنى الطبقات ، أو أقلها إشباعا للاحتياجات الاجتماعية [٢]. إن هؤلاء يمكن تصنيفهم وفق المعيار الأيكولوجى بأنهم هم الذين يقطنون الأحياء العشوائية ، ومدن الأكواخ ومدن الصفيح أو العشش أو المناطق الطرفية أو الأحياء المتخلفة ، أو الأحياء العشوائية ، ولكن وفق التقسيم الاجتماعى يمكن أن نطلق عليهم بالطفيليين أو الهامشيين ، أو فقراء الحضر ، أو حثالة البروليتاريا ، أو البروليتاريا الرثة ، وفيما يلى من سطور سوف نعرج على بعض من هذه المفاهيم .

---

(١) السيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) بيتر ورسلى ، العوالم الثلاث : الثقافة والتنمية العالمية ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد ، الجزء الثانى ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .

أ- فقراء الحضر :

يعد مفهوم الفقر الحضرى Urban poor من الظواهر المميزة لكل المجتمعات الإنسانية سواء المتقدمة أو النامية . إن ذلك يعد صفة طبيعية لطبيعة التمايز الاجتماعى فى المدينة ، فمثل ما هو كائن من طبقات عليا متميزة ، فهناك أيضا الطبقات الدنيا . ولكن من المهم أن لكل من هذه الطبقات نمطها المميز من حيث القيم والعادات والتقاليد وحتى طبيعة المسكن.

وينبغى أن نشير هنا إلى أن الفقر الحضرى يعد ظاهرة فرعية تأتى فى إطار عملية أكبر ألا وهى ظاهرة الحضرية ، تلك التى تعرفها جميع المجتمعات الإنسانية برغم كفائتها وتمايزها ، إن الفقر الحضرى ما هو إلا ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع ، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا فى تحديدها . وبيد أن هذه الأسباب مجتمعة تلعب دورا متميزا فى تحديدها ، إلا أن ثمة اتصال واضح بين الفقر والمناطق المتخلفة فى المدينة ، تلك التى تتمظهر بشكل فج فيها .

إن ارتباط الفقراء بالمدينة ، لا يكون عن طريق الفقر وحده ، بل هناك عوامل أخرى ، وما يمكن أن نشدد عليه فى الإطار - أن الفقراء غالبا ما يكون ثقافة حضرية خاصة بهم ، تلك التى يمكن أن نطلق عليها بثقافة الفقر. لقد كانت هذه الثقافة نتيجة تطوير أسلوب الحياة الجديدة والتى تتميز عن الثقافة السائدة فى المدينة ، ويمكننا فى هذا الإطار

لتوضيح ذلك أن نشير إلى أعمال أوسكار لويس الذى أشار إلى أن ثقافة الفقر هى ثقافة ثانوية للثقافة العامة السائدة ، وتفتقر إلى هوية ثقافة ذات معنى .

ويرى لويس أن هؤلاء الفقراء متفردين ومنبوذين عن الثقافة المهيمنة، ويشعرون بالتدنى ، ويضيف أيضا أن هذه الثقافة ورثتها جيل عن جيل ، ولكن القيم والمهارات التى غرست فى الأطفال ، جردتهم من أهلية المساهمة فى مجرى المجتمع الرئيسى . وعلى المستوى المجتمعى ، لم تكن لهم خبرة المساهمة فى المؤسسات الاجتماعية للمجتمع الرسمى . وفى داخل الجماعة ، إذا وضعنا العائلة جانبا ، فلم يكن لديهم تنظيم اجتماعى خاص بهم ، باستثناء تجمعات غير رسمية ، وروابط تطوعية . وعلى مستوى العائلة كانت الطفولة كمرحلة ذلك وغائبة ، ويبدأ النشاط الجنسى مبكرا ، وبدلا من نواة العائلة المستمرة ، جرى هجر الأم والأطفال الذى أنتج عائلة أمومية – المركز ، ناهيك عن الانضباط كان استبداديا ، والسرية كانت منتفية تماما .

إن نزعات لويس فى دراسته ، لم تفده إلى تشييد ثقافة الفقر ، بل قادته إلى أحياء فكرة الاستمرارية الريفية – الحضرية التى طورها من قبل استاذه " ريد فيلد " الذى اعتبر المجتمع الحضرى نقيض المجتمع الشعبى . لقد اعترف كارل لويس أن ثقافة الفقر هى ثقافة بديلة مميزة ، ولكنها فى الوقت ذاته ليست عديمة التنظيم وتختلف عن الثقافة المهيمنة .

إن روايات لويس عن الفقراء وحياتهم كانت قاسية نظرا لبؤسها . إن معظم السمات التى سطرها لويس كانت طرقا غير محترمة للسلوك ، لذا

يمكن القول أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ، ومن سمات هذه الثقافة أيضا أنها تخلق نفسها بنفسها أى أن خصائصها تتناقلها الأجيال .

أن ثقافة الفقر وفقا لكلام لويس تتميز بأنها تحوى معدلات وفاة مرتفعة، ومتوسط عمر قصير ، ومستويات منخفضة من التعليم ، ومشاركة ضعيفة فى المنظمات الموجودة فى المجتمع كالنقابات العمالية أو الأحزاب السياسية ، وبعدم المشاركة فى برامج الرعاية الطبية أو فى غيرها من الخدمات الاجتماعية ، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق القائمة فى المدينة ، وانخفاض مستوى المهارة وعدم وجود مدخرات ، وكثرة الاقتراض ، وعدم وجود مخزون من المواد الغذائية فى البيت ، كما تتميز حياة الناس الفقراء بعدم الخصوصية وكثرة اللجوء للعنف بما فى ذلك ضرب الأطفال ، والزواج يتم دون تدوين ، ويكثر حالات هجر الزوج للزوجة ، وتمركز الأسرة حول الأم، وشيوع التسلطية داخل الأسرة ، وهناك أيضا سمات مشتركة بين هؤلاء الفقراء أنها هى الاستسلام للقدرية ، وعقدة الاعتزاز بالذكورة وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء .

والحقيقة أن أفكار لويس أثارت كثير من الدراسات التى اهتمت بدراسة الفقراء ، لذا نجد أن توماس جلادوين Gladwin قد اهتم بدراسة الفقراء فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يرى من خلال هذه الدراسة ، أن الفقر ليس هو انخفاض الدخل ، وإنما هو يعنى بالأساس احتقار الإنسان وعجزه وإحساسه بالضعف . ويرى أيضا جلادوين ان الفقر ليس نتاجا لثقافة محددة أو حتى فرعية ، تخلق نفسها بنفسها ، فهى

انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة ، ويضيف أيضا أن السياسات القائمة هى التى تخلق الفقراء ، فهى من وجه نظره تعتبر سياسة فاشلة لأنها لا تقدم الاحتياجات الضرورية ، كما أنها تعكس تحيزا واضحا فى توزيع الموارد والإمكانيات المادية .

إن الفقراء من وجهة نظر جالادوين لا يختلفون فى أهدافهم وقيمهم واتجاهاتهم عن أبناء الثقافة المهيمنة ، بل انهم يشعرون بالإحباط الذى يقف حائلا أمام تحقيق أهدافهم ، لذا نجدهم يعملون على تحقيق أهداف بديلة لا يفهمها ، أو يحبذها أبناء الثقافة المهيمنة .

وهناك دراسة أخرى فى هذا الإطار قام بها فالنتين Valentine وقدمها فى كتابه المعنون " بالثقافة والفقر " ويرى من خلالها أن الفقراء فى الولايات المتحدة هم مجموعة فرعية غير متجانسة لها ثقافة فرعية تتباين عن الثقافة المسيطرة . ومن وجهة نظر فالنتين ، أن أوضاع هؤلاء الفقراء تعود نتيجة التباين بين أوضاع غير الفقراء وسلوكهم واتجاهاتهم نحوهم ، لذا من خلال هذه القضية ، نجده يطرح ضرورة المساواة الجذرية فى كل شئ حتى تنتهى هذه الثقافة الفرعية [1] .

وفى دراسة عن الحياة عند فقراء القاهرة قامت بها أونى ويكان Wikan خلصت الباحثة فى دراستها إلى وجود سمات مشابهة على مستوى الجماعات القرابية المهاجرة من الريف والمستقرة فى المدينة ،

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الحضرى والريفى ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٨٥- ٩٢ .

وأن الإشباعات البيولوجية مثل الطعام والأكل والملبس ليست كافية كمحدد للفقراء ، وترى ويكان أيضا أن الفقراء ليس لديهم نسق خاص بالقيم ، بل إن ثقافتهم وقيمهم واتجاهاتهم ككل هى نفسها الموجودة عند سكان المدينة المحيطة ، فليس هناك ما يسمى بثقافة عامة وأخرى فرعية، ولكن ما أكدت عليه بشكل قوى ، هو أن الهجرة من الريف إلى الحضر تؤثر بشكل بالغ على شكل الأسرة وسن الزواج وعلاقاته ، وفى علاقات الجيرة . هذا وقد اهتمت الباحثة بدراسة سبع عشرة أسرة ، بهدف فهم حياة الفقراء من خلال عيون المرأة الفقيرة [1] .

ولكن قبل أن نختم حديثنا عن الفقراء ، فقد يعن لدينا تساؤل حول من هم الفقراء ؟ ومن المهم أن نشير هنا أنه يمكن أن نحدد الفقراء على مستويين أحدهما محلى والآخر عالمى ، ولما كان المعيار الأخير ليس هو بالتحديد هدفنا فى التعريف ، فإننا سوف نركز على المعيار المحلى .

ولكن ينبغى أن نعرف أن الفقر على المستوى العالمى يرتبط بالبلدان المتخلفة ، وأن مكافحته يتلخص فى فك ارتباط الدول النامية بروابط التبعية مع البلدان المتقدمة ، وإنهاء مسألة تقسيم العمل الدولية ،

---

(١) سعاد عثمان ، قضايا الدراسة الأنثروبولوجية للمجتمعات الحضرية المصرية : ملاحظات منهجية وموضوعية ، فى : محمد الجوهرى وسعاد عثمان ، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ص ١٢٩ - ١٧٩ .

والتعجيل بالنمو والاعتماد على الذات أما المعيار المحلى ، فإنــه يتلخـص فى أنه بالرغم من أن مفهوم الفقر مفهوم معقد ، ولا يرتبط بمؤشر واحد، إذ يمكن تحديده وفقا لمجموعة من الاعتبارات التالية : الدخل ، الملكية ، التعليم ، التغذية ، الطبقة أو الطائفة ، وإمكانيـة الحصـول علـى خدمـات عامة معينة ... إلخ [١] .

ويجدر أن نشير فى هذا المقام إلى أن ثمــة نغمـة حديثـة فـى الأدبيـات النظريـة تـرى أن تحديـد الفقـر والفقــراء يتعلـق بتحديـد عمليـة إشــباع الاحتياجات الرئيسية للحياة خاصة فى الغذاء والرعاية الصحيـة والسكن ووسائل الترفيه والمواصلات والثقافة وحتى المشــاركة السياسـية ، وهذه الأدبيات ترى أن إشباع الحاجات الأساسـية تشـتمل علـى ثـلاث عنـاصر هى : توفير السلع والخدمـات المطلوبـة بكميـات كافيـة ، والحفـاظ علـى أنماط التنمية القابلة للاستمرار – بيئيا ، وكفالة التوزيع العادل للمزايا أو الفوائد التى تترتب عليها تغيرات فى أنماط الاستهلاك بعيدا عن الأنمـاط المغالية فى الإسراف ، وفى اتجاه الأنماط الأساسية ، وفى ذلك علينـا ألا نساوى بين ذلك المستوى المعيشى المنخفـض أو الحيـاة البسـيطة الخاليـة من أى ترف [٢] .

---

(١) حول التحديات المرتبطة بالفقر والفقراء راجع :

جاك لوب ، العالم الثالث تحديات البقـاء ، ترجمـة أحمـد فـؤاد بلبـع ، عـالم المعرفـة ، العدد ١٠٤ ، الكويت ١٩٨٦ ، ص ص ٢٠٤ – ٢٣٣ .

(٢) يعتبر عدم إشباع الاحتياجات الأولية أكثر مظاهر الفقر وضوحـا ، فـالفقر يشـير دائمـا إلى عدم إشباع احتياجات السكان من احتياجاتهـا الأساسـية . ولمـا كـان مفهوم الفقر

=

ومن خلال إحدى الدراسات التى أخذت من مفهوم إشــباع الاحتياجـات الرئيسـية إطـارا تصوريـا ، فقـد توصلنـا - بـالتطبيق علـى إحـدى مــدن محافظات الجمهورية (الفيوم) - إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١- إن هذه المحافظة تعج بالكثير من الإشكاليات الحياتية ، خاصة فى مسألة إشباع الاحتياجات الرئيسـية ، والتـى تتمحـور بالأسـاس فـى مجـالات التعليم والمواصـلات ، والصحـة ، والميـاه ، والبطالــة ، والانحراف .

٢- إن الخدمات الاجتماعية المقدمة لا تعنــى وجـود حيـاة الاجتماعيـة كريمة، لذا لابد من تطويـر المفـاهيم والفلسـفة السـائدة التـى توفـر الاحتياجات الاجتماعية .

= يرتبط باعتبارات اقتصادية وسياسية ، فإن هناك تيـاراً يحـاول اسـتخدام مفهـوم إشـباع الاحتياجات ويحاول أن يسـاوى بينهـا وبيـن مفهومـى الفقـر المطلـق والفقـر النسـبى . للمزيد أنظر :

- سمير غبور ، تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية : التعريف والقضايا وجهات الفقر، فى : برنامج الأمم المتحدة للبيئة : حاجات الإنسان الأساسية فى الوطن العربى ، عالم المعرفة ، العدد ١٥٠ ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ص ١١-٨٦ .

٣- عدم وجود سياسة اجتماعية واضحة متكاملة الأبعاد ، ومحققة لوجود الخدمات الاجتماعية اللازمة فعلى الرغم من جود بعض الخدمات البسيطة ، إلا أن هذه المدينة لم تسلم إلى تحقيق التنسيق والتكامل فى أداء الخدمات اللازمة .

٤- إن الفقر والحرمان يدفع بالجماهير إلى الحرمان والعوز من الفاقة تلك التى سوف تؤدى بهم يوما وفقا لأدبيات اليسار - الجديد - إلى تبديل النظام القائم (١) .

وبالنظر إلى دراسة أخرى اهتمت بواقع الفقراء من خلال رؤية أنثروبولجية ، فنجد أنه من خلال مسعى يتحدد بالأساس فى إعطاء صورة عن واقع فقراء المدينة المصرية فى ظل سياسات الإصلاح ، وكيف تمرسوا فى ظل الظروف الاقتصادية المتدنية على حل مشكلات إشباع الاحتياجات ، نجد أنها توصلت إلى مجموعة من النتائج ، كان أهمها ، أن ثمة تشابها فى أسلوب الحياة لدى فقراء المدينة ، ناهيك عن انتشار بعض السمات الخاصة مثل اللامبالاة والقدرية والاستسلام والتشابه فى وقت الفراغ ، ونقص الوعى الصحى ، وعدم الاهتمام

---

(١) راجع الدراسة التى قمنا بها عن مدينة الفيوم :

صورة الحياة الاجتماعية فى مدينة مصرية : الفيوم نموذجاً ، المؤتمر السنوى الخامس لكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة القاهرة - فرع الفيوم ، المجلد الثانى ، الفيوم ، ١٩٩٢ ، ص ص ٨٣١ - ٨٦٢ .

بالنظـام ، وأخيراً التشـابه فـى عـادات الطعـام وحتـى تركيبـه والأدوات المستخدمة فى طهيه [1] .

ب- الهامشيون :

يظهر مفهوم الهامشية بمجموعـة مـن الاسـتعمالات فـى الأدبيـات النظرية، ففى الوقت الذى يصطلح عليه وفق معان اقتصادية واجتماعيـة، فهناك من يصك مفهومه وفق معنى سياسى . أنه نتيجة لهذه الاستعمالات نجد الاختلاف حول مفهوم الهامشية ، وتباين الفئات التى يصطلح عليهـا. لقد أشارت المفاهيم المختلفة إلى الهامشية بأنها مجموعة سكان المنـاطق المتخلفة، بينما يرى البعض أنهم الفئات المهاجرة إلى المدينة من الريـف. وهناك من يرى أنهم الفئـات الدنيـا فـى المجتمـع التـى يرتبـط بهـا بعض الظواهر السلبية مثل العنـف والجريمـة والمخدرات والدعـارة ، أو حتـى الذين لا يدخلون فى سوق العمل بشكل دائم ، إن هؤلاء جميعا هـم الذيـن يطلق عليهم فى الأدبيات الماركسية بحثالة البروليتارية ، أو البروليتاريـة الرثة .

وينبغى أن نشير هنـا إلـى أن الهامشـيين ليسـوا نتـاج ذاتهـم ، بـل هـم نتيجة لأوضاع اجتماعية غير متوازنة قائمة ، كما أنهـا فـى الوقـت ذاتـه

---

(١) علياء شكرى وسعاد عثمان وآمال عبد الحميد ، الحياة اليومية لفقراء المدينة ، دراسات اجتماعية واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

نتاج سياسات الدولة ، لذا يمكن القول أن التهميش يعتبر نتاجا لعملية تتمثل فى العناصر التالية :

١- سيطرة طبقة أو فئة اجتماعية أخرى داخل إطار نظام التدرج الطبقي.

٢- تسخير الفئات المهمشة فى أنشطة اقتصادية لخدمة القوة المسيطرة.

٣- وضع عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تسفر عن حرمان الفئات المهمشة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية [١] .

وفى نفس الإطار يبقى أن نلتفت إلى أن الفئات المهمشة لا تنتمى إلى فئة واحدة ، أو حتى مستوى اجتماعى محدد ، وبيد أنها تدخل فى مصفوفة الفئات المستغلة ، إلا أنها تتباين عن بعضها فى مدى هذا الاستغلال وحتى فى مستوى المعيشة . ولكن فى الوقت عينه ، إن هذه الفئات كلها تخضع لعمليات تهميش مخططة وواحدة إذ تتكاتف القوى المسيطرة لتحقيق أهدافها عن طريق إنكار واستغلال هذه الفئات واغترابها عن واقعها ومجتمعها أيضا[٢] .

وحرى بى أن أوضح أن الهامشية ليسوا بطبقة ، بل يمكن اعتبارهم جزء من الطبقة الدنيا ، لأنها تضم عنصرا واحدا سواء فى الواقع

---

(١) عادل عازر وثروت أسحق ، المهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩ - ١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ١٥٣ - ١٥٥ .

الطبقى أو حتى فى الوعى أو التنظيم ولكن طالما انهم ليسوا بطبقة ، فمن الأفضل أن نضعهم فى مصفوفة الفقراء الحضريين .

وإذا كنا بصدد تعريف الهامشية من الناحية النظرية ، فإن هذه الفئة يمكن القول عنها بأنها ذلك القطاع غير المنظم ، أو بمعنى آخر ، أنها الفئة التى تنفصل عن القطاع الرسمى للدولة ، أو يقول ثالث أنه ، القطاع غير الرسمى الذى يعمل خارج التنظيمات المؤسسية ، وبالنظر إلى هذا القطاع فى المجتمع المصرى ، نجد أنه وفقا لتعداد عام ١٩٧٦ كانت الباعة المتجولة تمثل نحو ٤٥٪ من جملة العمالة فى قطاع الخدمات الهامشية ، وكان سائقى الحيوانات والمركبات التى يجرها الحيوان يمثلون ٢٢٪ ، أما من يعمل بالخدمات الشخصية فقد بلغوا نحو ١٧٪ ، أما بقية الخدمات فكانت تمثل نحو ١١٪ من جملة العمالة فى قطاع الخدمات (أنظر جدول رقم [١]) ، ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن هذه النسب تحمل فئات يصعب تحديدها بدقة وفقا للتصنيف المهنى المتعارف عليه ، فهناك فئات مهنية غير منصفة ، ويطلق عليها فى الواقع البرولتياريا الرثة ، والتى تضم ماسحى الأحذية وجامعى النفايات والقمامة والحواة وممارسوا التسلية فى الشوارع والحمالون والعتالون وغيرها من الأنشطة التى ترتبط بالأجرام واللصوصية ، وأن أوضاع الهامشية فى مصر تعبر عن أزمة فى النمو الاقتصادى للمجتمع ، حيث لم تستطع القطاعات المنتجة أن تضم إليها الأعداد المتسربة من سوق

العمل ، لذا نجد أنهم لم يجدوا أمامهم سوى الالتحاق بهذه الأعمال الرثة، وليشكلوا فى الوقت عينه الجيش الاحتياطى للبطالة فى الحضر[1].

وبالنظر إلى إحدى الدراسات التى طبقت على هذا القطاع ، نجد أنها ترى أن الهامشية فى محافظة القاهرة ، هى نتاج متوقع للزيادة السكانية التى تعكس الخلل الواضح فى التوزيع ، كما أن الهجرة الداخلية ، أو حسب معنى الدراسة ، أن عملية غزو المدن تجعل من قضية التخطيط أمرا بالغ الصعوبة ، لذا فإن الهامشيين لم يخضعوا إلى الاهتمام الكاف من المجتمع سواء على صعيد الرعاية أو الحماية الاجتماعية ، الأمر الذى نجد كثرة منهم يقعون ضحية للاستغلال الاجتماعى .

وتوضح الدراسة أيضا فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج فى المجتمع الحضرى فى ضوء طبيعة المجتمعات الهامشية ما يلى :

١- انخفاض المعروض من العمل قياسا إلى الطلب عليه من الهامشيين بما يدفع إلى قبول أية نوعية من الأعمال تصل إلى حد عرض الجهد نظير أجر قليل بما يدفع إلى تزايد فئة الوسطاء واستفادتهم من جهد الهامشى فى الحضر .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٢ - ٤٧ .

جدول رقم (١)

يوضح حجم وتركيب العمالية فى قطاع الخدمات الهامشية فى مصر

م	نوع النشاط	الأعداد (بالألف)	التوزيع النسبى ٪	الترتيب
١	الباعة الجائلون وبائعوا الصحف	١٤٨,٣	٤٤,٥	١
٢	الطهاه والجرسونات والسقاه	١٠,٥	٣,١	٦
٣	القاعدون بالخدمات الشخصية والخدمات المنزلية للأسرة والأفراد وخدم المنازل ومنفقوها	٥٨,٢	١٧,٤	٣
٤	العاملون فى غسيل وكى الملابس	٩,١	٢,٧	٧
٥	الحلاقون ومصففوا الشعر	١٧,٩	٥,٤	٤
٦	سائقوا مركبات النقل والحمالون والعتالون	٧٣,٢	٢١,٩	٢
٧	الخدمات الهامشية الأخرى غير المصنفة	١٦,٧	٥	٥

(*) المصدر : محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٢- قسوة الأوضاع الاجتماعية فى الريف هى التى تدفع الهامشى إلى هجرته ومن ثم قبوله لعملية استغلاله . إن عمل الهامشى يعجزه بصفة دائمة عن إشباع الاحتياجات الأخرى ، وذلك لموسميته .

٣- إن بعض خصائص المجتمع الحضرى هى التى تدفعه إلى الهيمنة، حيث تزداد فرص الحراك الاجتماعى فى المدينة عنها فى الريف .

٤- تمثل الأحياء الهامشية مجتمعات منعزلة عن مشاركة مجتمع المدينة فى جميع طقوسها وذلك يعود إلى شعور أفراد هذه المجتمعات بالاغتراب عن حياة المدن .

وفى دراسة عن الهامشية ، من خلال مفهوم محدد يرى أنها مجموعة من الناس يتشابهون فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السنية ، ومن ثم يقطنون فى الأحياء الفقيرة ومناطق واضعى اليد ، ويشكلون الشرائح المهنية العارضة والمؤقتة وغير التقنية ، فإن الهامشية تعنى من وجهة نظر البحث أنها لا تتصل بمنطقة لها خصائصها العمرانية والبيئية ، ولكنها ترتبط بالتفكك الاجتماعى والإقتصادى والأيكولوجى والازدواجية الحضرية ، وتخرج هذه الدراسة بأن هذه المجتمعات ، هى إلا أحياء اعتمدت على الذات وضمت إليها الخارجون على القانون [١] .

---

(١) ثروت اسحق ، أبعاد الهامشية فى حالة مصر : مقالات ودراسات عن التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية فى مصر ، مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس، ١٩٩٢ .

جـ- الأكواخ وواضعوا اليد والأحياء العشوائية :

بداءة ، ينبغى أن نشير هنا إلى أن هذا العنوان يرتبط مباشرة بظاهرة الفقر الحضرى ، والحركة المتسارعة للتحضر ، وبعض المواقع داخل المناطق الحضرية فى العالم الثالث . وبالنظر إلى مدن الأكواخ أو ما يسمى بمدن العشش الصفيح ، أو أحياء واضعى اليد ، نجد أنها تمتد فى معظم دول العالم الثالث مثل ريودى جانيرو وتونس والجزائر وفنزويللا.

إن هذه الأحياء عادة ما تبنى من مواد بسيطة متيسرة مثل الخشب ، والقش والطين . والواقع أن هذه الأحياء ينقصها كثير من الخدمات ، لذا نجدها أقرب من الريف عنها من المدينة . إن مظاهر الحياة فى مثل هذه الأحياء تعبر عن الفقر بصورة واضحة .

إن ما يطلق على هؤلاء بالهامشية أو بسكان المناطق المتخلفة يعبر عن وضعهم الاجتماعى والمكانى فمن الناحية العملية فهم على هامش العملية الإنتاجية ، أو بمعنى آخر ، فهم لا يدخلون فى التقسيم الاجتماعى للعمل المنظم ، ومن الناحية المكانية فهم على هامش المدينة ، بمعنى أنهم يسكنون أطراف المدينة ، فكما هم مهمشون من الناحية الوظيفية ، فهم مكانيا أيضا مهمشون .

لقد بدأت هذه الأحياء فى التكوين عندما تحرك كتلة من الناس إلى المدينة، فلم يستطيعوا الحصول على أماكن تأويهم داخلها ، فيضطروا إلى الاتجاه الأطراف حيث الأراضى السهلة والرخيصة والمتاحة ، فما أن حلوا على هذه الأرض حتى قاموا بتقسيمها فيما بينهم دون الالتزام

بتخطيط محدد، لذا نجد أن مثل هذه الأحياء تفتقر إلى خطة حضرية معينة ، فضلا عن احتياجها لكثير من المرافق الحضرية الضرورية مثل الماء والكهرباء والصرف الصحى .

وفى دراسة للمناطق المتخلفة فى داخل محلات واضعى اليد ، والتى قامت بها الأمم المتحدة للوقوف على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى بلدان العالم الثالث ، نجد أنها تخرج بنتيجة هامة ، أن هذه المناطق تأتى غير قانونية وشرعية من حيث التشابه ، وأن هذه المناطق تتشابه من حيث الأوضاع البيئية والعمرانية والاجتماعية والصحية وما يسودها من قيم ترتبط بالأخرى بقيم الفقر وثقافته ، هذا وقد خرجت هذه الدراسة أيضا بأن هناك اتفاقا عاماً بين هذه المناطق خاصة فيما يتصل بانتشار ظاهرة البطالة والمهن الطفيلية والهامشية والظواهر الاجتماعية المرضية مثل انحراف الأحداث والإدمان والجريمة (١).

وتوضح الإحصاءات أن أحياء واضعى اليد فى مدن أمريكا اللاتينية قد تضخمت بصورة ملحوظة ، كما أنها أضحت أهمّ إشكالية حضرية

---

(1) United Nation , for human settlements: Survey of slum an squatter settlements, dublin, Irland, 1982.

نقلا عن :

أحمد فاروق محمد صالح ، دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة مشاركة الشباب فى تنمية المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤ .

تعانى منها هذه القارة . ففى مدينة " ليما " كان عدد سكان أحياء واضعى اليد فى عام ١٩٥٨ حوالى ١٠٠ ألف نسمة ، أى حوالى ١٠٪ من مجموع عدد سكان المدينة ، ثم تفاقم هذا العدد فى عام ١٩٦٤ إلى حوالى ٤٠٠ ألف نسمة ، أى حوالى ٢٠٪ من مجموع سكان المدينة ، وفى مدينة ريودى جانيرو ارتفع عدد سكان أحياء واضعى اليد من ٢٠٣ ألف نسمة فى عام ١٩٥٠ إلى حوالى ٦٠٠ ألف نسمة ، أى من ٨,٥٪ من مجموع السكان إلى نحو ١٦,٥٪ ، وفى مدينة سنتياجو وصل عدد الأسر التى تقطن فى أحياء واضعى اليد حوالى ١٢,٥ ألف أسرة وذلك فى عام ١٩٥٢ ، وبعد تسع أعوام بلغ عدد الأسر حوالى ١٦,٥ ألف أسرة ، إن المطلع على الدراسات الحضرية يستطيع أن يستدل على أن أحياء واضعى اليد مثلها مثل النمط المتخلف فى مدن العالم الثالث ، فضلا عن تشييدها للظروف الحضرية شديدة القسوة فى دول أمريكا اللاتينية . إن هذه الأحياء تعتبر جيوبا ريفية داخل المدن ، لذا نجدها برغم أنها يسودها عمليات الاستقرار الاجتماعى بسبب وجود روابط الجيرة والقرابة بين سكانها ، إلا أن الطابع الغالب عليها هو تعميق عمليات التفكك الاجتماعى .

وتشير الدراسات التى أجريت على الأحياء المتخلفة فى ريودى جانيرو ، أن معظم سكانها تعود أصولهم إلى الريف ، كما أن جزءا منهم ينتمون إلى المدن أو المراكز الحضرية الصغيرة ، إن وجود هذه الأحياء هو علامة على رفض سكان المدن لها .

وإذا كنا قد تحدثنا عن المدن العشوائية فى أمريكا اللاتينية ، فإننا نجد فى آسيا نفس الخصائص ، إذ تشترك فى معظم مشكلاتها الحضرية . فعلى أطراف المدن تنمو أحياء الصفيح والخشب والكرتون ، أو قل من كل المواد البنائية المؤقتة ، فتجد فى مانيلا ما يربو على ١٣٠ ألف نسمة يعيشون فى هذه الأحياء ، وهم يمثلون ربع سكان المدينة . وأن هذه الأحياء تمتد لنحو أربعين كيلو مترا على حدود مانيلا بين أكوام الفضلات والنفايات والبرك ، وتعد مدينة سايجون أيضا حالة ذات دلالة بالنسبة لمدن جنوب شرق آسيا . لقد أصبحت من أكثر مدن العالم الثالث ازدحاما ، كما أنها تعد مثالا خاصا لمدن العالم الثالث التى تعج بالمشكلات الحضرية ، فعلى أطرافها تنمو أحياء الخشب والكرتون التى تعكس أهم قضايا التخلف الحضرى .

وإذا كنا تعرضنا فيما سبق من سطور لمشاهد السكن العشوائى بالقارة الآسيوية ، فلا يجوز أن نتغافل التجربة الهندية فى ذلك ، التى يتميز بنائها من الصفيح . إن أحياء الباسطى (أو مناطق السكن العشوائى أو واضعى اليد فى الهند مثلها مثل المدن الأخرى فى آسيا ، إذ تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية ، وعلى طول الطرق الرئيسية ، وبجوار المشاريع البنائية، أو فى المناطق المتخلفة ، أو مناطق الفضاء البعيدة عن المدينة ، وغالبا ما تضم هذه الأحياء السكان الجدد الوافدين على المدينة من المناطق الريفية ، الأمر الذى جعل أهم خاصية تتصف بها ، هو وجود كثافة سكانية عاليا ، فضلا عن افتقارها إلى الخدمات

الحضرية وتعتبر هذه الأحياء التى شهدتها مدن الهند جيوبا ريفية بسبب ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إليها [١].

وإذا كنا قد عرجنا على بعض الشواهد المتصلة بالعشوائية ووضع اليد فى العالم الثالث غير العربى . فإنه للتدليل على هذا الواقع فى إطار العالم العربى ، نجد أنه فى دراسة عن مناطق وضع اليد Squatter فى السودان ، فإنها خلصت إلى أن السودان لا يختلف عن غيره من الدول النامية فى هذه المسألة ، فما ينطبق عليها ينسحب على الآخر ، وإذا كانت هذه الدراسة قد ركزت بالأساس على إقليم بورسودان للكشف عن الأسباب التى أدت إلى تفاقم ووجود مناطق وضع اليد ، فإنها تضع الهجرة الداخلية والتزايد السكانى فى مقدمة العوامل التى أدت إلى ذلك[٢].

---

(١) حول المظاهر الحضرية الرثة فى العالم الثالث يمكن الرجوع إلى :

- السيد الحسينى ، السكن الفقير فى حضر العالم الثالث بين التشخيص والمواجهة ، فى : مجلة الوثائق والدراسات الإنسانية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، جامعة قطر ، ١٩٨٩، ص ص ٥٩-١٠٠ .

- المعهد العربى لإنماء المدن ، ظاهرة السكن العشوائى فى بلدان العالم الثالث : أسبابها وآثارها السيئة ، الرياضى ، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٣ - ٦٩ .

(2) Badwi N.B., Squatter Settlements in the Sudan with special reference to Port-Sudan, Alesoc, 1972 .

نقلا عن أحمد فاروق محمد صالح ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

وتشير إحدى الدراسات التى أقيمت فى الواقع المصرى ، وعلى وجه الخصوص على مدينة بورسعيد ، أن هذه الأحياء مصنعة من خامات الطرود وبعض مخلفات الصفيح المغطاة من أعلى برقائق من قطع المشمع لحمايتها من الأمطار ، ويمكن تصنيف هذه العشش فى مدينة بورسعيد إلى ما يلى :

١- العشش القائمة بوضع اليد على أرض الدولة .

٢- العشش القائمة على سطح المساكن الحكومية .

وبالنسبة للنموذج الأول نجده يتكون فى شكل حلقات دائرية حول منخفضات أرضية تصب فيها مياه الصرف الصحى والمخلفات البشرية ، وأيضا على شكل بلوكات طولية ، وفى حدود هذه الأشكال يفصل بينها أزقة ضيقة بعرض متر ونصف ينساب فيها قنوات الصرف وطفح المخلفات البشرية . أما النموذج الآخر فهو يتم بناء على اتفاق بين المستأجر لمساحة محدودة من السطح ، وفى معظم الأحيان يكون ساكنوا أسطح هذه الأبنية من أبناء سكان هذه المساكن . ويهم أن نوضح أن معظم هذه العشش تمثل وحدة للمعيشة بمعنى أنها للأكل والشرب والنوم والاستقبال وقضاء الحاجة .

هذا وقد خرجت دراسة أخرى قام بها السيد الحسينى عن السكن الفقير بأن الأحياء المتخلفة فى منطقة القاهرة ليست شيئا واحدا ، وإنما عرفت أشكالا مختلفة لعبت فيها العوامل الداخلية والخارجية دورا مؤثرا فى وجودها. فهناك الأحياء الشعبية التقليدية والأحياء الطرفية الريفية ، وهناك العشش والأكواخ وأحواش المقابر . ويرى " الحسينى " أنه على

الرغم من أن لكل نمط من أنماط السكان الفقير لا يخضع لسياسة حضرية واحدة ، إلا أنها فى الوقت ذاته هناك شئ يجمعها ألا وهو نموها على أطراف المدينة الكبرى التى تحتاج بشكل أو آخر إلى ترشيد السياسات الحضرية .

وفى دراسة أقيمت للوقوف على ظاهرة الإسكان الحضرى العشوائى وغير القانونى فى مدينة الفيوم خاصة للأحياء الطرفية فى مدينة الفيوم ، فإن هذه الدراسة أوضحت أنه نتيجة للتحضر السريع الذى يشهده المجتمع المصرى ، فإن عوامل هذا التحضر ساهمت فى تزايد المجتمعات غير المخططة وإنشاء المحلات غير القانونية والتى خضعت لغير التنظيم .

هذا وقد خرجت هذه الدراسة بأن هذه المناطق تعانى من كوكبة من الإشكاليات ، كان أهما مشكلات النظافة والمياه والتلوث البيئى والصحى، وانقطاع التيار الكهربائى وانتشار المشكلات الاجتماعية والأمنية ، وانخفاض المستوى الصحى [١].

إننا أمام كل ما سبق ، ووفقا لتشخيص حركة التحضر فى العالم الثالث يمكن القول أن ثمة أزمة حضرية فى العالم الثالث ، أو قل أنها تأخذ ما يسمى بالتحضر الرث .

---

(١) كلية الخدمة الاجتماعية وأكاديمية البحث العلمى ، الإسكان العشوائى فى محافظة الفيوم، ١٩٩٥ .

الفصل الثالث

الأحياء العشوائية :
بين التنظير والواقع

تمهيد :

عرضنا قبل قليل فى الفصل السابق لأهم الاتجاهات النظرية التى اهتمت بالنمو الحضرى وخلصنا منه إلى أنه إذا كانت هذه النظريات جاءت وفق الظروف الأيكولوجية للعالم المتقدم ، فإنها لا تنطبق على ظروف بلدان العالم الثالث التى يعد المجتمع المصرى إحدى منظوماته أو حلقاته . وعلى الرغم من تباين بلدان العالم الثالث وخصوصياتها ، إلا أنها تشترك فى خاصية واحدة هى النمو العشوائى لمدنها ، التى لا تخضع لتخطيط الدولة ، أو قل السيطرة عليها ، ناهيك عن تنامى أعداد السكان بصورة مذهلة ، نتيجة عاملين ، الأول الزيادة الطبيعية للسكان ، والآخر يتمثل فى الخروج الريفى الحضرى .

ومن الفصل السابق أيضا توصلنا إلى أن الاتجاهات المرتبطة بالتحضر السريع دفعت المفكرين إلى الاهتمام بحل المشكلات المرتبطة بالمدينة ، ذلك الذى طرح ما يسمى بالأزمة الحضرية . إن المتغيرات التى طرأت على المجتمعات الإنسانية ، غيرت مقاييس البناء الحضرى والنمو الذى شهدته هذه المجتمعات ، والواقع أن ذلك لا ينطبق على المناطق الداخلية للمدينة فحسب ، بل أيضا طرأ على الضواحى والأطراف الحضرية .

إن مفهوم الأزمة الحضرية انعكس فى معالجة المفكرين على النقص فى فرص الحياة وتوفير السكن الملائم وتوفير الخدمات اللازمة ، تلك التى تتناقص من منطقة إلى أخرى ، فضلاً عن ظهور كثير من المشكلات المجتمعية والتدهور فى المجتمعات المتخلفة ، لذا نجد أن أى تحليل لأى أزمة حضرية من وجهة نظر الكاتب ، لابد أن يرتبط بصورة أو بأخرى

بالنمو الحضرى وتحليل عمليات التحضر ، وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية وأيكولوجية واقتصادية وسياسية .

وفى هذا الإطار فإن محاولتنا من خلال طرح مفهوم الأزمة الحضرية يوضح أن أهم مظاهر هذه الأزمة هو اتساع معدلات هذا النمو من جانب ، واتجاه النمو الحضرى إلى زيادة معدلات الامتداد فى الضواحى والأطراف، تلك التى تنتج عنه زيادة معدلات الانتقال اليومى لسكان الحضر من المدينة وإليها من جانب آخر . إن ظاهرة نمو مناطق الضواحى والأطراف ما هى إلا نتاجا مباشرا لمظاهر تغير البناء الأيكولوجى للمدينة . إن ظاهرة غزو المناطق المحيطة سواء باستخدام الأرض أو توزيع النشاطات الاقتصادية ، أصبحت أهم ما تميز مناطق العالم الثالث ، وظهور ما يسمى بالمناطق الهامشية أو سكنى المناطق الفقيرة ، تلك التى تأخذ أشكالا متعددة كان أهمها المعسكر الانتقالى أو المؤقت ، والمستوطنات الثابتة أو الدائمة والأحياء والمناطق التجارية والصناعية ، ومناطق الدعارة أو الأعمال غير المشروعة، أو المناطق الطرفية أو العشوائية أو مناطق وضع اليد [١] .

ولكن بغض النظر عن التسميات أو الاصطلاحات التى لصقت بها ، فإن وجود هذه المناطق تعود إلى تأثير النمو السكانى المتزايد ، وارتفاع

---

(١) السيد عبد العاطى السيد : علم الاجتماعى الحضرى بين النظرية والتطبيق ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.

معدلات الهجرة الريفية الحضرية وصعوبة المسألة الاقتصادية فى هذه البلدان .

وحسبنا أن نشير هنا إلى أنه ليس هناك تعريف واحد للأحياء سالفة الذكر، فهناك من يطلق عليها بأنه منطقة غير منظمة ، وأخر يرى أنه حى متخلف، وثالث يرى أنها منطقة فاسدة ، أو خربة ، ولكن برغم هذا التباين فى التعريف إلا أن هناك اتفاقاً فيما بينها على أنها منطقة تتسم أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالسوء ، وبأنها منطقة متخلفة تتسم فيها المبانى بعدم الملائمة وتقل فيها الخدمات ، نظرا لأن الناس هم الذين يصنعون هذه الأحياء وليس العكس .

ووفقا للأدبيات النظرية – فإن هذه الأحياء تختلف فيما بينها من الناحية الطبيعية ، فهى أحياء بها منازل الأسرة الواحدة ، ولكن هى جميعها تحتاج إلى الإصلاح أو إعادة البناء . وتعتبر الأحياء المتخلفة ومساكنها من أكثر المناطق تكلفة ، من حيث العبء المالى ، أو من حيث توفير التسهيلات ، أو الخدمات الحضرية . وفى هذا الإطار فإننا نرى أن هذه الأحياء لا تمثل مشكلة فيزيقية أو طبيعية فحسب ، بل وأيضا تصبح مسألة العلاج الاجتماعى ضرورة من ضروريات السياسة الاجتماعية ، حيث تعج هذه الأحياء بالمشكلات الاجتماعية والصحية .

وإذا كان البعض يصف هذه الأحياء ، بأنها مشكلة اجتماعية وطبيعية وفيزيقية ، فإننا نرى أن هذه الأحياء ميئوس منها ، حيث تتسم بالعزلة ، أو بالإفلاس الاقتصادى وعدم التوافق الاجتماعى ، والفساد فى استخدام الأرض . إن كل ذلك وضع الحكومات أمام خيارين ، الأول هو إما إزالة

هذه الأحياء ووضع استراتيجية حضرية لتجديد شبابها من جانب ، أما الآخر فيتمثل فى إعادة تطويرها من جانب آخر .

إن التميز الواضح بين الأحياء المتخلفة والأحياء الراقية فى المدينة يجعلنا نضع أيدينا على الملامح الفارقة فى أيكولوجية المدينة . إن الملاحظة العابرة لمورفولوجية المدينة تحدد بوضوح مستوى الأماكن السكنية للطبقات والفئات الاجتماعية المتفاوتة . أن المظهر الفيزيقى للمسكن والمنطقة وأنماط الكثافة السكانية ومدى توافر الخدمات والتسهيلات الحضارية . وخصائص الموقع بالنسبة للوحدات الأيكولوجية الأخرى ، تعد مؤشرا هادفا لتحديد نماذج المنطقة السكنية من ناحية . ويؤكد التمايز الداخلى لهذه الوحدات الأيكولوجية من جهة أخرى ، وينطبق هذا المفهوم على هذا النحو على الأحياء الحضرية المتخلفة فى تنوع أشكالها الفيزيقية وأنماطها السكانية . أن الخصائص المميزة للأحياء المتخلفة تبدو أشد ارتباطا باحتلال أرض الغير بوضع اليد ، والبناء العشوائى للسكن وهو ما يطلق عليه فى التعداد السكانى بالسكن الجوازى ، الذى يضم ما يسمى بمدن الأكواخ وأحياء الصفيح ، التى تتميز بمجموعة من الخصائص هى:

١- قذارة المكان والازدحام .

٢- فقر السكان واختلال التوازن فى معدلات الحراك الاجتماعى .

٣- منطقة سكن لأبناء الريف المهاجرين للمدينة ، أو لأصحاب الدخول المتدنية .

٤- منطقة إيواء للعمالة الهامشية والرثة ، والعاطلين والجريمة .

إن تحديد أهم ملامح أنمـاط هـذه الأحيـاء ، لا يمكـن أن يتـم دون وضـع مؤشرات عامة والتى يمكن أن تنسحب علـى مثيلاتهـا ، ولعـل أبـرز هـذه المؤشرات هى :

١- أن الأحياء المتخلفـة (الحضريـة) هـى التـي تضـم أبنـاء الريـف مـن المهاجرين والأقليات والعمالة غير الماهرة .

٢- أن الأحياء المتخلفة هى مأوى الطبقات الفقيرة التـى لا تسـتطيع فـى ظل الأرقام المبالغ فيها أن تشترى مسكنا خاصا .

٣- إن هذه الأحياء تفتقر لكثير من الخدمات ولا تخضع كذلك لعمليـات التخطيط ويتم بناءها من مواد أولية بسيطة .

٤- إن احتلال مثل هذه الأرض لا يأتى إلا فى إطار ارتفاع أثمان قيمـة الأرض وارتفاع تكلفة المبانى .

٥- إن هذه الأحياء يكثر فيها الأمراض الاجتماعية والصحية والبطالة .

أولاً : الاتجاهات النظرية للعشوائية

بـادئ ذى بـدء ينبغـى الإشـارة إلـى أن ثمـة تباينـا واضحـا بيـن المعنـى النظرى لمفهومى التحضـر Urbanization والنمـو الحضـرى Urban Growth - فالأول يشير إلى الظـاهر نفسـها ، أمـا الآخـر فيعنـى بالكيفيـة التى تنتج ظاهرة التحضر ، أو بالأحرى عن الأسباب التى تدفع إلى تنـامى ظاهرة التحضر ، بل وتفجرها . وبقول آخر ، أن النمو الحضـرى ، يعنـى زيادة أحجام المدن ، بل التضخم فى زيادة أحجام عدد السكان ، مـا يسـمى

بالتحضر والنمو الحضرى ، فلا مندوحة أيضا من أن نفرق بين ما يسمى ، مستويات التحضر ، أو ما يطلقون عليه بدرجة التحضر فى المجتمع Degree of Urbanization ، أى زيادة درجات التحضر الناتج عن زيادة أعداد السكان. والمفهوم الأول – أقصد مستويات التحضر – فإنه يشير إلى ثلاثة مستويات أساسية هى :

١- التحضر المتوازن Balanced Urbanization

٢- التحضر غير المتوازن Unbalanced Urbanization

٣- التحضر الحديث Modern Urbanization

ويجدر بنا أن نشير فى هذا إلى أن المستويات الثلاث السابقة للتحضر ، تأتى فى ظروف خاصة وتصاحبها . بالتالى ظروفاً خاصة أيضا ، لذا فإنه بإمكانها إقامة التفرقة بين المجتمعات الإنسانية من حيث مدى تحضرها .

ولكن فى هذا الإطار يثور تساؤل هام مفاده ، ما المقصود بهذه المستويات الثلاث ؟ وبإطلالة سريعة ، يمكن القول أن النوع الأول – أقصد التحضر المتوازن – فإنه يسود عندما تتوازن فرص الحياة والمعيشة والعمل فى المدينة مع سكانها والمهاجرين إليها من الريف . أو من هوامش المدن أو من الخارج ، ويتميز هذا المستوى بسيادة الاستقرار والثبات ، ناهيك عن عدم وجود اختلالات بين الناس وفرص الحياة ، ومن المهم أن نوضح هنا إلى أن هذا النوع من التحضر يسود المجتمعات التى تتسم بالتخطيط الدقيق الذى تسيطر فيها الدول على عمليات الهجرة سواء من الداخل أو الخارج .

أما النوع الثانى - أعنى التحضر غير المتوازن - فإنه ينقسم إلى نوعين ، الأول هو ما يطلق عليه بالتحضر الزائد Over Urbanization ، ويقصد به زيادة سكان دولة ما عن الفرص المتاحة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حينما تزداد عملية الزيادة السكانية ، إما بسبب الزيادة الطبيعية ، أو عن طريق عملية الهجرة الداخلية والخارجية . أما النوع الآخر يقصد به التحضر الناقص Under Urbanization الذى يعنى وجود اختلالات حضرية تنتج حينما تعجز الدولة عن إتمام مشروعات حضرية ، أو بعمى أخر أن التحضر الناقص يشير إلى وجود اختلافات فى عمليات التوازن الريفى الحضرى ، ناهيك عن وجود تناقص فى عدد السكان أمام عمليات استيعاب الفرص الحضرية المتاحة .

وإذا كنا فيما سبق قد أشرنا إلى مستويين من مستويات التحضر فينبغى لنا هنا الإشارة إلى النوع الثالث والأخير ، ألا وهو التحضر الحديث ، وذلك الذى يقصد به التحضر العصرى الذى يعد مرحلة لاحقة للتحضر ، ويقصد به الأخذ بالأساليب العصرية والحديثة فى استيعاب السكان فى كل الفرص المتاحة ، وتحقيق التكافؤ بين ما هو متاح من فرص وبين عدد السكان [1].

وغنى عن البيان أن تقدم البشرية وقدرتها على شغل الحيز المكانى المتاح، ساهم فى اتساع المدينة وامتدادها ، تلك التى تعد نتاجا لتطور

---

(١) وليد عبد الله عبد العزيز النفيسى ، جغرافية الحضر عند المدارس الغربية : دراسة منهجية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، ٩٢-١٩٩٣ ، ص ٤٩ .

البشرية ونموها وزيادة أعدادها . إن نمو المدن نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية سمح بوجود نوعين من النمو ، الأول ما يطلق عليه بالنمو العشوائى التراكمى ، أما الآخر فيشير إلى النمو العشوائى متعدد النويات Poly Unclear Expansion ويقصد بالنمو العشوائى التراكمى ، ذلك النوع الذى يتم دون خطة موضوعة عن طريق ملء الأرض الفضاء داخل حدود المدينة أو بإقامة المبانى عند أطرافها . إن النمو العشوائى التراكمى يعد امتداداً للمدينة واتساعا لرقعتها اعتمادا على الفرص المتاحة والمبادرات الفردية ، حيث ابتلاع الأراضى المجاورة والتوسع فى الأراضى الخالية . إن عملية الامتدادات غير الطبيعية وغير الخاضعة للتخطيط هو المسئولة عن ظهور ما يسمى بالمناطق العشوائية ، أو ما يسمى فى أدبيات التحضر بأحياء أو عشش الصفيح Shanty Town التى تقام فى العادة على أطراف المدن دون وجود أية نوع من الخدمات ، مثل المياه ، أو المجارى، أو الكهرباء ، فضلا عن تمتعها بكثير من الأمراض والظروف الاجتماعية ، والاقتصادية السيئة [1] .

أما النوع الثانى من نمو المدن ، فإننا نعنى به كما سبق أن أشرنا فى السطور السابقة ، بالنمو العشوائى متعدد النويات ، ذلك النوع الذى يخالف النوع الأول ويتناقض معه . إن هذا النوع يقوم حينما توجد عمرانية جديدة

---

(١) فتحى أبو عيانه ، جغرافية العمران ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص١٩٩ .

تحاول الانفصال عن إحدى المدن القديمة نتيجة لعمليات الانفصال العرقى أو حتى للتمايزات الاجتماعية (١) .

إن عمليات التحضر السريع فى فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، خاصة فى بلدان العالم الثالث ، قد شكلت كوكبة من المشكلات الاجتماعية فى محيط الحياة الحضرية . فإذا كانت مشكلة العشوائية هى إحدى صورها، فإنه لا ينبغى أن نغفل عمليات التكدس السكانى وتريف المدينة Ruralization of City الناتجة عن عمليات الخروج الريفى إلى أطراف المدينة ، وإقامة المناطق العشوائية وإنشاء العشش والأكواخ عن طريق وضع اليد على الأطراف . وجدير بالذكر أن هذا النمط من السكن يأخذ أشكالا متباينة ، لعل أبرزها ما يلى

١- المعسكر الانتقالى وهو عبارة عن مأوى مؤقت للقادمين الجدد يكشف عن درجات عالية من الانتقال والتحرك كقفزة سريعة نحو التكامل الحضرى .

٢- المستوطن الثابت أو الدائم نسبيا لأشكال معينة من العمالة التى ترتبط بالمناطق الحضرية المجاورة ، مثال ذلك جمع وتصنيف وإعادة بيع النفايات والخردة ، وفى بعض الأحيان قد يكون الاقتراب وسهولة الوصول إلى مناطق الأعمال والالتحاق بأعمال عارضة فى مجال الخدمات من العوامل التى تثبت الإقامة فى هذه المناطق .

---

(١) فتحى أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

٣- أما النمط الثالث فيتمثل في إقامة بعض المصانع الصغيرة والورش والمحلات التي يمكن أن تعمل وسط ظروف صعبة وفقيرة ، وقد يرتبط بعضها بالأحياء والمناطق التجارية والصناعية .

٤- وأخيرا ، يتميز النمط الرابع بنشاطاته الخاصة وغير المشروعة كالدعارة (وبخاصة بالقرب من المعسكرات الحربية) " والتسول والسرقة وبيع المعدات الحربية والأدوات المسروقة والمنهوبة أو المهربة ، وهناك بطبيعة الحال أنماط أخرى مختلفة " [1] .

ولا يغيب عن أذهاننا أن نشير في هذا المقام إلى ما يسمى بالتكاثر الحضري Urban sprawl ذلك الذي يخالف مناطق الأكواخ أو عشش الصفيح ، والذي يعد في الوقت عينه نمطا سكنياً خالصا للجماعات الاجتماعية العليا . وعلى الرغم من أن هذا النمط السكني - الأخير - يتباين عن الأنماط التي ذكرنا لها قبل قليل ، إلا أنه يثير مجموعة من المخاوف لا تقل خطورتها عما يرتبط بمناطق الأكواخ ، تلك التي تتمثل في ارتفاع أسعار الأرض ، وتمزيق وحدة المنظر الطبيعي العام ، وارتفاع النفقات الاجتماعية في مجال الخدمات الاجتماعية الحضرية وازدحام حركة المرور .

إن انتشار الأحياء العشوائية في بلدان العالم الثالث ، تعد من أكبر المشكلات الحضرية ، حيث أن سوق الإسكان لا يستوعب كل مخرجات الانفجار السكاني ، ومن ثم فلا يقوى على استيعاب الخروج الريفي

---

(١) السيد عبد العاطي ، علم الاجتماع الحضري ......، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

الحضرى كله ، وعمليات الزيادة الطبيعية . إن الاختلالات الحضرية الناتجة عن عمليات عدم استيعاب المدن لأبنائها ، أو حتى لأبناء المناطق المجاورة، ساهم فى نشأة المناطق العشوائية غير الخاضعة للتخطيط ، أو قل غير الخاضعة لأملاك الدولة . وعلى الرغم من اختلاف الأسماء التى تطلق على هذه المناطق فى العالم الثالث ، إلا أنها تؤدى نفس الوظائف التى تؤديها فى كل مكان ، فهى تأوى أصحاب الموارد القليلة الذين يلجأون إليها ، ويقومون فى أماكن تبنى من قطع الأخشاب والمعادن ويقل فيها الخدمات والمرافق والبنية الأساسية ، وتزدحم بكثير من الإشكاليات البنائية التى تهدد حياتهم . ويهم أن نوضح هنا إلى أنه على الرغم من افتقار هذه المناطق للاحتياجات الأساسية والخدمات ، وكذا اعتمادها على اغتصاب الأراضى المملوكة للدولة، إلا أنها تضم ما ينوف عن ثلث عدد السكان الحضريين (١).

وإذا كنا هنا نركز بصورة أساسية على الأحياء العشوائية وسكانها ، فينبغى الإشارة إلى أن هذه الأحياء غالبا ما توصف بالمناطق المتخلفة السيئة Slums الذى يرى بعض العلماء أنها تشير إلى المناطق غير المنظمة " Gist " أو كما يرى آخرون أنها تشير إلى المناطق الفاسدة " Bergel " ، أو حيث يراها فريق ثالث بأنها غير قانونية Illegel . وبغض النظر عن هذه المفهومات او حتى الوصف والخصائص ، فإنه

---

(1) Mangin W, "Suquatter Settlement ", in : K. Davis, : Scientitic American Cities : The Origin Growth and Human impact, freeman. San Francisco. 1973, pp. 232-235 .

يمكن القول أن هذه الأحياء تتصف بسيادة أحوال سكنية متدنية وغير ملائمة . وحرى بنا أن نوضح هنا أن هذه الأحياء تعد انعكاسا حقيقيا لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة . وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة إلى أن ثمة تقسيمات لهذه الأحياء ، يمكن إجمالها فيما يلى :

أولاً : الأحياء المتخلفة الأصلية Original

وهى تعد أحياء ذات مساحة متخلفة بالأساس وتتكون من مجموعة من المباني غير الملائمة التى لا يمكن بأى حال من الأحوال تحسينها ، لذا يحتاج الأمر إلى إبادتها ، أو قل إنهاء وجودها .

ثانياً : أحياء متخلفة جديدة

وهى الأحياء التى نشأت نتيجة بعض الهجرات إليها مثل هجرة أبناء الطبقة الوسطى ، وهى أحسن حالا من النوع السابق ، ولكنها تتسم بالفساد سواء فى منظرها الخارجى ، أو حتى فى وجود بعض الخدمات الضعيفة فيها ، وهى دائما ما تنتظر من الدولة النظر إليها حيث توفير ما تحتاجه من خدمات أساسية .

ثالثاً : الأحياء المتخلفة البائسة Slums

وهى الأحياء الأكثر فقرا وتوحشا ، حيث سيادة الحرمان على كافة الأصعدة، فضلا عن انتشار الفساد بشتى صوره ، فإذا كان النوع السابق ينتظر الإصلاح فإن النوع الراهن يتحدى الإصلاح . بل يدير له ظهره ،

خاصـة وأنـه يضـم الفئـات المنبـوذة مـن السـكان والمشـردين والشـحاذين والسكارى والعاهرات والمشتغلين بالأعمال الخدمية المتدنية [1] .

إنـه وفقـا لمـا سبق يمكـن القـول أن الأحيـاء الشـعبية العشـوائية أو قـل المتخلفة ، تمثل فى مجملها مناطق البأس Slums of Despair تلـك التـى تعتبر موطنا لكثير من السكان الذين لفظتهم المدينة ، والذى فى الوقت نفسه يعتبرون من العاجزين اجتماعيا عن إيجـاد مكـان يسـعهم فـى المدينـة . أو بقـول آخـر أنهـم الفئـات الاجتماعيـة الذيـن هزمتهـم وأدارت لهـم ظهرهـا الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية ، وجعلت أيديهم مغلولـة أمام الحصول على سكن مناسب لهم فى المدينة الأصلية [2] .

ويجدر أن نشير إلى أنه فى إطار التعرض لدراسـة الإقامـة العشـوائية ، فهناك من يحاول الربط بين السكن أو الإقامة العشوائية والفقر . فثمة رؤيـة ترى أن الأحياء العشوائية التى تعد من أكثر المناطق الحضرية تخلفا ، تعـد مأوى لكثير من الأسر الفقيرة ، فإذا كان " مانجن Mangin " قد حـاول التعـرض لهـذه القضيـة مـن خـلال نقص الخدمـات الحضريـة الضروريـة واللازمة للإقامة فى هذه المناطق ، فهناك أيضـا مـن حـاول التعـرض إليهـا من خلال ما يسمى بثقافـة الفقـر أو الهامشـية أو الازدواجيـة الحضريـة أو القطاع غير الرسمى .

---

(1) Bergel E urban Sociology, Mac Grow- hill, New York,1973 pp. 420-423 .

(2) Stokes ch., A theory of Slums, in : Desai A- and pillai S-, (eds) Slums and Urbanization, Bombay, 1970.

لقد حاول البعض ربط اسكن العشوائى بالمفاهيم التى ذكرناها توا ، لذا نجد هناك أربعة مداخل أكاديمية تهتم بدراسة هذا النوع من الإقامة ، وهذه المداخل هى :

١- مدخل ثقافة الفقر **Culture of poverty**

٢- مدخل الهامشية **Marginality Approach**

٣- المدخل الأنثروبولوجى **Antnrpology Approach**

والنظر إلى المداخل الثلاثة الأولى ، نجد أن هناك إسهامات اجتماعية هامة لربط السكن العشوائى بقضية الفقر ، إذ من خلال ذلك استطاعوا تقديم إسهامات نظرية هامة فى هذا الإطار ، لقد نفت هذه المداخل ارتباط عملية التحضر بالأحياء المتخلفة والهجرة ومشكلاتها ، فضلا عن ارتباطها بالكثافة السكانية والحراك والتنوع العرقى والتناسب الديموجرافى والتباين الاقتصادى [١]. أما المدخل الأخير فقد حاول دراسة الأحياء العشوائية ، من خلال وجود ثقافة خاصة بهم [٢] .

وإذا كنا بصدد الحديث عن المداخل النظرية التى أولت قضية العشوائية اهتماما خاصا ، فإنه لا يمكن غض الطرف عن أحد المداخل الهامة

---

(١) إسماعيل قيرة ، الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع ، المستقبل العربى (مجلة) العدد ١٥٣ ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٣٠ .

(٢) حول هذا المدخل راجع :

محمد الجوهرى وسعاد عثمان ، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية ، مرجع سابق ، ص٥٤-٥٥ .

الأخرى ، ألا وهو مدخل اللارسمية ، الذى يرى أن هناك قطاعاً غير رسمياً ، أو غير شرعياً يتواجد بجانب النمط الرسمى ، ويتمثل هذا النمط فى التركيز على أساليب الإنتاج غير الرسمية التى تنغمس مع الأنماط الرسمية [1] . أو بمعنى آخر ، أن هناك نمطاً رسميا يتواجد مع النمط غير الرسمى ، ذلك الذى يمثل نمطا غير متجانساً. إن هذا النمط يتواكب مع نمط الإنتاج الكبير الذى يتميز به مجتمعات العالم الثالث ، حيث يتعايش ويتواجد ويتجاور مع أنماط الإنتاج القديمة مع الحديث جنبا إلى جنب .

وفى هذا الصدد يمكن أن نقدم نموذجاً تصنيفيا يعتمد على ثلاث محكات أولها يستند إلى الإسهام المباشر المنظم الذى تقدمه كل محاولة لفهم الأنشطة غير الرسمية ، وثانيهما يتعلق بالمواقف الأيديولوجى ، وثالثهما يرتبط بمتغيرى (الاستقلال والتبعية) ، واستناداً إلى هذه المحكات تم تحديد ثلاثة مداخل أساسية ، هى :

١- المدخل الكلاسيكى .

٢- المدخل الإصلاحى : الثنائية المحدثة .

٣- المدخل الراديكالى .

---

(١) أنظر فى ذلك :

عادل عازر وثروت إسحق ، الهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة ، مرجع سابق، ١٩٨٧ .

وفيما يلى سوف نوضح - بسرعة - مكنونات هذه المداخل :

١- المدخل الكلاسيكى

يشير تاريخ نظرية التنمية أنها جاءت فى إطار توجهات قيمية وإطر سياسية وأيديولوجية محددة ، إنها جاءت لتخدم مصالح جماعات وطبقات معينة . وإذا كان ينظر إلى مشكلات الدول النامية على أنها ناتجة عن الخلل الهيكلى الاقتصادى والاجتماعى فيها ، فإن هناك من يرى أن مشكلات التحضر ، تنتج عن النمو السريع الذى يأتى نتيجة الهجرة الريفية الحضرية أو الزيادة الطبيعية ، ناهيك عن ضعف التصنيع ، والبعد عن التخطيط الحضرى ، وإعادة التوزيع مع النمو ، أو عن سيادة الهامشية وثقافة الفوضى .

٢- المدخل الإصلاحى : الثنائية المحدثة

يعد هذا المدخل من أكثر المداخل النظرية شيوعاً فى دراسة الجانب غير الرسمى من حياة المدينة . وعلى الرغم من أن هذا المدخل يمثل موقف رد الفعل لما وجه للثنائيات التقليدية من انتقادات ، إلا أن الرواد حافظوا على المبادئ الأساسية التى يقوم عليها التفكير الثقافى ، تلك التى نرى أن الواقع الحضرى يأتى من خلال تعارض نظامين اجتماعيين ، الأول رأسمالى مستورد ، والآخر محلى يتميز بطابعه اللارأسمالى . أنها تمثل شكلا من أشكال عدم الاندماج والانحلال الذى يصاحب تغلغل الرأسمالية فى المجتمعات المتخلفة ، وفى ضوء ذلك المدخل التقليدى الثنائى ، هناك

المدخل المحدث الذى يرى أن هناك نمطين إنتاجيين أحدهما مشتق من الأشكال الرأسمالية للإنتاج ، والآخر من النظام الفلاحى الإنتاجى ، أحدهما احتكارى والآخر تنافسى ، أحدهما يحتل المكانات العليا فى البناء الاقتصادى الحضرى والآخر يمثل المكانات الدنيا .

٣- المدخل الراديكالى :

يعتبر هذا المدخل نتاجاً مشتركاً من مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماعى الذين أولوا واقع التحضر فى مدن العالم الثالث (غير الرسمية) اهتماماً خاصاً ، ويتصدر كل هؤلاء جارى Garry وجرين Green ، وبروملى Poromley ، وبينفليد Bienefeld ، وبورتس Portes ، وموزر Moser . لقد أولى هذا الاتجاه مجموعة من المفاهيم الرئيسية مثل الاستقلالية والتبعية وأسلوب الإنتاج ، والمستقبل الحضرى .

ففى ضوء هذه المفاهيم نجد أن هذا الاتجاه يجعل من العلاقة الجدلية بين مختلف مكونات البناء الاجتماعى الحضرى مدخلا نظرياً لتأويل الظواهر الحضرى فى ضوء الواقع ، فمنهم من ركز على تحديد متصل للأنشطة الإنتاجية فى مدن العالم الثالث ومنهم من وصف إمبريقيا العلاقات المعقدة بين القوى والطبيعة ، أو قل بين من ينتج ومن يوزع . وعلى ذلك فإن بينفيلد Bienefeld يرى أن عدم أتمام عملية التحدث ، أو بمعنى آخر أن عدم امتصاص المدن للأعداد الكبيرة المهاجرة إليها ، فى مقابل عجز المناطق الريفية عن القيام بأدوارها التاريخية ، خلق كوكبة من الإشكاليات

فى الحضر ، واستناداً إلى ذلك يرى بينفيلد ، أن هناك وسيلتين يمكن من خلالهما تحليل العلاقة الجدلية بين الظواهر المتباينة فى مجتمع المدينة ، تلك التى تتضمن تحديث مختلف أساليب الإنتاج وتمفصلها مع القطاع الرأسمالى المندمج فى الاقتصاد العالمى ، تلك التى توضح أيهما يتبع وأيهما يتكيف .

وبمحاذاة المنظور السابق ، هناك منظور آخر يرى أن هناك ما يسمى بأسلوب الإنتاج الصغير ذلك الذى يأتى على هامش أسلوب الإنتاج الرأسمالى . وإن كان الأخير يتموضع بشكله الرث فى مدن العالم الثالث ، فإن أطراف هذه المدن يسودها الأسلوب الصغير للإنتاج . إن التغلغل الرأسمالى فى العالم الثالث شكل الظروف التى من شأنها أن تسمح لفروع الإنتاج الصغير أن تظهر وتنمو وتتطور تبعا لأهداف المنتمين وأوضاعهم التى يشغلونها فى التشكيلة الاجتماعية. إنه فى ضوء هذا التغير يمكن النظر إلى القطاع الصغير من الإنتاج بأنها نوع من الفضالة الحضرية التى تتحول إلى التكديح proletarianisation [1] .

إننا أمام ما سبق يمكن القول أن هذه المجتمعات ، كما أنها تشهد نمطا إنتاجيا أو تطورا رثا ، فإنها تشهد أيضا تحضرا رثا ، سواء فى معدلاته أو فى العوامل التى تشكله ، إن هذا التحضر وفق معانيه النظرية المتباينة يشير إلى الحديث أو النمو أو التقدم الاقتصادى . فإذا كان هذا التعريف لا

---

(١) إسماعيل قيره ، " نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن " ، فى : جدل (مجلة) ، العدد الرابع ، مؤسسة عيبال وكنعان للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ص ٨- ١٨ .

ينطبق على أوضاع العالم الثالث ، ومن ثم ينطبق على العالم المتقدم وحسب ، فإننا أمام ذلك يمكن القول أن التحضر فى العالم الثالث ، ومن ثم مصر ، يشير إلى وجود أزمة حضرية ، تلك التى تتعلق بمعدلات النمو والاختلالات الهيكلية على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى وحتى السياسى.

ثانياً : السكن العشوائى فى مصر : حقيقته ودلالته

بداية ، يمكن التأكيد مرة أخرى ، على أن الأحياء العشوائية ترتبط بشكل مباشر بالحركة المتسارعة للتحضر ، وبظاهر الفقر الحضرى ، ووجود بعض المواقع المتخلفة والميؤس منها داخل المناطق الحضرية . وإذا كانت هذه الأحياء تضم مدن الأكواخ ، أو ما يسمى بمدن الصفيح ، أو أحياء وُاضعى اليد ، فإن هذه المناطق يعج بها معظم دول العالم الثالث (بلدان أمريكا اللاتينية ، وأسيا ، وأفريقيا) .

وإذا كنا من قبل قد أوضحنا صورة ومشاهد السكن العشوائى وطبيعته فى مدن العالم الثالث ، ولما كان المجتمع المصرى يمثل إحدىٰ تكوينات هذا العالم المخلف ، فإنه من الواجب أن نفرد هذا الجزء للحديث عن أوضاع العشوائيات فى المجتمع المصرى بشكل عام ، ومجتمع الفيوم بشكل خاص . ففى إطار المجتمع المصرى ، نجد أن هناك ثمانى محافظات من بين محافظات الجمهورية تتمتع بوجود رقم هائل من المناطق العشوائية ، والتى فى الوقت عينه تعج بالكثير من السكان ، فعلى سبيل المثال نجد أن محافظة القاهرة تحوى نحو ٢١٩٣ ألف نسمة ، وأن الجيزة

تضم نحو ٢٢٥٩ ، والإسكندرية ١١١٣ ، والقليوبية ٩٣٨ ، والدقهلية ٦٤٨ ، والغربية ٥٨٨ ، والبحيرة ٤٠٤ ، أما أسيوط فنصيب هذه المناطق من السكان بلغ نحو ٤٠١ ألف . وبالنظر إلى نفس هذه المحافظات نجد أن عدد المناطق العشوائية فيها كانت على التوالى ٧٩ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٦٦ ، ٤٩. أما بالنسبة إلى عدد السكان بالمناطق العشوائية إلى نسبة عدد السكان بالمدن فى المحافظات ، فنجد أن محافظة دمياط بلغت نحو ٦٣,٧٪ ، والجيزة ٥٩,٩٪ ، ومطروح ٥٩,٦٪ ، وسوهاج ٥٦,٤٪ ، والمنيا ٤٨,٩٪، والقليوبية ٤٥,٩٪ ، والبحيرة ٤٢,٧٪، والإسماعيلية ٣٧,٢٪ .

وبإلقاء الضوء على إحدى صور العشوائية ، ألا وهى سكن العشش ، فإنه يتضح من خلال تعدد ١٩٨٦ ، أن عدد سكان العشش بلغوا نحو ٢٢٠,٦٤٠ ألف نسمة ، أو نحو ١٥,٧٣٢ أسر (أنظر الجدول التالى) ، وبتوزع هؤلاء السكان على محافظات الجمهورية ، نجد أن نصيب محافظة شمال سيناء من أجمالى عدد سكان العشش بلغ نحو ١٩,٣٪ ، وسوهاج ١١,٨٪ ، وبورسعيد ٨,٤٪ ، وأسيوط ٨,٣٪ ، وقنا ٦,٥٪ ، والإسكندرية ٦,٤٪ ، والقاهرة ٦,٣٪ ، والجيزة ٤,٨٪ ، والمنيا ٣,٢٪ ، وجنوب سيناء ٢,٨٪ ، والبحيرة ٢,٤٪ ، والغربية ٢,٣٪ ، والبحر الأحمر ١,٧٪ ، والدقهلية ١,٥٪ ، والمنوفية ١,٢٪ ، والفيوم ٠,٩٪ ، وبنى سويف ٠,٩٪، وكفر الشيخ ٠,٨٪ ، ودمياط ٠,٨٪ ، وأسوان ٠,٧٪ ، والسويس ٠,١٪ ، والوادى الجديد ٠,٠٣٪ (*) .

(*) يشترك مع هذ النوع من السكن مجموعة من أنواع السكن المبنية مثل : الوحدات المشتركة ، الحجرات المستقلة ، المقابر وإسكان الإيواء ، إسكان قبوات السلالم والدكاكين والمخابئ والمساجد الأثرية .

جدول رقم (٢)

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
شمال سيناء	٤٢,٦٣٢	مطروح	٤,٢٥٣
سوهاج	٥٢,٩٥١	الإسماعيلية	٤,١١٦
بورسعيد	١٨,٦٢٦	البحر الأحمر	٣,٩٣٨
أسيوط	١٨,٤٠٦	الدقهلية	٣,٢٢٩
قنا	١٤,٢٤٦	المنوفية	٢,٦٠٥
الإسكندرية	١٤,١٨٧	الفيوم	٢,١٥٨
القاهرة	١٣,٩٥٢	بنى سويف	٢,١٤٦
الجيزة	١٠,٧٧٢	كفر الشيخ	١,٩٨٤
المنيا	٧,٠١٩	دمياط	١,٨١٦
جنوب سيناء	٦,٠٧٩	أسوان	١,٧٣٨
البحيرة	٥,٤٩٤	السويس	٠,٣٦٤
الغربية	٥,٢٠٤	الوادى	٠,٠٦٩
الشرقية	٥,٠٦٢		
المجموع			٢٢٠,٤٦٠

(*) المصدر : ممدوح الولى ، سكان العشش والعشوائيات : الخريطة الإسكانية للمحافظات ، نقابة المهندسين ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ٤٣ .

وإذا كان التحليل السابق يخص ويركز على سكان العشش فحسب ، فإنه هناك ومن خلال تصنيف خصائص ساكنى العشش والأكواخ فى مدينة القاهرة ، نجد أن هناك ست نطاقات من العشش تسود القاهرة الكبرى وهى:

١- العشش الواقعة فى زمام الترع والمصارف الواقعة داخل القاهرة الكبرى، كترعة الإسماعيلية ، والترعة الموازية لسكة حديد الوجه القبلى.

٢- العشش فى المناطق الصناعية ، وهى من أكثر الأنماط انتشارا فى شبرا الخيمة ، وحلوان ، وامبابة .

٣- العشش المقامة على ضفاف نهر النيل أو ما يسمى بطرح النهر .

٤- العشش على طول محاور السكك الحديدية ، مثل التى تظهر بجوار سكنات الدريسة .

٥- العشش فى المناطق الأثرية ، وأراضى الوقف ، مثل التى تقع بجانب سور صلاح الدين الأيوبى (خلف شارع مجرى العيون) ، أو بجانب المدابغ شمال مساكن عين الصيرة .

٦- عشش وأكواخ الإيواء المؤقت ، مثل التى تقام على تلال زينهم ، أو أسفل جبل المقطم نتيجة لهدم المنازل ، أو انقضاء العمر الافتراضى لها، التى غالبا ما تقع فى الأحياء الفقيرة مثل السيدة زينب ، والخليفة، والزاوية الحمراء ، والجمالية ، وبولاق ، وعين شمس .

وفيما يتصل بسكنى المقابر والأحواش وأن القاهرة تنفرد بهذه الظاهرة . إن لجوء السكان إلى هذه السكنى هو أيضا انعكاس للأزمة الحضرية

المرتبطة بظاهرة التحضر السريع أو التضخم الحضرى . أن تاريخ القرافة هو تاريخ القاهرة ، وأن اتساعها وامتدادها قد ارتبط باتساع وامتداد المدينة، بحيث أصبحت القرافات تمثل نمواً من الجنوب والشمال الشرقى .
إن التصاق القبور بالمساكن وتداخلها فى بعض الأماكن يعد سببا فى تشجيع الفقراء على الإقامة بها، ومن ثم فإنها تعد فى الوقت نفسه مركزا للنشاط الاجتماعى والدينى وربما السياسى لهم ، أو بمعنىً أخر إن النشاطات الدينية والاجتماعية والاقتصادية تلقى دورا هاما فى جذب الفقراء إلى الإقامة فى مناطق المقابر .

وفى إطار الإقامة يمكننا أن نميز بين نوعين أساسيين ، فهناك مقابر الشواهد ومقابر الأحواش ، أما النوع الأول فيدفن الموتى فيها تحت الأرض ولا يظهر منه إلا شاهده ، ويعد ذلك نوعا خاصا للفقراء ، أما النوع الثانى ، فيتألف من وحدات معينة من حجرات واسعة مزدانة ببعض النقوش ، بالإضافة إلى مطبخ ودورة مياه . ومنطقة الدفن غالبا ما تكون غير مسكونة، وبالنظر إلى تطور أعداد السكان فى مناطق المقابر ، فنجد أن النمو الحقيقى للسكان بما قد ظهر على استحياء منذ عام ١٨٩٧ ، ثم ارتفع فى العقد الرابع من القرن الحالى ، ثم حقق فى منتصف السبعينات نموا ملحوظا ، وذلك مع تضخم أزمة الإسكان . وبعد عقد من الزمان أصبح عدد السكان وفقا للمناطق كما يلى : فى البساتين : بلغ عدد السكان ٩٥ ألف ، وفى منشأة ناصر بلغ نحو ٣٥ ألف ، فى التونسى بلغوا نفس حجم ما بلغ فى منشأة ناصر ، وفى الغريب والمجاورين بلغوا نحو ١٥ ألف ، وفى الإمام الشافعى بلغوا نحو ١٢ ألفا ، وفى السيدة عائشة بلغوا

نحو ١٣ ألفا ، وفى عزب اليسار تم تحديد العدد بنحو ١٤ ألفا . أى أن سكان المقابر فى مدينة القاهرة قد وصل إلى نحو ربع مليون نسمة . وعلى الرغم من تضخم أعداد سكان المقابر (بلغ ١٢٪) فإن تعداد عام ١٩٧٩ تكشف عن تدنى المستوى التعليمى سن كل من سكان الأحواش والمقابر ، وكذلك تدنى مستوى المرافق والخدمات المتاحة ، والعمل بالأعمال الخدمية والنشاطات الطفيلية ، والبيع المتجول [1] .

وبالنظر إلى ما يسمى بالأطراف المرتبطة ، فإن القاهرة تعرضت لغزو ريفى واسع النطاق ، ذلك الغزو الذى يسأل عن ظهور أحياء سكانية سرطانية نتيجة لضيق وازدحام المساكن بسكانها الأصليين . لقد ظهرت هذه الأحياء من خلال تقسيم عشوائى لقطع من الأرض يشتريها أحد المضاربين ، ويدفع للفلاحين الملاك مبالغ مقدمة ، ثم يبدأ فى تقسيمها فى شكل قطع صغيرة من الأرض ويقوم هذا المضارب بعد ذلك بتسمية التقسيم

---

(١) للمزيد حول هذا النمط من المسكن ، يمكن الرجوع إلى دراستين هامتين فى هذا الصدد هى :

- محمد الجوهرى ، أحياء فى المقابر : ظاهرة سكنى المقابر فى مدينة القاهرة ، فى : محمد الجوهرى وسعاد عثمان ، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية ، مرجع سابق.
- أحمد زايد ، ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة بين التضخم الحضرى والتحليل التاريخى البنائى ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، محمد الجوهرى " ، العدد الثالث ، مشرفا " دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

والإعلان عنه والدعاية له ، وتنظيم رحلات للعملاء لمعاينة التقسيم فى رحلات محدودة خلال الأسبوع ، ولذلك فإنه الأطراف المتريفة ازدادت تمدداً على حدود القاهرة ، لذا نجد أن القاهرة قد ابتلعت أو ضمت عشرات القرى والعزب المجاورة لها فى اتجاه الشمال على طول محور شبرا ، وفى اتجاه الغرب فى الجزر النيلية والضفة الغربية للقاهرة الكبرى فى الجيزة والأهرام والدقى والعجوزة وامبابة ، بل أن امبابة دائما لا تعدو أن تكون مجموعة من القرى المتلاصمة التى تكونت بعد إنشاء السكك الحديدية المصرية . كذلك فإنه برغم امتداد العجوزة والدقى امتدادا حضريا راقيا، إلا أنه قد تخلله جيوب ريفية نووية محاصرة أشبه بجزر منعزلة مثل عزبة الدقى وعزبة الوقف ، والإعلام ، وميت عقبة . وفى منطقة الأهرام ، يبتلع النمو العمرانى قرى كثيرة فى زحفه السريع مثل الطالبية قبلى وبحرى ، وكفر نصار ، وكفر الجبل ، والكوم الأخضر ونزلة السمان والبطران ، ومنشأة البكارى ، والكنيسة ، وغيرها .

إن مثل هذه الأحياء هو يطلق عليها " بالأحياء السكانية الجديدة " تلك التى تعود فقط إلى الهجرة إليها من الأحياء القديمة أو الجديدة بقدر ما تعود إلى عمليات الضم والالتحام وتعديل الحدود الإدارية للمدن لتضم قرى مجاورة ، فضلا عن أن ثلاثة أخماس المهاجرين يأتون من المحافظات المجاورة كالمنوفية والجيزة والفيوم ، وحرى بنا أن نوضح أن المناطق الطرفية ترتفع فيها نسب التزاحم ، وتتسم الحجرات بالضيق الشديد ، وافتقارها للتهوية والإضاءة والمرافق والخدمات، فضلا عن سيطرة النمط

الريفى فى حياة سكان هذه المناطق بما فى ذلك طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم وتصوراتهم نحو العالم الخارجى .

أما عن الأحياء الشعبية ، فتشكل قطاعا كبيرا من المناطق السكنية الفقير الملتفة حول النواة الأساسية لمدينة القاهرة ، ومن أشهر الأحياء ، الجمالية، والسيدة زنيب ، ومصر القديمة ، والغورية ، وخان الخليلى ، وباب الشعرية، وبولاق ، والدرب الأحمر ، التى يتوزع بداخلها الحرف المختلفة.

جملة ما سبق أن هذه الأحياء تتسم بوجود طابع خاص لها ، يميزها عن بقية أنماط السكن الفقيرة فى مدينة القاهرة ، ففيها المقاهى البلدية ، والصناعات الحرفية ، وعلاقات الجيزة المتميزة ، أى تضم رصيد القاهرة من العمل الحرفى الذى يعتمد على تكثيف قوة العمل والمهارات الفردية ، وفى هذه الأحياء تنشأ الحوانيت الصغيرة ، بل ما نزال نجد الحوارى والممرات مسقوفة ، مثل خان الخليلى ، والغورية . وعلى الرغم ما تمثله هذه الأحياء الشعبية من أهمية تاريخية وتراثية ، إلا أنها تعانى من تدهور مستمر ، وخاصة تلك التى تنحصر بين مناطق أرقى ، مثل منطقة العشماوى خلف ميدان الأوبرا ، ومنطقة جركس خلف التليفزيون ، ومنطقة بولاق ، والعدوية خلف جريدة الأهرام والأخبار (١) .

وإذا كنا قد أوضحنا بعض ملامح العشوائية على مستوى الجمهورية ، وعلى مستوى مدينة القاهرة ، فإنه بالنظر إلى حجم المناطق العشوائية فى

---

(١) السيد الحسينى ، السكن الفقير فى حضر العالم الثالث بين التشخيص والمواجهة ، مرجع سابق ، ص ص ١٩١-٢٠٠ .

الفيوم لوجدنا أنها بلغت نحو ٢٨ منطقة عشوائية يقطنها نحو مائة ألف نسمة ، ويمثلون نحو ٢٣٪ من سكان هذه المحافظة إذ يقيمون على مساحة خمسة كيلو مترات مربعة. وبتوزيع هذه المناطق على مدن المحافظة نجد أن مدينة الفيوم كان نصيبها نحو عشرة مناطق ، ومركز أبشواى خمس مناطق ، ومركز أطسا خمس مناطق وفى طامية أربعة مناطق ، أما فى سنورس فكان نصيبها نحو أربع مناطق فقط . وإذا أردنا توزيع هذه المناطق على مدن المحافظة ، فإنه يتضح من الجدول التالى أن مركز الفيوم يحتل نسبة متقدمة بالنسبة إلى بقية المراكز حيث نجده يضم نحو ٤١,٥ ألف نسمة، ونجد مركز أبشواى يحوى نحو ١٣ ألف نسمة ، ومركز أطسا نحو ٦ آلاف نسمة ، ومركز طامية ٧,٨ الف نسمة ، أما مركز سنورس فإنه يضم نحو ٢٤,٢ ألف نسمة ، وإذا ما أردنا ترتيب هذه المراكز من حيث أعداد سكان العشوائيات لكان مركز الفيوم فى المركز الأول ، ثم يأتى مركز سنورس ثم أبشواى ثم طامية وأخيرا مركز أطسا .

وبالنظر إلى حجم سكان المناطق العشوائية فى مدينة الفيوم نجدها بلغت نحو ٤١,٥٠٠ ألف نسمة ، أى بواقع ١٩,٣٪ من حجم عدد سكان المدينة الذى بلغ نحو ٢١٣,٠٧٠ ألف نسمة . وإذا كان ما سبق يمثل حجم سكان المناطق العشوائية ، فإن بالنظر إلى السكان الذين يشتركون فى نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى السكنية ، فنجد أن هناك حوالى ٢١٨ ألف أسرة تقيم فى بيوت ريفية ، ٧١٠ فى عشش وخيام وحوالى ١١١١ فى أنماط إسكانية متدنية ، وإذا ما أردنا أن نقف على توزيع هؤلاء وفقا لتواجدهم الأيكولوجى ، لوجدنا أن حوالى ٥٣ ألف أسرة من سكان البيوت الريفية تقطن بمركز أبشواى ، وأكثر من ٤٩ ألف اسرة بمركز طامية .

جدول رقم (٣)

المناطق العشوائية وأعداد السكان

المركز	المناطق العشوائية وعدد السكان بالآلاف
الفيوم	دار الرماد (٧) ، الكبالين (٢) ، قحافة الجديدة (٨) ، الحادقة الجديدة (٤)، عزبة جبيلى (٣) ، الساحل (١,٥) ، الصيفية (٥)، العلاوى (٩)، الحاكورة (٣) ، الشيخة شفا (١٢) .
سنورس	سيدى عبد الكريم (٤) ، ٦ اكتوبر (٤,٧) ، أبو شعبه (٥,١)، بطرة الزينى ٤,٤٪ .
أبشواى	الشيخ صخر (١,٥) ، أبو صايم (٤) ، العزبة (٦) ، القماش (١,٥)
أطسا	الجبلى (١) ميض (١,٥) ، العابد (١) ؛ السلام (١,٥) ، الشراقوه (١,٥)
طامية	أبو جويد (١,٤) ، الجلالية (٥,٣) ، الصعايدة (٠,٥) ، الشريف (١,٥)

(*) المصدر : ممدوح ولى الدين ، العشش .... ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

طامية ، و ١١ الف أسرة بمدينة الفيوم ، وإذا ما نتقلنا إلى توزيع سكان الججرات الشرك بالوحدات السكنية فى مراكز الفيوم لوجد ، أنه نحو ٧٣٨٤ اسرة يقيمون بمركز أبشواى وحوالى ٣٩٦٧ بمدينة الفيوم ، و٣٣٤٥ بمركز أطسا ، و ٣٢٤١ بمركز سنورس ، و ٢٦٦١ بمدينة الفيوم ، و١٧٦٦ أسرة بمركز أبشواى ، و٢٧٤٩ بمركز سنورس ، و٢١٦٦ بمدينة الفيوم ، و١٧٦٦ بمركز أطسا ، و١٤٤٠ بمركز الفيوم ، و ١٠٩١ أسرة بمركز طامية .

أما عن سكان العشش والخيام فنجدها بلغت نحو ٢١٦ أسرة بمركز أبشواى ، و١٥٨ بمدينة الفيوم ، و ١٤١ بمركز أطسا ، و ٨٤ أسرة بمركز سنورس ، و٦٥ أسرة بمركز الفيوم ، و٤٦ أسرة بمركز طامية [1].

وفى ختام هذا الفصل يمكن القول وفقا لما سبق ، أن الإسكان العشوائى دائما ما يقام على تقسيمات غير معتمدة ودون أى ترخيص ، وعلى الأراضى الزراعية أو الصحراوية المحيطة بالمدن ، أو فى الفراغات التى كانت قائمة بين الأحياء السكنية وفى أغلب الأحوال فإن هذه المناطق تم

---

(١) هناك أنماط أخرى من الأنماط السكنية المتدنية والتى كان نصيبها نحو ٢٥٨ أسرة بمركز الفيوم ، و٢٥٣ أسرة بمركز أبشواى ، و٢٣٠ أسرة بمركز اطسا ، و١٨٧ أسرة بمركز سنورس ، و١٥٣ أسرة بمركز طامية ، و٣٠ أسرة بمدينة الفيوم ، وحول طبيعة هذا السكن يمكن الرجوع إلى :

ممدوح ولى الدين ، سكان العشش والعشوائيات .... مرجع سابق ، من ص ١٩١-١٩٢ .

الاستيلاء عليها بوضع اليد الإقامة من هذه الأنماط من الإسكان غير الرسمى وغير المخطط أيضا .

إن عدم خضوع هذا النمط من السكن لعملية التخطيط ، جعل هذه المناطق تفتقر إلى كثير من الخدمات وحتى الاحتياجات الأساسية للسكان ، فضلا عن خضوعها لعمليات التشوية فى البناء والنظام . إن إقامة هذه الأحياء تعكس فوضى حضرية واضحة المعالم ليس على صعيد النظام البنائى والتخطيطى لهذه الأحياء ، بل أيضا أدى إلى انتشار السلبيات الاجتماعية والسلوكية ، وهذا ما توضحه مجموعة دراسات الحالة المتصلة بهذا الموضوعا ، ناهيك عن الجانب الميدانى الذى قمنا به .

الفصل الرابع

صورة مجتمع البحث : الطبيعة والبناء

وصف أنثروبولوجى سوسيولوجى



تمهيد :

يسعى هذا الفصل إلى تقديم صورة واقعية لمجتمع البحث من خلال عيون أنثروبولوجية . لقد حاول الفصل الراهن تصوير مجتمع الدراسة واصفا بنائه وتركيبه ، فضلاًعن تتبع بواكير تواجده وتاريخه . والواقع أننا من خلال هذا الوصف لم نقف عند هذا الحد ، بل ذهبنا – تفصيليا – إلى أبعد من ذلك حيث قدمنا وصفا للنسق الأيكولوجى والمورفولوجى والأقتصادى والتعليمى والصحى والخدمات الأجتماعية المتاحة لمنطقة البحث ، فضلا عن تناولنا أيضا لأهم المشكلات التى تكتنف مجتمع الدراسة .

ولما كان مجتمع البحث هو أحد المناطق العشوائية فى الفيوم ، فأنه يمكن القول أن محافظة الفيوم بوجه عام تعتبر من المحافظات ذات الطبيعةُ الخاصة والمتميزة ، من حيث الخصائص المناخية ،والطبيعة الجغرافية تلك ،التى انعكست بدورها على المناشط الإقتصادية للسكان ، والتى جعلتها تكاد تكون جامعة لمعظم الأنشطة الإقتصادية ، فضلاًعن اعتبارهاصورة مصغرة لجمهورية مصر العربية ،حيث صورة النيل التى تتمثل فى بحر يوسف، وبحيرة قارون التى تشير إلى دلتاها، والمنخفض الذى يقوم عليه النشاط الزراعى ويحيط بها الأرض الصحراوية مثل صحراء مصر الغربية والشرقية.

وبمعنى اخر ، يعد إقليم الفيوم من الأقاليم القائمة بذاتها فى المجتمع المصرى ، وحيث أنه على إنفراد جغرافيا ، فأن اقليم الفيوم يعد

شخصية متفردة تلخص واقع المجتمع المصرى حيث تختزل مصر جغرافيا وطبيعياً كما تختزلها إقتصادياً وإجتماعياً . إن الفيوم وفقا لذلك يمكن القول عنها بأنه مصر الصغرى ، أوبالاحرى أحد مفاتيح شخصيتها بأعتبارها إقليم مستقل ومتميز . ولما كان الأمر كذلك ،فيمكن القول بأن مجتمع الفيوم يعد مجتمعا لأنشطة إقتصادية متباينة كما هو الحال فى جميع أصقاع الجمهورية .

فأذا كان المجتمع المصرى يعج بإزدواجية واضحة فى المناشط الإقتصادية ، فإنه أيضا يحمل إزدواجية حضرية واضحة ،تلك التى تبحث عن عمليات التحضر السريع الذى ولد ما يسمى بالعشوائيات . والواقع أن مجتمع الفيوم لايختلف كثيراًعما أصيب به المجتمع الكبير ، فباعتبار أن الأول هو جزء من الآخر وأنه لاينسلخ عنه بأى حال من الاحوال ، فإن الثانى شهد ما شهده الأول وأصيب به . أو بقول آخر ، لا يعتبر مجتمع الفيوم مجتمعاً فريداً، وبعيداً عما أصاب المجتمع المصرى، إذا شهد مجموعة من المناطق العشوائية .

لقد شهد مجتمع الفيوم مثله مثل بقية مكونات ، المجتمع الأخرى – أقصد محافظات الجمهورية – تزايداً واضحاً فى المناطق العشوائية ، تلك المناطق التى أدارت لها الدولة ظهرها وأنكرتها ، بل وأعتبرتها وليداً غير شرعياً . وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن هذا الوليد ، لم يأت صدفة وإنما جاء عن طريق غير شرعي ايضاً ، ذلك الذى يتمثل فى الاعتداء على الأرض الزراعية تارة ، ووضع اليد على أراضى الدولة تارة أخرى . إن سلب هذه الأراضى والاستيلاء عليها ، جعل فيها مرتعاً

ومكاناً لإيواء فقراء المدن والهاربين من الأحكام القانونية ، ليشكل فى الوقت عينه جيباً " ريفياً " داخل المدينة " الحضرية " . إن مثل هذه الجيوب هى ما يشيع فيها الأمراض الصحية والأوبئة الاجتماعية ، ويقل فيها الخدمات الحكومية وتنتشر فيها الرذيلة والجريمة .

وعلى ذلك ، وفى ظل الواقع الاقتصادى الاجتماعى ، والتحديات التى تجابه مجتمعنا بشكل عام ، خاصة فى إطار ما ولدته العشوائيات من إشكاليات مجتمعية ، فقد أولت الدولة عناية خاصة لتنمية المناطق العشوائية ، باعتبارها جيوباً حضرية ممتلئة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، أو قل فتيلة موقوتة فى الإطار الحضرى . إنهُ لذلك يثور تساؤل هام مؤداه : هل المناطق العشوائية فى محافظة الفيوم تمثل طبيعة خاصة بها ؟ ، أم أنها تمثل خصائص العشوائيات فى المجتمع الكبير ؟ ، وما هى هذه الطبيعة ؟ . إن الإجابة على هذا السؤال المركب يجعلنا نبتعد عن الاجتهاد الذهنى أو التحليل ، لذا تجدنا قد حاولنا من خلال مناهج البحث الأنثروبولوجية والسوسيولوجية أن نوصف الملامح الرئيسية لمجتمع الدراسة من حيث الأنساق الرئيسية التى تكون وتميز البناء الاجتماعى ، وأنه لتحقيق ذلك راحت الدراسة تلتزم بما يلى :

أولاً : وصف عام للأنساق الرئيسية فى مجتمع الدراسة ، فضلاً عن توضيح أهم الإشكاليات التى تقف ضد تجانسه .

ثانياً : كشف المشكلات الاجتماعية التى يعج بها مجتمع الدراسة ، باعتباره مجتمعاً عشوائياً .

إنه لكى نوفى التزامنا السابق ، كان لابد من أعمال الرؤى والأدوات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية حتى نضع أيدينا على المعلومات والبيانات التى من شأنها أن تجلى الحقيقة وتنبه القائمين على السلطة من أجل تجاوز أزمة الحضر والسكان ، تلك التى تجعل من هؤلاء صيد سهل أمام الفكر المضاد للتنمية والتنوير والانحراف .

أولاً : بواكير التكون والأصل :

يمكن التأريخ لهذه المنطقة بشكلها الرث إلى عقد السبعينات ، غير أن تكوينها ونشأتها تعود إلى أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، حيث كانت عبارة عن مجموعة من الأحواض الزراعية التى تقوم بزارعة بعض الأنواع التقليدية من الزراعات ، تلك التى كان يقوم ويسيطر عليها مجموعة من العائلات التى تأخذ شكل القبيلة فى الرابطة والوجود . ولكن يبرز فى هذا الوجود عائلة " هـ " التى يمكن أن ننسب إليها التفرد والزعامة والسيطرة بفضل ملكاتهم الخاصة مع ذلك .

ومع قدوم حقبة السبعينات واشتداد أزمة السكن والأرض ، تلك التى كانت نتيجة التوجهات الأيديولوجية والتنموية للدولة . فما كان لهذه العائلة أن باتت بفعل ملكاتها أن سيطرت على كل هذه الأرض ، فأضحت هى الوحيدة المتصرفة فيها . لقد قامت عائلة " هـ " بوضع يدها على الأرض ، باعتبارها المالك الوحيد ، فراحت تبيع وتشترى ، وتطرد السكان من أراضيهم . لقد باعت الأرض التى كانت فى حوزتها ،

وطردت من كان يقيم فيها ، واشترت ممن عاندوا سيطرتهم ، فمرة قايضت البعض ، ومرة استخدمت القوة لكى ينتزعون الأرض ممن يمتلكون .

وإذا كان البعض يصور القوة من خلال مفهوم الفتوة ، خاصة فى الأحياء التقليدية ، فإن هذا المفهوم يصدق على هذه الفئة التى استخدمت القوة لتسخير كل شئ لهم ، ولتوفير الأمن والأمان للملاك الجدد ، الذين حلوا محل السكان الذين طردوا . إنه فى نظر بعض السكان ، أن هؤلاء قد استبدلوا من خلال مقوماتهم وملكاتهم أدوار الدولة . لقد كان هؤلاء بمثابة بديل للدولة ، سواء من حيث توزيع الأرض أو حتى فى التصرف فيها .

لقد تحكم هؤلاء فى كل شئ فى هذه المنطقة ، بدءاً من التصرف والبيع حتى تغيير طبيعة هذه الأرض فبدلا من الأساس الزراعى الذى طبع هذه الأرض ، أضحت هذه الأرض مكاناً للإقامة والسكنى . لقد تغيرت طبيعة هذه الأرض بفضل هؤلاء . وإذا كانت الظروف قد ساعدت عائلة " هـ " (*)، فإن هناك عائلة " ع " التى لم تكن بأفضل من

(*) كان " هـ" يعمل خفيراً فى هذه المنطقة ، ولما توطن فى هذه المنطقة أنجب ثلاثة وعشرون ولداً ، وبعد نضج هؤلاء أصبحوا يكونون عصبية معينة خاصة بعد زواجهم، ومن هذه العصبية ، بدءوا يشكلون بناءات قوة ، الأمر الذى جعل كل شئ يصب فى يد هؤلاء . ويجدر أن نشير فى هذا الصدد أن ثمة تأويلا يرى أن منطقة الشيخة شفا كانت بالأساس أرضا زراعية يملكها أحد الأفراد الذى يدعى حسن العجماوى الذى قام ببيع القيراط فيها بمبلغ ثلاثة جنيهات .

سابقتها ، تلك التى هى الأخرى أن فرضت معاييرها وقيمها وشروطها على الكل ، والذين فى الوقت عينه تقاسموا أمور منطقة الشيخة شفا مع العائلة السابقة ، إننا إزاء شكل واحد من بناء القوة . ولكن ثمة أمر يختلف خاصة فى طبيعة البناء الاقتصادى ، فإذا كان الشكل فى مظهره يعتمد على القوة والسلطة التى نتجت عن غياب الدولة، فإن لهذا الغياب كان للعائلة " ع" أن تقوم بالمتاجرة بالمخدرات،وحتى زراعتها. إن ذلك ساهم فى تخليق الأموال التى من شأنها أن ساعدتهم على شراء وطرد سكان هذه المنطقة ، واستبدال آخرين بهم .

ويلخص حديثنا السابق كلام إحدى الحالات التى ذكرت :

" .... إحنا نعرف إن المنطقة اللى احنا ساكنين فيها كانت من زمن يجى أربعين أو خمسين سنة كانت عبارة عن أرض زراعية ، وكانت مملوكة لواحد اسمه " ح . ع " ، وكان يملك الناحية كلتها .. وقام ببيع القيراط فيها بثلاثة جنيه .. اللى باعه باعه ، واللى جعد جعد ... وظهر فيها عيله اسمها عيله " هـ " ، ودول اللى فضلوا لغاية وقت قريب يبيعوا ويشتروا فيها .. همه بجم كل حاجة .. دول كمان من افترآهم مش بس استولوا على كل حاجة ، دول كمان طردوا الناس ، وبدلوهم بناس تانية ... والناس دى كانت مفترية لأنهم كانوا كتار قوى ، دى كانت العيلة دى أكثر من أربعين ولد للراجل ده ... كل واحد فيهم له عيال كتير ومجوزين ... همه لما كانوا كتير ومفيش حد يقولهم لأ أخدوا كل حاجة .. وعاير أقولك كما ، أن فيه عيله تانية لما شافت الناس دى افترت عملت زيهم ... دول كانوا مزارعين ، بس اشتغلوا فى

المنوعات ... دول حتى زرعوا الممنوعات دى فى أراضيهم اللى استولوا عليها ... "

وإذا كانت هذه المنطقة قد أصبحت منطقة جذب فى فترة الستينات والسبعينات ، خاصة من خارج مدينة الفيوم ، فإنها مع الثمانينات أصبحت منطقة جذب للمناطق أو الأحياء القريبة منها .

لقد انتهت عملية الوفود إليها من خارج المدينة ، بل كل أن النزوح إليها أصبح من داخل المدينة وحسب ، إن هذه المنطقة لم تعد تصل إلا سكان المناطق المجاورة خاصة بعد اشتداد الأزمة السكانية ، إنه مع التحول فى طبيعة المنطقة طرأ تحول مماثل على بناء القوة غير الرسمى القديم ، إذ ظهرت بناءات قوى أخرى ، تتباين عن الشكل والطبيعة القديمة ، تلك التى اشتهرت بها حقبة الثمانينات والتسعينات .

وحول تغير طبيعة المنطقة من كونها منطقة جذب للسكان من خارجها ترى إحدى مفردات الدراسة :

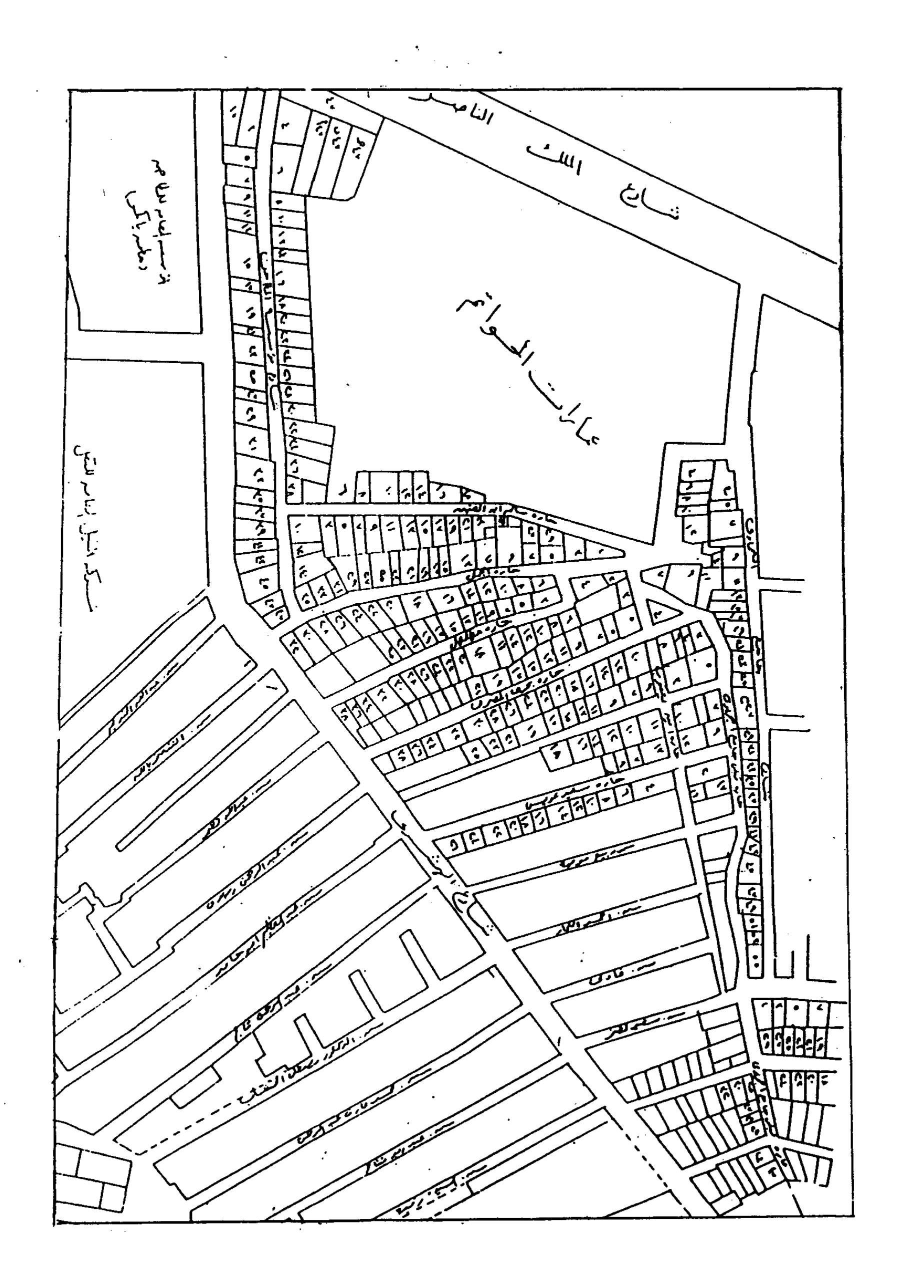
" ... المنطقة دى كانت زمان بيسكنها ناس كتير من براها .. وهيه كانت بيجلها ناس من خارج الفيوم ومن الفيوم نفسها .. وده كان زمان لما كان بتتباع الأرض بسعر بسيط .. الوقتى معدش الحادات دى الأرض هنا غلت والناس بدأوا يبدلوا البيوت القديمة ببيوت أحسن منها ... والسكن إلى .. فمتلقيش اليومين دول حد يقدر يسكن على الشارع ... اللى بيسكن إما جوه فى الشوارع الضيقة والحوارى .. اليومين دول ممكن تلاقى على الواجهه ناس من سكان المناطق المجاورة .. يعنى تلاقى سكان جم من حى الجون أو من الحواتم أو من منشية

البكرى ، أو حتى من العرضى ... المهم إن معدش هنا حد غريب عن الأحياء المجاورة لينا ... "

ثانياً : أصل التسمية والموقع

ثمة تأويلات مختلفة لأصل تسمية هذه المنطقة ، إلا أن الاجتماع على أصل التسمية تقوم على روايتين ، الأولى أن التسمية ترجع إلى أحد السيدات الذين يعتبرونها أهل المنطقة من أولياء الله الصالحين ، التى كانت تقمن بتحفيظ القرآن ، والتى دفنت بهذه المنطقة . أما الآخرى فإن لهذه السيدة مقاما بهذه المنطقة والتى كان يزورها الأهالى تبركا وتيمنا بها من أجل الشفاء من أى من الأمراض .

وتعتبر منطقة الشيخة شفا من توابع حى جنوب ببندر ثان بمحافظة الفيوم ، وهى تقع فى أقصى الطرف الجنوبى لمدينة الفيوم . وبالنظر إلى حدودها ، فيحدها من الشمال مصرف " الشحات " ، وشارع على الدين ، ومن الجنوب نهاية الكردون ومصرف " بحر جه "، ومن الشرق شارع الملك الناصر بطريق العزب ، ومن الغرب منطقة منشية البكرى التى يفصل بينها وبين حى الجون أحد الحياء الرئيسية بالمدينة . (أنظر الخريطة الخاصة بالمنطقة) . ولما كانت هذه المنطقة قد غيرت من جلدها أقصد أنها تحولت من منطقة زراعية ، إلى أرض بناء ، فإن هذه المنطقة تقع فى حوض الضبايعة ، وجزء من حوض الطوايلة ، نمرة ٨٢ ، ويقدر مساحتها بنحو ٥٠ فدن .





والزائر لهذه المنطقة قبل عام ٨٨-١٩٨٩ ، كان يمكنه تجميع صورة زاهية لها ، عناصر مفرداتها تتجمع فى انقسام منطقة الشيخة شفا إلى منطقتين ، بفعل مصرف الشحات ، والذى فى الوقت ذاته ، كان يفصل مدينة الفيوم القديمة عن هذه المنطقة ، ونتيجة لهذا الفصل ، وتجمع بعض العناصر الخارجة عن القانون ، وبعض الجماعات الدينية ، بعيداً عن عيون القانون ، وعدم توصل يد الدولة لها ، فما كان من الدولة إلا أن قامت بتغطية هذه المصرف حتى يسهل الوصول إلى هؤلاء . إن الزائر الآن لهذه المنطقة لا يجد شاهداً على هذا الفصل ، إذ أنها الآن منطقة واحدة لا فصل فيها من الداخل ، وإنما الفواصل الحدودية هى التى تظهر من خارج حدودها فحسب .

ويجدر أن نشير أنه نتيجة لعدم انتباه الدولة تكون منطقة الشيخة شفا جيبا حضريا يضم بعض الخارجين عن القانون سواء فى شقه الجنائى أو السياسى، الأمر الذى دفعها إلى مد المنطقة ببعض الخدمات مثل شبكات الصرف الصحى ، والمياه الجارية والكهرباء ، تلك التى تأكلت بفعل الزمن والتقادم . وإذا كانت هذه المنقطة قد حظيت ببعض الخدمات فى أوائل التسعينات ، فإن الزمن والوقت لم يبق منها شيئا ، أو قل أنها تلاشت بحكم اشتداد الضغط عليها من قبل الكثافة السكانية ، وعدم تجديدها أو إصلاحها ورفع يد الدولة عن إصلاح وتجديد وإنشاء مثل هذه الأشياء .

ثالثاً : الشكل الفزيقى للمنازل

بداءة تتميز منطقة الشيخة شفا بالاتساع الأفقى للمبانى والمنازل القائمة فيها ، وهى فى ذلك لا يختلف شكلها عن النمط الريفى ، ذلك الوضع الذى يطبع كل المناطق المتدنية فى مدن العالم الثالث . ويطغى على هذه المنطقة فى شكلها العام سيادة المبانى المتلاصقة والمرصوصة بغير اشتقاقه ، والتى يغلب عليها فى الأعم عشوائية التنفيذ وحرية التصرف فى صياغة الشكل والبنية . وإذا كان ذلك يعد من أهم سمات الشكل الفيزيقى للمبنى فى منطقة الشيخة شفا ، فإن هناك سمة أخرى تتصف بها ، تلك التى تتمحور فى ضيق وصغر المساحة المقامة عليها المنازل ، فأغلب هذه المنازل تقام على قطع قزمية تتراوح ما بين ٤٠ متراً إلى ١٠٠ متر . وحيث أن هذا ينطبق على صورة الشكل والاتساع الأفقى (الخارجى) ، فإن الشكل والامتداد الرأسى (الخارجى) يتضح من سيادة المنازل التى تتكون فى الأغلب من طابقين وطابق واحد ، وبعض المنازل التى تتكون من ثلاثة طوابق .

وعلى الرغم من أن الشكل يغلب عليه الطابع المدينى فى البناء خاصة فى الشكل الخارجى ، إلا أنه فى الشكل الداخلى ، فهو يتباين تماما عن هذا الشكل ويلتصق بالشكل الريفى ، بجانب تعدد الحدرات وضيقها وقذارتها . فمعظم هذه البيوت تنتهى بسقف لا يكاد يختلف الطبيعة الريفية عنه ، فهو إما مسقوف من مكونات الأشجار أو من بعض

الكرتون ، أو الأخشاب الرثة ، ناهيك عن قيام السكان بإيداع كل مخلفات الحياة على أعلى المنازل .

ولما كانت هذه المنطقة تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من المبانى المتلاصقة بشكل عشوائى ، فهى تشكل خطوطا متوازية أو متعرجة ، وهذا يعنى أن هناك فواصل ضيقة بين المنزل والآخر الذى يقام بمواجهته . إن ما نطلق عليه هنا بالفواصل ، هو ما يطلق عليه بالشوارع ، التى فى أغلبها تتسم بالضيق الشديد حيث يتراوح عرض الشارع ما بين مترين وأربع امتار، إن النقص الشديد فى عرض الشارع استعاض عنه بأطوال الشوارع أو الفواصل التى تكاد تصل إلى أكثر من مائة متر . وبغض النظر عن هذا الامتداد والطول ، فالشوارع دائما ما تكون مسدودة فى نهايته ، وذلك لإقامة منازل أخرى فى مواجهتها . إن نهايات هذه الشوارع هى بمثابة الوجه الخلفى أو الظهير لمجموعة من المنازل .

وبيد أن الشوارع أو الفواصل هذه تتسم بالضيق ، والشائع أن يقوم سكان مثل هذه الأحياء بتربية المواشى أو الدواجن فى نهر الشارع أو على جانبيه بجوار المنازل ، فإن ذلك ما يندر فى هذه المنطقة ، حيث الشائع هو إقامة مثل هذا النشاط على سطح المنازل أو فى بعض أفنيته .

وتكتمل الرؤية السابقة من خلال سياق أحاديث حالات الدراسة ، ومن خلال إحداها نورد ما يلى :

" ..... البيوت هنا زى ما انت شايف .. هى مبتعلاش عن ثلاث أدوار أو دورين ، وهى معظمها من أوضه صغيرة ، الناس بتبنى هنا عشان

تأجر ، أو تسكن هيه وولادها فيها .. البيوت دى معظمها مفهاش ميه وإن كان فى بعضها فهمه قليلين .... وكمان المجارى بس للبيوت اللى على الشارع الرئيسى .. وهيه أن كان فيها كهربه فهى معظمها مسروقة من الحكومة .. مين من الناس دى مش غلبان ويقدر يدخل ميه أو مجارى أو يطلع عداد نور على حسابه .. البيوت اللى فيها الحاجات دى هى اللى اتبنت قريب .. الشوارع كما ضيقة مفيهاش مواصلات ، ولا فيها أى توصيلة .. الواحد فينا يركب رجله ويطلع لغاية المواصلات إما فى حى الحواتم أو فى الجون .. المنطقة بتاعتنا بيحوطها المواصلات بس مفيش حاجة عندنا بتخش لغاية جوه .. احنا عندنا حوارى مش شوارع ... الناس بتصرف نفسها من نفسها ... "

رابعاً : النمط الاقتصادى الشائع

يغلب على سكان هذه المنطقة العمل بالمناشط الحرفية والأعمال الرثة غير الماهرة ، والذين يشكلون أكثر من ٣/٤ سكان هذه المنطقة ، ثم يأتى بعد ذلك صغار الموظفين ، ثم يأتى فئة الفلاحين . وإذا كانت هذه المنطقة تنقسم وفقا للبناء المهنى إلى ثلاث فئات رئيسية ، فإن أماكن عمل هؤلاء تتباين أيضا وفقا لوجود مناطق العمل . فعلى سبيل المثال ، حيث أنه لا توجد أية مؤسسات اقتصادية رسمية ، نجد أن الموظفين يذهبون إلى عملهم خارج هذه المنطقة ، وحيث نجد أن المناشط الحرفية تدخل فيما يسمى بالقطاع غير الرسمى ، فنجد أن أغلبه يضم الحوانيت الصغيرة التى تعمل بالأعمال الحرفية الصغيرة بداخل المنطقة ، ولا

يعنى ذلك أن كل هؤلاء تضمهم وحسب منطقة الدراسة ، إذ هناك من يعمل بخارج المنطقة ، إما فى المناطق الأحسن حالا فى مدينة الفيوم ، أو فى المناطق المتاخمة لهذه المنطقة مباشرة . أما الجزء الأخير وهم الفلاحون ، فنجدهم يعملون فى المساحات القزمية المتبقية لهم على أطراف هذه المنطقة، خاصة فى طرفها الجنوبى الذى يغلب عليه النشاط الزراعى .

وجدير بالذكر أن هؤلاء ليسوا وحسب هم سكان المنطقة ، إذ أن هناك بعض الأعمال الرثة (غير المنتجة) التى تضمها ، إذ تشمل أيضا بعض الخارجين عن القانون (النشالون) ، والقرداتية والطبالين .

وحرى بنا توضيح فى خاتمة هذا الجزء أن هذه المنطقة تخلو من أية نوع من المؤسسات الاجتماعية أو الخدمات ، فهى تعتمد بشكل رئيسى على الخدمات الموجودة فى الأحياء المجاورة ، أو فى مدينة الفيوم ذاتها.

خامساً : بعض الصور الاجتماعية الأخرى :

إن المترجل فى هذه المنطقة يستطيع أن يقف على الصورة السابقة بسهولة، فضلا عن الوقوف على مجموعة من المشاهدات التى يمكن من خلالها أن يضيف إلى صورتها مجموعة من القسمات الخاصة بها ، تلك التى تتمثل فى عزلة المنطقة برغم وجود المنطقة بجوار شبكة المواصلات (الخاصة) ، وتخمة المنطقة بالفضلات والحشرات والقمامة المتجمعة أمام المنازل فى داخل الحوارى والأزقة ، وتسكع الشباب أمام

هذه الأماكن ، وفى المقاهى المنتشرة فى كل أنحاء الشارع الرئيسى ، أو على طول المصرف الذى تم ردمه . وللاستشهاد بحديث المبحوثين عن النمط الاقتصادى الشائع فى منطقة الدراسة يرى أحد المبحوثين :

" ... المنطقة دى إما الناس اللى بيسكنوا فيها بيشتغلوا منها جواها ... وإما بيعملوا براها ... أما موظفين أو صنايعيه ليهم شغلهم بره المنطقة ... أو أنهم بيشتغلوا جواها وهمه كلهم من الصنايعيه اللى ليهم دكاكين صغيرة .. والناس هنا كتير مبيشتغلوش ، ده فيه بطالة كتيرة ... الناس مش لاقية شغل ... وعشان كده كتير تلاقى الولاد قاعدين فى القهاوى اللى هيه كتير فى المنطقة .... والبطالة دى كمان فسدت العيال ... لأن فيه كتير من الشقاوة ... فيه ناس عيشه على البلطجة ، وناس عيشه على السرقة .. أنت تلاقى كتير من العيال على المصرف من الناحية التانية بيعملوا عمايل وحشه .. همه بيشربوا الحشيش والبنجو .. وبيضربوا برده البراشيم والدوا .. وكمان طلعين اليومين دول فى الكُلّه والبوية .. والمنطقة دى برضه بتلم فيها أنواع تانية ، تلاقى برضة القرادتيه والطبالين ، والأنواع دى قليلة .. كان من فترة كنت تلاقى العيال اللى مربيين دقونهم .. ودول كان زمان بيهربوا من البوليس ... بس هنا كتير من المرشدين اللى بيشتغلوا مع الحكومة ويدلوهم عليهم .. ومش بس كده دول كمان بيدلوا المباحث على العيال اللى بيسرقوا وبيبيعوا المخدرات ... "

إن مقارعة المخدرات توضح إلى حد بعيد علاقة الإنسان بالواقع . الإنسان وفق سلوكياته يبدو مهزوما من تشوه الظروف الاجتماعية الاقتصادية التى ساهمت فى تشكيل انسحاباته من الواقع ، ودخوله فى

حياة العيش والتحليق فى الهواء بفعل ما يتعاطاه . إن الحالة التى تجعل معظم الشباب فى منطقة الدراسة يسلكون هذه التصرفات ، التى من جانبهم تعطى لهم معنى خاص للوجود ، ما هى إلا هزيمة لمعنى الوجود، أو قل أنها حالة رفض غير مباشر للوجود وإحباط ، وخروج على المنظومة الأخلاقية .

إن السلوك المنحرف فى تصورنا هو نتيجة مباشرة لكوكبة من نتائج اجتماعية واقتصادية ، تبدأ من الفقر والتفكك الأسرى وتنتهى إلى عدم الاشتغال وكثرة أفراد الأسرة وضيق المسكن وعدم ملائمته اجتماعيا واقتصاديا وصحيا ، ذلك الذى يدفع الشاب إلى الخروج إلى الشوارع التى تعتبر المدرسة الأولى لتعلم كافة أنواع الانحراف .

وحول فقر هذه المنطقة من الخدمات ترى إحدى الحالات :

" ... إحنا لما حد بيعيا مننا إما بنلجأ إلى الداية فى الولادة .. أو بنروح للدكتور اللى فى الجون أو فى الحواتم أو فى أى حته فى الفيوم .. ولما يبقى فى حالات صعبة بنروح المستشفى العام فى الفيوم .. ده كمان المدارس هنا مفيش المدارس كلها حوالينا ، ومفيش ولا مدرسة هنا .. مش بس كده ، ده احنا لما بنعوز نجيب العيش بنجيبه من بره الشيخه شفا ... المنطقة دى فقيرة فى كل حاجة .. دى ناقصها حاجات كتير ... بس مفيش إمكانيات تخلينا نسيبها وندور على حاجة تانيه .. "

ويستطرد صاحب الحالة فيقول ..

" ... والمنطقة دى أنا متهيألى إنها مش من الدولة .. مفيهاش حاجة خالص .. الدولة مش عارفة أن فيه منطقة اسمها الشيخة شفا .. ده حتى

مفيهاش حتى نقطة شرطة .. وكمان مش واخده بالها أن الناس بتمـرض من إهمالها ليها .. الزبالة فى كل حته .. المجارى طفحه دايما .. الميه مش كويسه والبيوت كلها مفهاش .. الناس هنا كلها أمـراض مـن الحاجـات دى .. "

وإذا كان لكل مجتمع من المجتمعات المنعزلة ثقافته الخاصة ، فإن هذا المجتمع هو الآخر له ثقافته ، خاصة تلك المرتبطة بـالجنس والمخـدرات .. فهناك من يبيـع الأثنيـن معـا ، وآخـرون مـن يروجـون لهمـا .. فعلـى سبيل المثال نجد أن هناك فيمـا يتصـل بـالجنس مـن يحترفـه مقـابل لقـاء مادى وفى العلن ، وهناك من يمارسه فى السر والخفاء فضلا عن تواجـد النـوع المرئـى والمشـاهد منـه ، والمسـجل علـى أشـرطة الفيديـو والـذى يعرض له فى بعض المقاهى .... أما بالنسبة للمخدرات فهناك أيضا مـن يقوم بالمتاجرة فيه ، أو من يقوم بتعاطيها خاصة فى الأنواع الرديئة التى انتشرت فى الآونة الأخيرة. ويجدر أن نشير هنا إلى أن هنـاك مـن يقـوم بذلك ، وهو فى الوقت عينه يعمل مرشداً لدى الشرطة .

ولعل الطريف فى هذه المسألة أن المشاهدرات التى تحـدث بيـن نسـاء المنطقة هى التى تفضح كل ما سقناه قبل قليل .. إنه أثناء الشـجار غالبـا ما يتم التعرف على التى تبيع جسدها أو التى تفعل الجنـس مـع جارهـا ، أو الذى يقوم ببيع نفسه للجهاز الأمنى ، أو الذى يقوم بترويج المخدرات، أو الذى يشاهد أو تشاهد الأفلام الجنسية . إن كل ذلك يعلوا على السـطح لمجرد أن يحدث العراك بين الشباب أو النساء وبعضهن البعض .

وعلى كل فإن هناك جمعاً من الروايات التى توضح مشاهد هذه الظاهرة ، التى تبرز أسماء وصفات أبطالها الذين يتمتعون بصفات خاصة وينطبق عليهم المعنى القانونى للجريمة ، تلك التى تبدأ بالتشرد وهتك العرض والسرقة إلى الدعارة والتهريب والمخدرات والترويج . إن الروايات التى قدمت عن هذه الأشكال تبدأ من عملية التسرب الدراسى إلى التشرد ، إلى القباضيات الذين يشتهروا باستخدام السلاح الأبيض والقتل والكرىّ إلى السكارى والمخدرين ، التى تجتمع فيها كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية أو بمعنى آخر ، التي يساهم فيها الجهل والفقر والصحبة أو الشلة .

ويجدر أن نشير أن حالات الانحراف فى هذه المنطقة هى حالة عامة، إذ نجد أن هناك أسراً بعينها تتصف بصفة معينة ، بمعنى أن هناك أسراً تعرف بالشقاوة أو السرقة أو القتل ، أو تهريب وجلب المخدرات ، وأخرى تبيع وتروج ، وأخرى تعرف بالدعارة ، إلخ .. والواقع أن لكل أسرة مكان أيضا يشتهر بذلك لممارسة أشكال السلوك المنحرف الذى يلتصق بها ، والتى يمكن أن نطلق عليها هنا بعبقرية المكان المنحرف . إن القصص والبطولة التى يسوقها أهل المنطقة ترتبط بهذه الأماكن وهذه الأسر ، فضلا عما يحاك أيضا من قصص تتم فى وضح النهار وفى الأزقة والحوارى أو ما نطلق عليها بالفواصل ، أو فى المقاهى ، أو فى بعض أطراف المنطقة خاصة التى تلتقى بها المناطق الزراعية القائمة على أطراف المنطقة .

ووفق ما يسود فإننا يمكن أن نقسم ظاهرة الجنس فى هذه المنطقة إلى(*):

١- من يقدم زوجاتهم أو الأخريات مقابل الحصول على نقود أو ما نطلق عليه بالقواد .

٢- من تقدم صحباتهن أو قريباتهن مقابل الحصول على نقود أو ما نطلق عليها بالمتفاوضة أو القوادة .

٣- من تقدم نفسها مقابل الحصول على نقود أو ما نطلق عليها بفتيات الشوارع .

٤- من تمارس الجنس مع من ترغب أو ما نطلق عليه بالممارسة الخاصة.

وغنى عن البيان أن كل هذه الأنواع إما أن تمارس الجنس فى داخل المنطقة ، أو بخارجها ، بمعنى أنها يمكن أن تقدم تجارتها بداخل المنازل أو الحجرات ، أو أن تسحب نفسها إلى خارج المنطقة حيث الطلب.

إن المتأمل فى أنواع الدعارة السابق الإشارة إليها ، يجد أن معظمها كان بدافع المال أو الفقر ، ناهيك عن ضعف الوازع الدينى والخلقى والأيمانى الذى يقف منها موقفا رافضا لها ، والوعى الصحى الذى يجهله أصحابها وما يجلبه من أمراض ترتبط بتعدد الزناه .

(*) لاحظ هنا أننا أخفينا لكثير مما يرتبط بهذه الظاهرة لأعتبار أنه أحد الثالوث المحرم فى مجتمعاتنا .

إن تعدد أنواع الدعارة يجعلنا نرى فى الفقر وعدم ملائمة المسكن من أهم العوامل التى تدفع بالنساء إلى ممارسة المحرمات ، فالأول – أقصد الفقر – أمره محسوم ، أما الآخر ، فإننا نعنى به ، أنه نتيجة للتزاحم فى السكن ، ولتعدد أغراض السكن ، أى أن الحجرة قد تكون لمكان النوم والاستضافة والإقامة ، كل ذلك ساهم فى اطلاع أفراد الأسرة مبكراً على الممارسات الجنسية بين الكبار ، الأمر الذى ساهم وغرس هذا الفعل لدى الصغار ، وجعل من هذا الشئ أمراً غير منكورا على مدار الزمن لدى الممارسين سواء بين الذكور أو الأناث .

وفى إطار الحديث عن الجنس ، فإنه على الرغم من أنه انصب على الموقف الأخلاقى للنساء ، فإنه لم يدر أى تعنيف أو تأثيم للرجال ، بمعنى أن لا يجوز للنساء ، بينما قد يجوز للرجال ، أى أن الرجال يخرجون من هذه العلاقة منتصرين ، فالغلمان أيضا لم يتأثروا بذلك ، إذ لم يتطرق الحديث من قريب أو بعيد عن الجنسية المثلية فى هذا الإطار ، وهذا ما سنؤكده فيما بعد.

وللتطرق إلى بعض الظواهر الاجتماعية فى منطقة الشيخة شفا ، وهى المرتبطة بأزمة الزواج والعلاقات الجنسية ، فإنه منذ الوهلة الأولى ينبغى أن نعدد الأسباب – بشكل عام – التى تقف معاندة للزواج ، فهناك أسباب إرادية وأخرى قسرية .

فمن خلال الواقع الأمبريقى لم يستدل الباحث على وجود أسباب إرادية تماما ، التى من خلالها يعزف الشاب عن ذلك . إنه وفقا لتحليل بعض الحالات التى تمت مقابلتها فى إطار منطقة البحث نجد أنه بالرغم

من أن الشباب يستطيعون ان يلبون احتياجاتهم الجنسية بطريق غير شرعية ، خاصة عن طريق الصداقة بين الجنسين ، إلا أن هناك موقفاً أخلاقية تحول دون إتمام ذلك بشكل مستمر ، خاصة وأن منازل ومنطقة الدراسة لا يمكن أن تساعد على ذلك . وإذا كانت الأسباب الإرادية ترجع في جملتها إلى تأمين الارواء الجنسي بطريق أو بآخر ، أو إلى استبعاد هذه الفكرة تماما فإن ذلك لم نستطيع أن نستدل عليه .

وفي الوقت الذي لم نستدل فيه على أسباب إرادية لعزوف الشباب عن الزواج ، في الوقت الذي نستطيع أن نضع أيدينا على مجموعة من الأسباب القسرية التي تقف حائلا أمام إتمام الزواج ، وهذه الأسباب هي: ارتفاع المهور ، وأزمة السكن ، والبطالة . لقد أضحت كل هذه الأسباب من الأشياء تحد من عملية تكوين الخلايا الاجتماعية ، بل أضحت مصدراً للاضطهار الاقتصادي والاجتماعي .

وفق ذلك يمكن ان نسوق أحد الآراء التي كشفت عنها الدراسة :

"... الواحد فينا طبعا عايز يتجوز ، هو في حد عايز يفضل قاعد كده .. ده حتى الوحدة قاتلة .. مفيش حد يقدر يقعد كده من غير جواز .. إلا لو الواحد عايز يغضب ربنا ويمشي في الحرام .. وكما لو كان كده مفيش إمكانيات تساعد الواحد على كده .. الحاجات دي عايزة فلوس وإمكانيات .. ده حتى مفيش المكان اللي يساعد على كده ده الواحد لو مش مع واحدة اليومين دول اللي في آخر المنطقة هيعرف ، كل حاجة مكشوفة .. في حاجات كتير تمنع الواحد يمشي زي ما هو عايز ... في حاجة اسمها العيب .. لكن فيه أسباب كتيرة تخلي الشاب مننا

ميقدرش يجوز اليومين دول أول حاجة مفيش شغل ، وكمان مفيش سكن ، والداهية الكبيرة إن المهور غالية .. انا معاك إن الحاجات دى كلها بتمنع الجواز لكن الشباب اليومين دول يعملوا أيه .. احنا غلابة..."

واستكمالا للحديث عن العلاقات الجنسية المرتبطة بعدم الزواج ، فإنه يتضح إلى جانب العلاقات غير الزواجية ، ما هو مرتبط بالتدهور الأخلاقى ، فإذا كان هذا المجتمع يمتنع فيه عمليات الغلمانية أو اللواط ، فإنه يظهر فيه ما يسمى بالاستمناء أو العادة السرية ، أو السحاقية بين النساء وخاصة الفتيات . إن تدنى الأخلاق الجنسية دائما ما يرتبط بالأخلاق العامة التى تنحو نحو الانحدار بشدة . إن أزمة الجنس والزواج وأزمة الأخلاق يعد نتاجات وثيقة الصلة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع. لقد تزامن مع هذه التغيرات أزمات معيشية مثل أزمة السكن والبطالة والتضخم ، تلك التى تساهم فى التدهور الأخلاقى .

لقد ترافق التدهور الأخلاقى مع التغير فى النظام الاجتماعى الاقتصادى . إن كل نظام اجتماعى يصوغ الأخلاق التى تناسبه ، ومن ثم فإن التدهور فى النظام الاقتصادى الاجتماعى ، يفرض هو الآخر تدهورا موازيا فى القيم الأخلاقية ، فما هو محرم أو محظور ، أضحى الآن بفعل هذه التحولات غير ذلك ، كما أن ما هو مخل بالعرض والشرف فى القديم ، لم يعد فى الوقت الحاضر هو هو . لقد أصبح لكل فرد فى المجتمع قيمه الخاصة ، التى بها يستطيع أن يستحل تصرفاته

دون وازع أو ضمير أو دين . إن تكييف الفرد لقيمه الخاصة وفق ما هو سائد يجعل لكل منهم بوصلة ذاتية توجه سلوكه فى إطار الظروف الاقتصادية التى تقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات النفسية والبيولوجية والحياتية .

إن كل ما سبق يمكن أن نسلم به من خلال ما ساقه أحد مفردات هذا البحث الذى قال :

" ... أيوه فيه في المنطقة نوعين من الجنس ، واحد معلن وده بسيط ومحدد في الناس اللى معروفين وليهم ملفات فى الاداب ، والتانى غير معلن .. وده بيكون بين بنت وولد .. أو بيكون بين بنت وبنت ... أنا عايز أقولك مفيش جنس بين ولد وولد أحنا منعرفش ده .. لكن النوع الثاني بين بنت وتانيه موجود .. احنا هنا فى الحته نعرف أن " فلانه " .. بتمارس الجنس مع صاحبتها " فلانه " ولكن احنا مالنا ، ما هو ده أحسن ما تمارس مع راجل .. الكل بيسلك نفسه ، هيعملوا أيه مفيش فلوس عشان يجوزوا ، ومفيش شغل عند الشباب .. أهو الشاب مننا إن مكنش يعرف حد أو معاه فلوس أهو بيصرف نفسه بينه وبين نفسه ، والطرق كتيرة ومحدش شايفه .."

وبالنظر إلى مسألة الأرواحية كنمط للتفكير (*) ، والتى تميز من خلالها بين إلى ثلاث أنماط ، وهى السحر والدين والعلم ، فإذا نظرنا إلى

(*) حول هذا المفهوم راجع : مقاله الأرواحية والسحر وطغيان الأفكار ، فى : سيجموند فرويد ، الطوطم والتابو ، ترجمة بو علي ياسين ، دار الحوار ، الطبعة الأولى ، سوريا ، ١٩٨٣ ، ص ص ٩٧-١٢٢ .

الأولى وهى التى تتعلق بالسحر ، فإنه يشير إلى تسخير قوى ميتافيزيقية تسعى إلى إخضاع الحوادث الطبيعية للأرادة البشرية ، وحماية الفرد من الأعداء والأخطار ومنحه القوة لإلحاق الضرر بأعدائه ، والثانية فإننا ننظر إليها فى ضوء تأويل الدين لمختلف الإشكاليات الحياتية ، أما الأخيرة ، فإننا نقصد بها وضع كل شئ أمام محكات العلم والتقنية التى غالبا ما تأتى إلينا فى صورتها المتهالكة أو المستهلكة .

وفيما يتعلق بالنمط الأول وهو السحر ، فنجد أن هناك قسطاً واسعاً من سكان هذه المنطقة يلجأون إليها ، خاصة فى المسائل المتعلقة بالمسائل الجنسية والأنجاب والأمراض والزواج والطلاق . إن ثمة اعتقاداً يسود بين سكان المنطقة بقدرة الجان على تجاوز الأزمات التى تعترض الفرد فى المسائل التى أشرنا إليها قبل قليل ، ويدل على ذلك الحديث الذى ساقه أحد المبحوثين :

" ... أيوه هنا فيه ناس كتير بتلجأ إلى الحسر .. الفيوم مشهورة بالناس دى .. أنا واحد من الناس اتربطت مرة ، ورحت " بنى صالح " واتفك الربط بتاعي، وفيه ناس تانية راحت عشان تطلع العمل .. والعمل ده أنا شفته مع واحد صاحبي والشيخ بيطلعه لنا من طبق كان موجود متغطى موجود أمامي .. أوعه تقوللى أن النور كان مطفى .. لا .. أنا كنت شايف كل حاجه ، ومفيش هنا خداع ولا حاجة .. لا أنا شفت بعيني .. وفيه نا بتروح لشيوخ تانية مش هنا بس ده كمان فى بنى سويف ، بوص فى البيت اللى جنبنا .. الست أم .. (فلان) راحت قبل ماتجيب الواد ده عشان تخلفه .. وربنا كرمها وبعدها خلفت ... ده فيه

ناس كمان لما بتروح للدكاتره ومتبخفش بتروح للشيوخ اللى بيشتغلوا بالسحر ، وبيوصفلهم الدوا ... ده كمان بيجيبوه من الأجزخانة ... "

وحيث أن هناك تأكيداً على سيادة السحر ، فإن هناك أيضا سيادة على استخدام التفكير الدينى الذى به ومن خلاله يتم تسويد الأمور وتأبيدها انتظاراً للفرج الآلهى لكل إشكالياتهم الحياتية التى يواجهونها .. تعال معى نضع أيدينا على ذلك من خلال الكلام الذى تطرحه إحدى الحالات وفى ذلك تقوم :

" ... طبعا كل حاجه بإرادة ربنا .. أنا همسك شغل منين .. لو ربنا مقدر وكاتب إنشاء ا لله هيجينى الشغل .. يا عم إحنا هنعترض على إرادة ربنا .. أنا لو عملت ايه برضه اللى كاتبه كاتبه .. إحنا هنضرب الأرض هتزرع بطيخ .. يا عم كل حاجه بالصبر .. وإن صبرت هتنول .. أمال هو خالقنا ليه ... "

وإذا كنا فيما سبق نفهم أن هناك تغييب للوعى من خلال الاستناد إلى الدين، وعدم تجاوز الفرد لواقعه ، فإن هناك أيضا من يستخدم الدين فى تجاوز هذا الواقع ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو سيادة بعض أفراد الجماعات الأسلامية التى كانت ترى من هذه المنطقة ملاذا للبعد عن عيون الدولة وجهازها الأمنى .. ويمكننا أن نستدل على ذلك من خلال صاحب الحديث السابق الذى يرى :

" ... أيوه كان هنا زمان فيه ناس ملتحين كانوا بيصلوا فى الجامع اللى فى منشية البكرى ، وهمه زمان كانوا بيصلوا فى الجامع وبيعملوا

دروس فى الدين .. وكان بيشتموا الحكومة .. ولما الحكومة عرفت كده قاموا قبضوا عليهم ومعدش عندنا هنا إلا ناس ميعرفوش إلا الصلاه ..."

وإذا كنا قد عرجنا على نمطين من أنماط الأرواحية ، فإن النمط الثالث والأخير ، ألا وهو العلم ، لن نجد له صدى يذكر لدى المبحوثين، سواء فى أحاديثهم ، أو فى استخداماتهم .

وفيما يتعلق بعلاقات القهر والتى يمكن أن نختزلها فى إطار هذا البحث فى القوة التى تفرض على الفرد من خلال عمليات التسلط سواء بالنسبة للدولة أو أجهزتها ، أو المالك الذى يتحكم بقوته فى الأشياء ، أو الموظف الذى يمنح ويمنع ، أو فىالقوة الخارجية . وفى إطار هذا التعريف بعلاقات القهر ، فإنه يمكن القول أن هذه المفردات ترتبط فيما بينها بسلسلة من الحلقات التى تفقد المرء السيطرة على كل أموره ، وفى الوقت عينه خضوعه خضوعا تاما لها .

إن العلاقة بين الطرف المتسلط والآخر الخاضع ، لا يعنى سوى التدنى والانسحاق وشيوع تصرفات الاستكانة والاستسلام للواقع القائم ونفى فكر التمرد والثورة على ذلك الواقع . إن الأذعان لهذه العلاقة ، تعنى استمرارية القهر إلى ما لانهاية ، وبقاء السيد سيداً ، فى مقابل بقاء الرضوخ للواقع المر للتابع أو الخاضع أو المقهور . إن عمى المقهور عن تأمل واقعه من أجل تجاوزه ، لايعنى سوى الاتكالية والرضوخ إلى الخرافة والقدرية ، وذلك هو ما نستدل عليه من خلال المقتطفات التى

أوردناها قبل قليل فيما يتعلق بأطراف مسألة الأرواحية المتصلة بالسحر والدين (*) .

وإذا كنا قد عرجنا فيما سبق على بعض - وليس كل - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمنطقة البحث ، فإننا تركنا بقصد الجوانب الأخرى لكى تقرره لنا أداة البحث الأخرى وهى أداة الاستبيان، حيث أن هذه الأداه وفقا لتكنيكاتها لا تسمح بأن تلم كل أطراف الخيوط مجتمعة ، خاصة وأن الباحث فى سؤاله من خلال بنود الاستمارة يجد موانع قيمية تقف حائلا أمام الحصول على البيانات اللازمة ، ناهيك عن أن المبحوثين عادة ما يقدمون إجابات غير صادقة ، او يقدمون إجابات روتينية فيما نريد الحصول عليه ، خوفا من المسآلة ، وترهبا من أن نكون أحد آليات الدولة .

(*) تتفق هذه الخصائص كلها مع الخصائص الذهنية للتخلف للمزيد أنظر :

مصطفى الحجازى ، التخلف الاجتماعى : سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص ٥٩-٧٣ .

الفصل الخامس

قاع المدينة : الوصف والتركيب

تمهيد :

يعتبر مصطلح قاع المدينة [*] من المصطلحات التى تضم حكما قيميا وأخلاقيا فى الوقت آنه . وإذا كان هذا المفهوم وفقا للرواية التى حملت هذا الاسم ، تعنى أنها تشير إلى الشرائح الاجتماعية التى تمارس حياتها دون التزام واضح لمنظومة القيم السائدة ، فإننا هنا لا نقصد به الحكم الأخلاقى والقيمى ، بقدر ما نقصد به بعده الجغرافى أو المكانى ، أو الاجتماعى ، فحيث يوجد أى بناء ، فهناك ما هو علوى ، وما هو سفلى.

إننا نقصد بهذا المفهوم ذلك المكان الطرفى من المدينة الذى يضم بين جنباته الشرائح الاجتماعية المتباينة ، ويكون له شخصيته المتميزة ، سواء فى علاقاته أو نمطه المعرفى أو القيمى ، أو حتى لغته وسلوكياته. إنه ذلك العالم المنكفئ على ذاته ، الذى يضم خليطا من الشرائح الاجتماعية المتمفصلة مع ذاتها ، أو قل أنه الذى يخترق الآن معظم الشرائح . نتيجة الأوضاع الرثة للتطور ، ولمسائل التحضر البرث الذى يعتبر من الصفات الفارقة لمعظم بلدان العالم الثالث .

وإذا كان هذا الفصل قد حمل عنوان قاع المدينة ، فإنه بالأساس يسعى إلى وصف طبيعة منطقة البحث ، لكى يقدم تحليلا وتفسيراً وتأويلا

(*) استعرنا هذا العنوان ليناسب موضوع دراستنا أنظر :

سهير سلطى التل ، قاع المدينة ، جدل "مجلة" ، العدد الرابع ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٨ - ٢١٥ .

للبيانات ، بقصد الكشف عما يعترى هذا المجتمع من مشكلات مادية وثقافية . بمعنى آخر ، أن هذا الفصل يسعى إلى الوقوف على الطبيعة الأيكولوجية والمورفولوجية لمجتمع نشأ على أطراف الحضر ، وأخذ رداءاً عشوائيا فى التكوين والطبيعة إلى الحد الذى يمكن وصفه بأنه مجتمع شاذ حضريا يتسم باللاتجانس سواء من ناحية البيئة أو من ناحية الديموجرافيا ، أو حتى من ناحية التركيب الاجتماعية والوعى الاجتماعى.

أولاً : شخصية مجتمع الدراسة :

أ- الحالة الاجتماعية

أقيمت هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونة من نحو ٥٪ من العدد الإجمالى لسكان منطقة الشيخة شفا الذى يبلغ تعداد سكانها نحو ١٢ ألف نسمة، ولما كانت الدراسة الراهنة تركز على أرباب الأسر فى هذه المنطقة، فإنه وفقا للنوع نجد أن نسبة الذكور فى عينة الدراسة بلغت نحو ٩٠,٩٪ ، بينما بلغت نسبة الإناث نحو ٩,٩٪ ، وهذا يعنى أن نسبة كبير من عينة البحث تخضع لسيطرة الأب أو للسيطرة البطريركية ، وبحكم فقدان هذا الأب، فقد جاءت السلطة المطريركية ممثلة لنسبة قليلة جداً [أنظر الجدول رقم (١)]

جدول رقم (١) يوضح نوع عينة البحث

النوع	العدد	٪
ذكر	٥١٢	٩٠,٩
أنثى	٥٦	٩,٩

وبالنظر إلى عمر هذه العينة نجد أن سن الشباب يشكل جزءاً متعاظماً فيها ، وذلك باعتبار أن سن الشباب (القوى العاملة) وفقا للتقسيم الديموجرافى يبدأ من سن ١٦ سنة إلى ٤٥ سنة ، فوفقا لفئات العمر كما هو موضح فى الجدول رقم (٢) ، نجد أن الفئة العمرية من ٢٠-٣٠ سنة بلغت نحو ٩٨,٩٪ من مجموع العينة ، وأن الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ قد شكلت نحو ٣١,٥٪ ، وبلغت الفئة العمرية من ٤٠-٥٠ نحو ١٢,٧٪ ، أما الفئة من ٥٠ فأكثر فنجد أنها حظيت بنحو ١٦,٩٪ . إن المتأمل فى هذه النسب يجد أن من الفئة الأولى إلى الفئة الثالثة (من هم فى سن العمل) قد شكلوا ما يقرب من ٥/٤ العينة ، بينما ما يقرب من ٥/١ الباقى كان من نصيب الفئات التى فى حكم الشيوخ .

جدول رقم (٢) يوضح العمر لعينة البحث

العمر	العدد	٪
٢٠-٣٠	٢٢١	٣٨,٩
٣٠-٤٠	١٧٩	٣١,٥
٤٠-٥٠	٧٢	١٢,٧
٥٠ فأكثر	٩٦	١٦,٩
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وبالنسبة للحالة الاجتماعية لهذه العينة ، فإن الجدول رقم (٣) يوضح أن هناك نحو ٩,٩٪ من الأرامل اللاتى قبرن أزواجهن ، أو قل أنهم هم الذين يقومون بأدوار الرجل ، أو يقودون مسيرة البيت بدلا من الرجل ، وفى جانب هؤلاء نجد أن هناك نحو ٢,٦٪ من المطلقين الذين انفصلوا

عن أزواجهم أو زوجاتهم نتيجة لوجود خلافات أسرية ، أو قلّ لعدم التكيف بين الرجال والسيدات ، ذلك الذى يرجع لطبيعة الاختيار للزواج أو للحالات الاقتصادية المزعجة التى ينجم عنها فى الغالب عملية الانفصال ، أما بقية النسب ، فكانت من نصيب المتزوجين ، الذين بلغت نسبتهم نحو ٨٧,٥٪ من مجموعة عينة البحث .

جدول رقم (٣) يوضح الحالة الاجتماعية لعينة البحث

الحالة الاجتماعية (*)	العدد	٪
أرمل	٥٦	٩,٩
متزوج	٤٩٧	٨٧,٥
مطلق	١٥	٢,٦
متزوج من أكثر من امرأة	-	-
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وحول مهنة عينة البحث ، نجد أن الجدول رقم (٤) يكشف عن أن هناك نسبة كبيرة من الحرفيين بلغت نسبتها ما يزيد قليلا عن الثلث ، ثم يأتى بعد ذلك من لا يعمل بنسبة تقدر بربع العينة ، وتحتل المرتبة الثالثة

(*) تم استبعاد أربع حالات من بقية مجموع العينة ٥٪ من مجموع سكان منطقة الشيخة شفا ، نظراً لعدم انطباق وضعية البحث الراهن عليهم حيث يدخلون فى باب الاعزاب.

فئة من يعمل بالقطاع الخاص – بأقل من الربع قليلا – ، ثم أخـيرا يـأتى من يعمل بالحكومة .

ويعنـى ذلـك أن هنـاك مـا يزيـد عـن ثلـث العينـة لا يعملـون فـى قلـب الأعمال ، بل يعيشون على هامش العملية الاقتصادية ، أو ما يطلق عليه فى التصنيفات الديموجرافية بالقطـاع الثـالث غير الرسمى Informal الذى يرتبط بالأحرى بالأشياء الخدمية ، والذين لا يركزون علـى نوعيـة المسكن بقدر مـا يركـزون علـى مكـان يـأويهم ويرتبـط بعوامـل الدخـل الفردى .

جدول رقم (٤) يوضح مهن عيّنة البحث

نوع المهنة	العدد	٪
موظف حكومى	٨٠	١٤,١
قطاع خاص	١٢٠	٢١,١
حرفى	٢٢٤	٣٩,٤
لا يعمل	١٤٤	٢٥,٤
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وعن الحالة التعليمية للمبحوثين ، يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك نسبة الأميين فى هذه العينة تحتل نسبة متعاظمة تقترب مـن النصـف إلا قليلا ، إذ حققت نحو ٤٤,٧٪ ، بينمـا جـاء فـى المرتبـة الثانيـة مـن هـم حصلوا على مؤهل متوسط ، إذ بلغت نسبتهم نحو ٢٦,٨٪ ، ثم يأتى فـى

المرتبة الثالثة من يقرأ ويكتب ، إذ بلغوا نحو ١٩٪ . إن المطلع على هذه النسبة يستطيع أن يستدل على أن هذه المنطقة تعج بالمستويات الدنيا من الناحية التعليمية وهم من الذين لم يستطيعوا أن يكملوا تعليمهم أو تسربوا ، وبالتالى لم يكن أمامهم سوى الحرف أو الأعمال الهامشية لتكون مؤلا لهم ، وربما يرجع ذلك إلى أن سكان هذه المنطقة لديهم قناعات ، بأن التعليم ليس مجديا اقتصاديا ، فضلا عن تدنى مستويات دخولهم التى تقف حائلا أمام دفع أبنائهم لمواصلة التعليم آلاقتصادى ، الأمر الذى يجعل الأبناء مصدراً إضافيا للدخل .

جدول رقم (٥) يوضح الحالة التعليمية لعينة البحث

الحالة التعليمية	العدد	٪
أمى	٢٥٤	٤٤,٧
يقرأ ويكتب	١٠٨	١٩
تعليم متوسط	١٥٢	٢٦,٨
تعليم جامعى	٥٤	٩,٥
فوق الجامعى	–	–
مجموع	٥٦٨	١٠٠

ولمعرفة ما إذا كانت عينة الدراسة تهتم بتعليم الأولاد باعتباره رأسمالا ثقافيا واجتماعيا واستثماراً ، فنجد أن هناك ما يزيد عن النصف بقليل لا يقوم بتعليم أولاده ٥٦,٣٪ ، بينما يقوم بتعليم الأولاد نحو ٤٣,٧٪ من جملة العينة.

وعن الأسباب التى تدفع المبحوثين لعدم تعليم الأولاد (فمن الجدول رقم٦) ، نجد أن الأسباب جاءت مرتبة وفقا لأعلى الاستجابات ، وعلى النحو التالى :

أولاً : أن المدارس تبعد كثيرا عن منطقة الشيخة شفا (٤٤,٤٪)

ثانياً : أن التعليم يتطلب نفقات تفوق مستويات الدخول (٢٣,١٪) .

ثالثاً : أن تعليم الأولاد إحدى الحرف يجلب دخولا إضافية لأسرهم (٢٠,٦٪) .

رابعاً : أن الأولاد ليس لديهم الرغبة فى التعليم ، ومن ثم فهم يتكرر رسوبهم وتسربهم (١١,٦٪) .

جدول رقم (٦)

يوضح الأسباب التى أدت إلى عدم تعليم أولاد المبحوثين

ليه معلمتش أولادك	العدد	٪
التعليم تكلفته غالية	٧٤	٣٢,١
الأولاد بتجيب فلوس من الصنعة	٦٦	٢٠,٦
المدارس بعيدة	١٤٢	٤٤,٤
همه مش نفعين	٣٨	١١,٩
مجموع	٣٢٠	١٠٠

وإذا ما كانت عينة الدراسة قد أوضحت أن هناك نحو ٤٣,٧٪ يقومون بتعليم أولادهم ، فإن مراحل التعليم تنوعت بتنوع المستوى الدراسى والاجتماعى لدى عينة الدراسة ، ناهيك عن ارتباطه بمستوى الدخول والوعى بقيمة التعليم . فعلى سبيل المثال نجد أن التعليم الجامعى يحتل

المرتبة الأخيرة إذ حظى بنحو ١١,٩٪ ، ثم يأتى التعليم الثانوى بأنواعه فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,١٪ ، ويأتى فى المرتبة الثانية التعليم الإعدادى بنسبة ٣٠,٢٪ ، ثم تأتى المرحلة الابتدائية فى المرتبة الأولى بواقع ٣٧,٥٪.

ويجدر أن نشير هنا إلى أن ما سبق يشير بشكل أو بأخر إلى عدم وجود الطموح الاجتماعى والرغبة فى التحصيل العلمى ، وأن المكانة الاجتماعية والمراكز التى يخلقها التعليم لا تعد قبله يرضاها الأبناء . إن ذلك إن كان يعكس النظرة العامة للتعليم فى مجتمع طرفى ، فهو فى الوقت عينه يعكس موقع وقيمة الشهادات العلمية وما توفره من مكانات اجتماعية فى السنوات الأخيرة فى المجتمع برمته .

وفيما يتصل بالدخل الشهرى لمفردات عينة البحث ، نجد أن الجدول رقم (٧) يوضح أن هناك نحو ربع عينة الدراسة تعيش على أقل من ٥٠ جنيها ، ونحو ثلث العينة يعيش على دخل يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ جنيها ، ويقل عن هؤلاء بنحو ٢,٥٪ من يعيش على دخل يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ جنيها ، وإذا كانت هذه الفئات الثلاث آنفة الذكر قد احتلت نحو ٨٩,٣٪ من جملة العينة ، فإن النسبة الباقية قد انقسمت بين ٥,٦٪ منهم يعيشون على دخل يتراوح ما بين ١٥٠-٢٠٠ جنيها ، فى مقابل ٨,١٪ يعيشون على دخل شهرى أكثر من ٢٠٠ جنيها .

وإذا كان متوسط الدخل السنوى للأسرة على مستوى الجمهورية وفقا لمؤشرات بحث الدخل والأنفاق والاستهلاك للأسرة فى ١٩٩٦/٩٥ ، هو

٧٥٧٠ جنيها ، وأنه على مستوى الحضر هو ٨٩٤٠ جنيها ، فـى مقابل ٦٤٦١ جنيها فى الريف [1] ، فإنه وفقا لفئات الدخل السابقة ، فإنـه يمكن القول أن معظم هذه الدخـول تعيـش تحـت مسـتوى خـط الفقـر الأولـى ، خاصة أن هذه للإبقاء بالحد الأدنى للبقاء الفيزيقى ، خاصة إذا ما عرفنا أن هذا الخط يتحدد بالأساس بمن يقل دخله عن ٣٨٠ دولاراً أمريكيا فـى نهاية عام ١٩٩٤ : أى أنه من المفترض أن تكون هذه الفئات أو من فـى زمرتهم قد انتهى وجودهم الفيزيقى منذ وقت طويل ، لكـن لطبيعـة المعدمين الذين يتحايلون على المعايش ، فإنهم لازالوا على قيد الحياة [2].

جدول رقم (٧) يوضح الدخل الشهرى لعينة البحث

الدخل	العدد	٪
أقل من ٥٠	١٣٨	٢٤,٣
من ٥٠-١٠٠	١٨٦	٣٢,٧
١٠٠-١٥٠	١٦٦	٢٩,٢
١٥٠-٢٠٠	٣٢	٥,٦
٢٠٠ فأكثر	٤٦	٨,١
مجموع	٥٦٨	١٠٠

---

(١) الأهرام ، عرض لمؤشرات بحث الدخل والأنفاق والإستهلاك للأسرة فى ١٩٩٦/٩٥ ، ١٥ يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٥ .

(٢) راجع فى ذلك التحديد :

شحاتة صيام ، الدولة وإعادة إنتاج الفقر ، رامتان للتوزيع والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، ص١٠.

وبالنظر إلى حجم أسر عينة الدراسة (الجدول رقم ٨) ، نجد أنها تتسم بالكبر ، أو قل أن هناك إعراضا عن ما يسمى بالصحة الإنجابية تلك النغمة التى تروج لها الجمعيات الدولية الآن ، أو ما كان شائعا ويطلق عليه بتنظيم الأسرة ، ولكى ندلل على ذلك ، نجد أن الأسر التى تتكون من أكثر من ٦ أفراد قد بلغوا ما يقرب من نصف العينة ، حيث بلغوا نحو ٤٦,٨٪ ، ثم تأتى فى المرتبة الثانية الأسر التى تتكون من ٤-٦ أفراد ، إذ حققوا نحو ٢٦,١٪ ، ويأتى فى المرتبة الثالثة هؤلاء الذين يتكون أسرهم من ٢-٤ أفراد بواقع ٢٤,٨٪ ، أما الفئة الأخيرة فقد كانت من نصيب الأسر الين بلغوت أسرهم من ١-٢ فرد ، تلك التى حققت نحو ٢,٣٪ . ويمكن لنا القول فى هذا الصدد أنه برغم ضآلة نسبة الفئة الأخيرة (١-٢ فرد) ، إلا أنه ذلك لا يعود إلى الوعى بالمسألة السكانية أو بتنظيم الأسرة أو بالصحة الإنجابية بقدر ما يعود إلى حداثة الزواج أو إلى العوائق البيولوجية .

إنه مما سبق يمكن القول أن هذه الأسر لا تشغل بالها كثيراً بقضايا تنظيم الأسرة ، وانها مثلها مثل واقع المجموعات الاجتماعية التقليدية ترى ان الخلفة لها آثارها الاقتصادية ، أو أنها السند عند العوز والكبر ، أو أن مثل هذه الأشيار يقف الدين موقفا مناهضا منها .

جدول رقم (٨) يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين

عدد أفراد الأسرة	العدد	٪
من ١-٢	١٣	٢,٣
من ٢-٤	١٤١	٢٤,٨
من ٤-٦	١٤٨	٢٦,١
أكثر من ٦	٢٦٦	٤٦,٨
مجموع	٥٦٨	١٠٠

إن ما سبق يعكس أن مسألة النسل لن تتحول لدى الأكـثرين مـن عينـة الدراسة إلى قضية الاجتماعية ، إن الباعث الرئيسـى فـى تصورنـا لذلـك تجمع بين أطرافه مسائل اقتصاديـة واجتماعيـة ودينيـة ، كمـا أن التكـاثر السكانى يعد أحد عوامل التهميش فزيـادة الإنجاب لا يعين رب الأسـرة على تربيـة الأولاد تربيـة تجعل منهم قوى عاملـة مؤهلـة للدخـول إلـى ميادين العمل المنتج أو الجسمى . إن وجود مثل هؤلاء الأطفال كفائضين عن حاجه الأب وأيضا عن حاجة العمل ، يجعل هؤلاء لا يجدون أمـامهم سوى النشاطات الطفيلية والهامشية .

ب- حالة السكن والإقامة

وبالنظر إلى حالـة السكن وطبيعـة الإقامـة فـى مجتمـع البحـث ، فـإن الجدول رقم (٩) يكشف عن طبيعة السكن (ملك أم إيجار) ، ومـن خلالـه نجد أن هناك نحو ٢٤٪ من مجموع الدراسة يملكون منازلهم ، بينما نجد أن هناك نحو ٧٦٪ يستأجرونها .

جدول رقم (٩) يوضح طبيعة السكن

السكن ملك أم إيجار	العدد	٪
ملك	١٣٦	٢٤
إيجار	٤٣٢	٧٦
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وعما إذا كان هناك من يسكن أو يشارك هذه الأسر منازلهم ، فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك نحو ٧٤,٣٪ أفادوا أن هناك من يشاركهم السكن ، بينما نجد أن هناك نحو ٢٥,٧٪ ، أفادوا بعكس ذلك ، وبالاستفسار عن طبيعة العلاقة بين أفراد العينة ومن يشاركونهم ، فنجد أن الجدول رقم (١٠) يكشف عن أن مشاركة الأولاد احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٦٢,٣٪ ، ثم يأتى الأقارب فى المرتبة الثانية بنسبة ١٧,٣٪ ، وتأتى الأخوة بنسبة ١٢,٨٪ ، ثم تأتى المعارف من نفس البلد فىالمرتبة الأخيرة بنحو ٢,٥٪ . إن ذلك يعنى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لا ينفردون بذواتهم فى أماكن إقامتهم ، إذ يشاركون آخرين فى المسكن ذاته، وهذا يعكس مدى الاتصال لا الانفصال بين الأسر من جانب ، والامتداد المكانى بين الأفراد وبلدانهم الذين هجروها ، فضلا عن عدم سيادة الخصوصية .

جدول رقم (١٠)

يوضح مشاركة الآخرين ونوعياتهم لمساكن أفراد العينة

من يسكن معاك فى بيتك	العدد	٪
حد من أخواتك	٥٤	١٢,٨
حد من ولادك	٢٦٣	٦٢,٣
حد من الأقارب	٧٣	١٧,٣
حد من بلدك	٢٢	٥,٢
مجموع	٤٢٢	١٠٠

وفيما يتعلق بعدد غرف المسكن الذى يقطن فيه أفراد عينــة الدراسـة فإن وفقا للجدول رقم (١١) ، فإنه يتضح أن ما يقرب مــن نصـف العينـة إلا قليلا ٤٣,٦٪ قد ذكروا أن منازلهم تحتـوى علـى ثـلاث غـرف ، وأن نحو الثلث تقريبا ٣٤,٧٪ يسكنون فى غرفة واحدة ، بينما النسـب الباقيـة وهى نحو الخمس ٢١,٧٪ يسكنون فى غرفتين . وإذا كانت البعض منـذ الوهلة الأولى من هذه النسب ، قـد يـرى أن هـؤلاء خاصـة ممـن يتكـون منازلهم من ثلاث غـرف أن حالـة سكنهم تقـترب مـن المسـتوى المـادى الاجتمـاعى مـن سـكنى الحضـر ، إلا أن الملاحـظ لهـذه السـكنى يجدهـا تقترب من سكنى الريف فى شـكلها الفـيزيقى ، خاصـة وأن الامتـداد فـى مثل هذه السكنى امتداداً أفقيا وليس رأسيا .

جدول رقم (١١) يوضح عدد غرف المنزل

البيان	العدد	٪
غرفة واحدة	١٩٧	٣٤,٧
غرفتان	١٢٣	٢١,٧
ثلاث غرف	٢٤٨	٤٣,٦
أربع غرف	–	–
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وعن الأسباب التى دفعت أرباب الأسر من عينة الدراسة للتوطين فـى هذه المنطقة ، نجد أن الجدول رقـم (١٢) الـذى يختـص بتوضيـح ذلـك ، يحاول أن يستقر بها ، لذلك نجد أنـه فـى صـدر هـذه الأسـباب تـأتى أنـه

نتيجة لرخص الأرض بنسبة ٢٢,٢٪ ، ويلى ذلك لقربها من العمل بنسبة ١٧,٣٪ ، لتوفر السكن ورخصه بنسبة ١٣,٢٪ ، ثم لوجود الأهل والأقارب والأصدقاء بنسبة ٩,٣٪، ثم لانهيار المنزل السابق بنسبة ٨,٦٪ ، ثم لتوفير فرص العمل ٥,٦٪، ولأن هذا المنزل موروث بنسبة ٣,٧٪ .

جدول رقم (١٢)

يوضح الأسباب التى دفعت أرباب الأسر للإقامة فى هذه المنطقة

السبب	العدد	٪
لأنه إرث	٢١	٣,٧
الأرض رخيصة	١٢٦	٢٢,٢
وجود الأهل والأقارب والأصدقاء	٥٣	٩,٣
قربها من المدينة	١١٤	٢٠,١
السكن متوفر ورخيص	٧٥	١٣,٢
إنهيار المنزل السابق	٤٩	٨,٦
لقربها من العمل	٩٨	١٧,٣
لتوفير فرص العمل	٣٢	٥,٦
مجموع	٥٦٨	١٠٠

إن المتأمل فى الأسباب سالفة الذكر وفقا لترتيبها ، يستطيع أن يقف على مجموعة الأسباب التى دفعت بسكان هذه المنطقة إلى الإقامة والتوطين بها . وعلى الرغم من أن هذه الأسباب ليست جديدة فى مجملها لدى سكان المناطق الطرفية أو الرثة ، إلا أن الجديد فيها أنها لم تأتى كنتيجة لعمليات ، الجذب أو الخروج الريفى . إن هذه الأسباب

تجعل من هذه المنطقة امتدادا لسكنى الحضر ، حيث أن سكان الحضر خاصة من الطبقات الوسطى والدنيا حينما يضيق المكان بهم ، ولا يمكن أن يستوعبهم ، حيث الكثافة العالية من جانب والازدحام من جانب آخر ، وعدم توفر المساكن وأرقامه الفلكية فى اقتنائه ، فإنه لايجد أمامه بديلا إلا الإقامة الطرفية أو العشوائية أو المتخلفة .

وعن الوقوف على تعرف المبحوثين على هذه المنطقة ، فإن الجدول رقم (١٣) يوضح أن هناك نحو ٣٦,٣٪ قد تعرفوا على هذه المنطقة من ذواتهم، حيث أن الحاجة الاقتصادية ورخص المسكن وقربه من المدينة قد لعبت دوراً كبيراً فى ذلك ، وأنه لنفس الأسباب فإن نحو ٣٢,٥٪ قد تعرفوا على هذه المنطقة من قبل الأصدقاء والمعارف والجيران ، أما نحو الثلث الأخيرة، فإنه قد جاء من قبل المبحوثين ، الذين لهم دراية بأمور المنطقة خاصة إذا ما كانت هذه المنقة تعتبر هى أقرب المناطق لسكنهم ، وحيث يحول الارتفاع النقدى المبالغ فيه للسكن فى مناطقهم الأصلية ، أن يجدوا مكانا لهم فيها .

جدول رقم (١٣)

يوضح المصادر التى عن طريقها عرف المبحوثين السكن فى هذه المنطقة

البيان	العدد	٪
من الأسرة	١٧٧	٣١,٢
من الجيران والأصدقاء والمعارف	١٨٥	٣٢,٥
عرفت لوحدى	٢٠٦	٣٦,٣
مجموع	٥٦٨	١٠٠

ومن خلال إجابة المبحوثين عن مدة الإقامة فى هذه المنطقة ، فإن هناك نحو ثلث هذه العينة قد مرت على إقامتهم من ثلاث إلى أربع سنوات ، ثم نحو ما يزيد عن ربعهم قد أقاموا فى هذه المنطقة من سنة إلى سنتين ، وأن ما يزيد عن الخمس قليلا قد قطنوا فى هذه المنطقة من أربع إلى خمس سنوات ، وإذا كان ما سبق يمثل أعلى الدلالات من حيث ارتفاع النسب ، فإن أقلها ، من سكن فى هذه المنطقة من أقل من سنة حيث يمثلوا نحو ٦,٧٪ ، ثم يأتى من سكن فى هذه المنطقة أكثر من خمس سنوات حيث سجلت نسبهم نحو ٥,٩٪ ثم يأتى من سكن فى هذه المنطقة من ٢-٣ سنوات ، حيث سجلوا نحو ٢,٢٪ ، أن المتأمل فى النسب السابقة يستطيع أن يسجل هنا أن معظم عينة الدراسة سكان هذه المنطقة قد وفدوا على هذه المنطقة منذ وقت قريب ، تلك الفترة التى تأججت فيها نار أسعار المساكن ، أو التى سرعت فيها الدولة خطى تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى التي كان من شأنها أن زادت الأسعار بشكل ملحوظ ، خاصة حينما فتح الرأسمال عيونه إلى الاستثمار فى العقارات ، وساعدة فى ذلك مجموعة القوانين التى صكتها الدولة حماية وتشجيعاً له .

جدول رقم (١٤)

يوضح عدد سنوات الإقامة فى هذه المنطقة

البيان	العدد	٪
أقل من سنة	٣٨	٦,٧
من سنة إلى ٢	١٦٦	٢٩,٢
من ٢-٣	١٣	٢,٢
من ٣-٤	١٩٥	٣٤,٣
من ٤-٥	١٢٢	٢١,٥
من ٥ فأكثر	٣٤	٢,٩
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وعن المواد المستخدمة فى بناء المسكن الذى يقطن فيه أفراد العينة ، نجد أن الجدول رقم (١٥) يوضح أن هناك نحو ٥٣,٩٪ من عينة الدراسة يسكنون فى بيوت مشيدة من الطوب الأحمر والخرسانة ، وأن هناك نحو ٣٩,٤٪ يعيشون فى بيوت من الطوب اللبن ، وأن نحو ٦,٧٪ يعيشون فى بيوت بنيت من الحطب ، إن ذلك يعكس تناقضا حضريا فى طبيعة المساكن وطبيعة المواد التى منها قد خلقت وشيدت ، إن زيادات النسل والفقر فى هذه المنطقة هى التى جعلت من الأزمة أو التناقض الحضرى مظهراً أو شكلاً لها.

جدول رقم (١٥)

يوضح مواد البناء المستخدمة فى بناء المنازل فى هذه المنطقة

المادة المستخدمة	العدد	٪
حطب	٣٨	٦,٧
طوب لبن	٢٢٤	٣٩,٤
طوب أحمر وخرسانة	٣٦	٥٣,٩
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وعن الموطن الأصلى لأفراد العينة ، نجد أن الجدول رقم (١٦) يوضح أن جزءاً كبيراً من الدراسة جاءت من محافظة الفيوم ، إذ شكلوا نحو ٨٧,٧٪ ، بينما نحو ١٢,٣٪ جاؤا من خارج هذه المحافظة ، خاصة من محافظات الوجه القبلى ، بداية من الجيزة حتى قنا ، وبالنظر إلى مفردات هذه الاستجابات التى ضمها الجدول المشار إليه ، نجد أن

نحو ثلث العينة لم يأتى من خارج منطقة الشيخة شفا ، بل أنهم ولدوا وتربوا فى هذه المنطقة ، بينما نجد أن نحو ٥٧,٦٪ نجدهم نزحوا من مناطق أخرى من المحافظة ذاتها سواء كانت قريبة أو بعيدة .

وبالنظر إلى بقية المناطق الأخرى نجد أن محافظة بنى سويف تعتبر المورد الأول من خارج إطار المحافظة ، وذلك نتيجة لقربها من الفيوم ، ثم تأتى بعد ذلك محافظة الجيزة ، ثم سوهاج ، ثم المنيا وقنا ، وأخيراً أسيوط ، إن ذلك يعنى أن عمليات الجذب تأتى من المناطق الأقرب ثم تضعف رويداً رويداً حتى تضعف فى المناطق البعيدة.

جدول رقم (١٦) يوضح الموطن الأصلى لعينة الدراسة

الموطن الأصلى	العدد	٪
من المنطقة نفسها	١٧١	٣٠,١
الفيوم	٣٢٧	٥٧,٦
الجيزة	١٧	٢,٩
بنى سويف	٣٣	٥,٨
المنيا	٢	٠,٤
أسيوط	١	٠,٢
سوهاج	٥	٠,٩
قنا	٢	٠,٤
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وفيما يتصل بمدى توافر الخدمات فى منطقة البحث ، يتضح من الجدول الخص بذلك ، أن هذه المنطقة تفتقر إلى كثير من الخدمات ، ففى الوقت الذى ينضب فيه وجود المستشفيات والمدارس والصرف الصحى والمياه والمراكز الشباب .. إلخ من لخدمات ، فإنه يشير إلى مدى فقر هذه المنطقة ليس على مستوى الخدمة وحسب ، بل إلى تزايد الفقراء فى هذه المنطقة ، وذلك ما يسلم به طبيعة الدخول الذى أشرنا إليه فى موضع سابق ، فضلا عن ان سكان هذه المنطقة يتحايلون على مسألة وجودهم وبقائهم ليس على المستوى الرسمى ، ولكن على مستوى إمكانياتهم الشخصية وتصريفهم لأمورهم .

جدول رقم (١٧) يوضح مدى توافر الخدمات فى منطقة الدراسة

النوع	نعم	٪	لا	٪
المستشفيات	–	–	٥٦٨	١٠٠
الجوامع	٣٢٠	٥٦,٣	٢٤٨	٤٣,٧
المدارس	–	–	٢٦٨	١٠٠
المياه	١١٣	١٩,٩	٤٥٥	٨٠,١
الكهرباء	١٤٧	٢٨,٩	٤٢١	٧٤,١
الصرف الصحى(المجارى)	٥٤	٩,٥	٤١٤	٧٢,٩
مركز شباب	–	–	٥٦٨	١٠٠
حضانة	٤٤٥	٧٨,٣	١٢٣	٢١,٦
سينما ومسرح	–	–	٥٦٨	١٠٠

وعن مدى انتشار الجرائم فى منطقة البحث ، نجد أن هذه المنطقة تعج بالكثير من ذلك ، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه نحو ٨٦,٨٪ من حجم العينة، وعن أنواع هذه الجرائم ، فإن الجدول رقم (١٨) يوضح أن نوعية هذه تتمحور حول جرائم السرقة التى حظيت باستجابة ٤٩,٩٪ ، وجرائم الخطف باستجابة ٢١,٣٪ ، ثم أخيراً جرائم العنف بنسبة ٢٨,٨٪ . إن ذلك يعنى غياب أجهزة الأمن فى مثل هذا الجيب الحضرى، ناهيك عن ازدياد البطالة وعدم وجود سوى الأعمال غير الرسمية أمام سكان هذه المناطق .

جدول رقم (١٨) يوضح نوع الجرائم المنتشرة فى منطقة البحث

النوع	العدد	٪
جرائم سرقة	٢٤٦	٤٩,٩
جرائم خطف	١٠٥	٢١,٣
جرائم عنف	١٤٢	٢٨,٨
مجموع	٥٦٨	١٠٠

ثالثاً : فى العلاقات الاجتماعية والسلوك والصحة

وفيما يتصل بأساليب حل الخلافات فى المنطقة ، فقد أوضحت عينة الدراسة أن هذه الأساليب متنوعة وتختلف من أسرة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى ، وبالنظر إلى دلالات ذلك ، نجد أن هذه الأساليب

يختفى فيها دور الدولة وأجهزتها الأمنية تماما ، بينما يتصدر هذه الأساليب بناء القوة غير الرسمى (كبار المنطقة) إذ حققت نسبة ٤٥,٢٪، ثم يأتى فى المرتبة الثانية الحراك الأسرى بنسبة ٢١,٦٪ ، ثم يأتى اسلوب المقاطعة فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦٪ ؛ وفى الوقت الذى تجمع عينة الدراسة على وجود خلافات بين أسر المنطقة ، فى الوقت الذى يرى نحو ٢,١٪ من مجمعة عينة الدراسة على عدم وجود خلافات ، إنه يفهم من ذلك أنه على الرغم من هذه المنطقة لاتصدر عنفها تجاه اعتبارات أوضاعهم المادية والفيزيقية ، فإنهم يوجهونها ضد بعضهم ، بغض النظر عن الدوافع والأسباب التى تؤدى إلى ذلك .

إن الخصائص السابقة التى يدلنا عليها الجدول ، يوضح أن دلالاته تخصص الفئات الهامشية أو الفقيرة ، خاصة ما يتصل بالسلب وغياب عنصر المواجهة ، وهذا ما يجعلنا نرى أن التنظيم الذى يرى من هذه الفئات القوى الفاعلة للثورة شيئا بعيد المنال ، أو هو قد يكون خاص بمجتمعات بعينها .

جدول رقم (١٩)

يوضح أسلوب حل الخلافات بين سكان المنطقة

البيان	العدد	٪
بالتفاهم والحوار	٧٥	١٣,٢
بالشجار	١٢٣	٢١,٦
بالمقاطعة	٩١	١٦
بالرجوع إلى الشرطة	–	–
كبار المنطقة	٢٥٧	٤٥,٢
لاتوجد خلافات	١٢	٢,١
مجموع	٥٦٨	١٠٠

وحول أنماط السلوك الفردى لعينة الدراسة ، نجد أن الجدول رقم (٢٠) يوضح ان هناك نحو ٥٧٪ يدخنون ، وأن نحو ١,١٪ يتناولون المشروبات الروحية ، وأن نحو ٢١,٥٪ يقومون بتعاطى المخدرات ، وأن نحو ٣٥,٧٪ يرتادون المقاهى ، وأنهم جميعا أيدوا عدم ذهابهم إلى المسرح والسينما . إن ذلك يعكس السلوك الفردى اليومى والعادات السلوكية الخاصة بالفرد . وإذا كانت هذه السلوكيات لدى الفئات المهمشة تتسم بالتجانس والتشابه ، إلا أن بعضها غير صادق ، خاصة وأنها تحمل دلالات اجتماعية وسلوكية تتصل بالميل إلى المحافظة والخروج عن التقاليد وأحكام الدين ، وهذا ما تعكسه النسب المتصلة بالأشياء التى لا يلفظها المجتمع (مثل التدخين والذهاب إلى المقهى) ، والأخرى التى يقف منها المجتمع موقفا مضاداً (مثل المشروبات الروحية والمخدرات) .

جدول رقم (٢٠) يوضح أنماط السلوك الفردى (*)

البيان	العدد	٪
هل تدخن	٣٢٤	٥٧
هل تتناول المشروبات الروحية	٦	١,١
هل تتعاطى المخدرات	١٢٢	٢١,٥
هل تذهب إلى المقهى	٢٠٣	٣٥,٧
هل تذهب إلى السينما والمسرح	-	-

(*) يسمح بأكثر من استجابة

وعن الحالة الصحية لدى أفراد عينة الدراسة ، فقد أوضحت أن عينة الدراسة تعانى من مجموعة من الأمراض ، فحسب الجدول نجد أن نحو ٢٣,٢٪ يعانون من أمراض الصدر والجهاز التنفسى ، وأن نحو ٤٦,٧٪ يعانون من أمراض الجهاز الهضمى ، و٤٣,٥٪ يعانون من أمراض العظام ، وأن ٦٤,٣٪ يعانون من أمراض السكر والضغط والقلب والبلهارسيا ، وإن كان ذلك يعكس طبيعة الواقع الاجتماعى سواء القديم أو الجديد ، بمعنى الواقع الذى أتوا منه أن أو من الواقع الذى يعيشون فيه الآن ، فإنه فى الوقت ذاته يعكس العوامل التى ساهمت فى إفراز هذه الأفراد ، تلك التى تمثل سوء التغذية وغياب المسكن الصحى ، وضمور الوعى الصحى والبيئى وغياب الرقابة الصحية ، وانعدام وجود المؤسسات والرقابة الصحية فى هذه المنطقة.

وحول أساليب النزاعات الأسرية ، فتوضح الدراسة الميدانية أن هناك نحو ما يفوق ربع العينة يرى أنه ليس هناك نزاعات أسرية ؛ أما الباقى ويمثل نحو ٦٩٪ يرون عكس ذلك ، ويردون أسبابها إلى الأنفاق المادى ومستوى المعيشة بنحو ٢٠,٢٪ ، والعلاقة مع الأهل بنحو ١٧٪ ، والعلاقة مع الجيران بنحو ١٤,٨٪ ، وتربية الأولاد بنحو ١١٪ ، والقيام بالأعمال المنزلية بنحو ٦٪ .

إن المطلع على النسب السابقة يجد أن أكثر المشاكل تعود إلى مسائل الأنفاق على المستوى الحياتى والحاجات الضرورية ، وهى تعد أكثر الأمور محركة للمشاكل والمثيرة للتوترات نظراً لتدنى دخول هذه الفئات،

ثم تأتى بعد ذلك مسائل العلاقات سواء مع الأهل أو الجيران وتربية الأولاد ، وهذا يعنى أن المرأة فى مثل هذه المجتمعات بتدنى وعيها وطبيعتها فضلا عن المحيط الاجتماعى والطبيعة السائدة والعلاقات المتداخلة ، هى التى تخلق وتثير التوترات والمشاكل سواء على المستوى الجوانى أو البرانى للأسرة .

جدول رقم (٢١) يوضح مصادر الخلاف داخل أسر عينة الدراسة

البيان	العدد	٪
الأنفاق المادى ومستوى المعيشة	١١٥	٢٠,٢
القيام بالأعمال المنزلية	٣٤	٦
تربية الأولاد	٦٢	١١
العلاقة مع الأهل	٩٧	١٧
العلاقة مع الجيران	٨٤	١٤,٨
مجموع	٣٩٢	١٠٠

وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول ، أن مجتمع البحث ، أو ما نطلق عليه هنا بقاع المدينة يحمل بين جنباته مجموعة من الأسر التى تتقاطع أجتماعيا مع بعضها البعض . فعلى الرغم من تواجد بعض حملة الشهادات التى حكم الموقف الاقتصادى عليها بالتواجد والإقامة فى هذه المنطقة ، إلا أن موقف الدخل يجعلهم لايتباينون اقتصاديا عن جملة سكان المنطقة ، وبإسقاط هذه الفئة من حسابات عينة الدراسة التى تدخل

برمتها فى إطار العوام ، أو فى إطار الفئات الرثة ، فإن ثمة قسمات تميز هذا المجتمع ، لعل أهمها :

أولاً : أن معظم سكان هذا المجتمع لايجدون مؤلا لهم سوى القطاع الهامشى أو ما يطلق عليه بالقطاع الثالث ,غير الرسمى .

ثانياً : أن عينة الدراسة لايرون فى التعليم أسباباً اقتصادية مجدية تجعلهم لايعزفون عن الزج بأولادهم فى المدراس ، ومن ثم فهو فى وعيهم ألا يشكل رأسمالا ثقافياً واجتماعياً .

ثالثاً : أن عينة الدراسة تقف موقفا مضاداً من عمليات تنظيم الأسرة أو ما يطلق عليه بالصحة الإنجابية ، ناهيك عن سيادة الأفكار التقليدية المتصلة بكثرة الأنجاب .

رابعاً : أن مساكن عينة الدراسة والمنطقة كلها تفتقر إلى الخدمات الاجتماعية، ولا يختلف طبيعة السكن هنا عن المسكن الريفى التقليدى ، فضلا عن امتداده الأفقى لا الرأسى . أن الأسباب التى دفعت إلى التوطين فى هذه المنطقة يعود كلها إلى أسباب اقتصادية.

خامساً : أن منطقة الدراسة تعج بالمشكلات البيئية والاجتماعية والأمنية والصحية ، تلك التى يسأل عنها طبيعة تكوين المجتمع العشوائى.

الإتمام

بدلا من الخاتمة

يعد التحضر السريع من المسائل التى شكلت قسمات العقود الأخيرة من القرن العشرين ، نتيجة ما خلفه من أزمات تتجلى بشكل لا تخطئه العين فى نشوء وتكون ما يسمى بالجيوب الحضرية التى أخذت مسميات مختلفة تبدأ من المناطق ذات السمة الريفية فى الحضر ، أو المناطق المخلفة ، أو المناطق الطرفية أو الهامشية ، إلى ما يسمى بالمناطق العشوائية ، تلك التى ساهمت فيها بشكل جلى كوكبة من العوامل الداخلية والخارجية .

إن التحضر المفرط الذى يسأل عنه الخروج الريفى الحضرى أو الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، والتكاثر السكانى وأزمة الإسكان ، وخروج الدولة رغما عنها من مضمار تقديم الخدمات الاجتماعية وفق مشورات بيوت المال العالمية ، أفضى إلى تكون ونشأة المناطق العشوائية على أطراف المدن، الأمر الذى جعل المناطق تضخ بل وتطفح بالعديد من الإشكاليات نتيجة سيادة اللاتجانس البنائى فيها .

ولعل أبرز تداعيات اللاتجانس البنائى فى هذه المناطق هو فقر هذه المناطق فى كل شئ وسيادة النشاطات الطفيلية والهامشية ، وسوء الأحوال السكنية والصحية والفزيقية والخدمية ، فضلا عن تزايد معدلات البطالة ، وتنامى معدلات الجريمة التفكك الاجتماعى ، ذلك الذى نطلق عليه بالتطور الرث فى إطار التحضر الرث .

وإذا كنا نشهد أن التحضر الرث قد تم فى إطار التطور الرث ، فإن ذلك يعكس بوضوح أزمة الدولة ، التى راحت تستند فى توجهاتها إلى رؤية طبقية لتنمية المناطق . إن الدولة وفق توجهاتها راحت تحابى مناطق السراه، فى مقابل إدارة ظهرها للمناطق الفقيرة والمتخلفة ، الأمر الذى يجعلنا نرى منها أنها دولة الطبقة الموسرة ، لا أنها فوق الطبقات . إن بخل أو شح الدولة ومجافاتها للمناطق غير المتجانسة ، حول الدولة من كونها راعية للخدمات ، إلى الكفيل للطبقات الغنية-التى تسكن المناطق المتميزة فى كل نواحى الحضر.

وفى ضوء التصورات النظرية السابقة ، ومن خلال تقديم صورة واقعية لإحدى المناطق العشوائية فى محافظة الفيوم ، فإن الدراسة الراهنة ، حيث تسعى إلى تصوير مجتمع الدراسة للوقوف على طبيعة البناء والتركيب ، فضلا عن تتبع المشوار التاريخى ووصف الأنساق الأيكولوجية والموفولوجية، والاقتصادية والتعليمية والصحية والخدمية بالإضافة إلى المشكلات التى تكتنفه ، فإننا قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج ، تلك التى تتمحور حول :

أولاً : أن منطقة الدراسة تعود فى بدايتها إلى أواخر الخمسينات وبدايات الستينات من حيث النشأة ، وقت أن سيطرت عليها مجموعة من العائلات التى لعبت دوراً محوريا فى تغيير طابعها الزراعى إلى أراضى للبناء والاستطيان .

ثانياً : إن سيطرة هذه العائلات على منطقة الدراسة كانت فى غياب الدولة ، الأمر الى ساعدها على فرض سيطرتها على كل شئ بدأ من بيع وشراء الأرض ، إلى استبدال أنواع معينة من الأسر وفق هواها وشروطها .

ثالثاً : أن منطقة الدراسة تتسم بالاتساع الأفقى للمبانى والبيوت ، بمعنى أنها برغم أنها لا تتعدى الأدوار الثلاثة ، إلا أنها تتسم بكثرة المنازل التى تتميز بالمساحات القزمية ، وتعدد الحجرات التى تأخذ ملمحا واحداً سواء من حيث الفقر فى الإمكانيات أو القذارة أو الضيق .

رابعاً : وإذا كانت المنازل فى منطقة الدراسة تُلاصق مع بعضها البعض دون وجود فراغات ، فإنها تشهد فواصل فيما بينها ، وهى التى يطلق عليها بالشوارع . إن الشوارع فى هذه المنطقة تتسم بالضيق والتعرج، ناهيك عن إن نهاياتها غالبا ما تكون مسدودة، بحكم بناء أحد المنازل فى مواجهتها .

خامساً : تتنوع المناشط فى منطقة البحث ، إذ يسودها المناشط الحرفية والأعمال الرثة فضلا عن تواجد بعض الأعمال المرتبطة بمهنة الزراعة والأعمال الرسمية ، فكما نجد بعض الموظفين فى الحكومة الذين دفع بهم الحال للقبول بالسكن فى هذه الأماكن ، نجد أيضا الفلاحين ، وصغار الحرفيين ، وبعض الأعمال الرثة أو غير المنتجة التى تدخل فى باب الخارجين على القانون .

سادساً : تخلو منطقة الدراسة من المؤسسات الاجتماعية والخدمية ، وهى فى ذلك تعتمد على الخدمات الموجودة فى الأحياء المجاورة أو القائمة فى قلب المدينة الرئيسية .

سابعاً : وإذا كانت هذه المنطقة تخلو من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية ، فإنها تعج بالمناشط الخارجة عن القانون ، بدءاً من مقارعة شرب المخدرات إلى الاتجار فيه والجنس والتشرد والبلطجة .

ثامناً : أن لمجتمع البحث ثقافة خاصة ، تلك التى تتجلى بوضوح فى الكشف عن مسائل الأرواحية ، وخاصة ما يتصل بالسحر والتدين ومسائل العلم والتعليم ومسألة النسل .

إن ما سبق يعكس بوضوح إلى أى حد تفترق منطقة البحث – بحسبانها منطقة عشوائية – فى خصائصها وطبيعتها عن المناطق العشوائية الأخرى ، فهى لم تكن مجرد امتداد حضرى أقام فيه المستوطنين هربا من نار التضخم فى الأسعار ، وإنما أقاموا فيه نتيجة لقربها من الخدمات التى تقدمها المدينة والأحياء المجاورة .

إن خصوصية منطقة البحث يجعل لها دور غير عادى ليس فى الحضارة، بحسب تعريف جمال حمدان ، وإنما مسح التطور الحضارى، خاصة بحكم كونها بوتقة للتدهور والتصادم وتغييب الوعى السياسى وحتى القومى . إن المناطق العشوائية – وليس منطقة البحث فقط – لا تعنى إلا كونها عقبة كؤوداً فى سبيل التطور ، أو قل أنها وحسب ، تمثل

نوعا رثا فى كل شئ ، ويستحيل ولوجها لعتبات التطور والتحديث إذا ما
تركناها وشأنها، الأمر الذى يجعلنا نرى أنـه من الضـرورى تفعيل دور
الدولة مرة أخرى ، حتى لا تخرج يوما الفئات الاجتماعية المتدهورة من
مكامنها وتدخل فى أتون المعـارك الطبقيـة بفعل فـاعل ، وتستغل طبقيا
لإيجاد النظام المحجوز.

المراجع

أولاً : باللـغة العربية :

ثانياً : باللغة الأجنبية :



أولاً: باللغة العربية :

١- الآن منتجوى ، التحضر فى العالم الثالث ، فى : محمد الجوهرى وعلى ليله وأحمد زايد " ترجمة وتعليق " ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢- أحمد إسماعيل ، جغرافية المدن ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٣- أحمد زايد ، ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة بين التضخم الحضرى والتحليل التاريخى البنائى ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، محمد الجوهرى ط مشرفاً " العدد الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٤- أحمد فاروق محمد صالح ، دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة مشاركة الشباب فى تنمية المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، ١٩٩٦ .

٥- أسحق القطب ، " اتجاهات التحضر فى الوطن العربى " ، فى : صبحى عبد الحكيم " مشرفاً " ، التحضر فى الوطن العربى ، معهد البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٦- أسعد الكريمى ، النمو الحضرى السريع والتغيرات السوسيولوجية والمرتبطة به : دراسة ميدانية على مدينة أسيوط ،

رسالة دكتوراة " غير منشورة" ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٧- إسماعيل قيرة ، " الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع " ، المستقبل العربى (مجلة) ، العدد ١٥٣ ، بيروت ، ١٩٩١ .

٨- ــــــــــــ ، " نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن " ، فى : جدل (مجلة) العدد الرابع ، مؤسسة عيبال وكنعان للنشر والتوزيع ، دمشق، ١٩٩٣ .

٩- السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة بنائية تاريخية ، دار سجل العرب، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٠- ــــــــــــ ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١١- ــــــــــــ ، " السكن الفقير فى حضر العالم الثالث بين التشخيص والمواجهة " ، فى : مجلة الوثائق والدراسات الإنسانية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، جامعة قطر ، ١٩٨٩ .

١٢- السيد عبد العاطى ، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ .

١٣- المعهد العربى لإنماء المدن ، " ظاهرة السكن العشوائى فى بلدان العالم الثالث : أسبابها وآثارها السيئة ، الرياضى ، ١٩٩٣ .

١٤- بيتروسلى ، العوالم الثلاث : الثقافة والتنمية العالمية ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد ، الجزء الثانى ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد، ١٩٨٧ .
١٥- ثروت أسحق ، أبعاد الهامشية في حالة مصر : مقالات ودراسات عن التحديات الاجتماعية للتنمية فى مصر ، مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .
١٦- جدعون جوبرج ، " علم الاجتماع الحضرى المقارن " ، ترجمة السيد الحسينى ، فى : محمد الجوهرى وآخرين ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩.
١٧- سعاد عثمان ، " قضايا الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات الحضرية المصرية : ملاحظات منهجية وموضوعية "، فى : محمد الجوهرى وسعاد عثمان ، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٩١ .
١٨- سمير أمين ، " حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية " ، قضايا فكرية ، الكتاب الثانى ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .
١٩- سيجموند فرويد ، الطوطم والتابو ، ترجمة بو على ياسين ، دار الحوار ، الطبعة الأولى ، سوريا ، ١٩٨٣ .
٢٠- شحاته صيام ، علم الاجتماع والتحضر ، دار النصر للطباعة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢١- ــــــــــــــ ، الدولـة وإعـادة إنتـاج الفقـر ، رامتـان للطباعـة والنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٢- ــــــــــــــ ، " صـورة الحيـاة الاجتماعيـة فـى مدينـة مصريـة : الفيوم نموذجاً " ، المؤتمر السنوى الخامس لكلية الخدمة الاجتماعيـة - جامعـة القـاهرة - فـرع الفيـوم ، المجلـد الثانى، الفيوم ، ١٩٩٢ .

٢٣- ــــــــــــــ ، " العلاقـة غير المتكافئـة بيـن القريـة والمدينـة فـى مصـر " ، القـاهرة (مجلـة) ، المعهـد العـالى للخدمـة الاجتماعية بالقاهرة ، ١٩٩٢.

٢٤- عادل عازر وثروت أسحق ، المهمشون بين الفئات الدنيا فـى القـوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٥- عبد الإله أبو عيـاش ، أزمـة المدنيـة العربيـة ، وكالـة المطبوعـات ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٠ .

٢٦- علياء شكرى وسعاد عثمان وآمال بعد الحميد ، الحياة اليومية لفقـراء المدينـة : دراسـات اجتماعيـة واقعيـة ، دار المعرفـة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

٢٧- فتحـى أبـو عيانـه ، جغرافيـة العمـران ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

٢٨- كلية الخدمة الاجتماعية وأكاديمية البحث العلمى ، الإسكان العشـوائى فى محافظة الفيوم ، ١٩٩٥ .

٢٩- كوستيلو ، التحضر فى الشرق الأوسط ، ترجمة غريب سيد أحمد وعبد الهادى والى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٨١ .
٣٠- محمد الجوهرى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الحضرى والريفى، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، القاهرة، ١٩٧٥ .
٣١- محمد الجوهرى ، أحياء فى المقابر : ظاهرة سكنى المقابر فى مدينة القاهرة ، فى : محمد الجوهرى وسعاد عثمان ، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٩١ .
٣٢- محمد حافظ ، التحضر والتصنيع فى المجتمع المصرى : دراسة اجتماعية تاريخية ، مكتبة هشام ، الطبعة الأولى ،المنصورة ، ١٩٨٦ .
٣٣- محمود الكردى ، التحضر : دراسة اجتماعية ، الكتاب الثانى ، دار المتنبى للنشر والتوزيع ، قطر ، ١٩٨٤ .
٣٤- محمود جاد ، التضخم الحضرى فى البلاد النامية ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٣٥- محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٣٦- محمود عودة ، " الفروق الريفية الحضرية : دراسة فى علم الاجتماع الريفى " : فى : محمد الجوهرى وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ١٩٨٤ .

٣٧- محمود عودة ، تاريخ علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت.

٣٨- مصطفى الحجازى ، التخلف الاجتماعى : سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٣٩- ممدوح الولى ، سكان العشش والعشوائيات : الخريطة الإسكانية للمحافظات ، نقابة المهندسين ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٤٠- نفيسة صادق ، تغيير المواقع : السكان والتنمية ومستقبل الحضر ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الدنمارك ، ١٩٩٦ .

٤١- نهى حامد فهمى ، دراسات فى التحضر ، مطبعة الكيلانى ، القاهرة، ١٩٧٩ .

٤٢- وليد عبد الله عبد العزيز النفيسى ، جغرافية الحضر عند المدارس الغربية :دراسة منهجية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، ٩٢ - ١٩٩٣ .

ثانياً : باللغة الأجنبية

43- Baxdwi N.B., Squatter settlement in the Sudan with special reference to port-Sudan, Alesoe, 1972 .

44- Bergel F., urban sociology, Macgrow-Hill, New York, 1973 .

45- Devis K., The urbanization of the human and population is urbanization in warld prespective Tomas orowel comp., New York, 1963 .

46- Friedmann J., cities in social transformation, Comparative Studies in Society and History, No. 4, 1961.

47- ———— J., Two Conceptes of urbanization, urban Affairs Quaretly, No, 1, 1966.

48- Friedmann J. and Wulff, R., The urban Transition : A compartive Studies of Newly Industrializing Societies, zdward 49- Arnold puplishers M., L.T.d., London, 1976.

50- Gilbert A., Gagler Y., cities and Development : urbanization in the Third world, Oxford Univ. Press, London , 1982 .

51- Hosilitz B.F., Sociological Aspects of Economic Grouth , free press, Glencoe, 1960 .

52- Hoyt H., The Structure and Grouth of Residential Nighborhood in American cities, Government printing office, 1939.

53- Mangin W., Squatter Settlement : in : K. Davis, Scientific American cities : The orgin Grouth and Human in Pact, freeman, San-Francisco, 1973.

54- Stokes Ch., A Theory of Slums, in : Desai A, pillai S., (eds.) Slums and urbanization, Bombay, 1970.

55- Sjoberg G., cities in developing and in Industrial Society : A cross-cultural analysis, in : P.M. Huser and L.F. Schnor (eds.), The Study of urbanization, Wiley and Sun., New York, 1965.

56- United Nation, for Human Settlements : Survey of Slum and Squatter Settlements, dublin, Irlan, 1982.

57- Worsley P., The Third World, weidefiled and Nicolan, London, 1977.

فهرس الكتاب

صفحة

صفحة



٩٧/١١١٠٤

رقم الإيداع : ______________

الترقيم الدولى : I.S.B.N. : 977 - 5471 - 17 - 6